



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

«ثمة شيء جديد

في هذه الجولة»

[12]



الافتتاحية

بداية اختراق جديد

توشك جولة جنيف السابعة على اختتام أعمالها، ويمكن للمتابع أن يلاحظ ببساطة عملية التقدم المستمرة على مسار الحل السياسي، من خلال مجريات هذه الجولة.

خلال الشهرين الفائتين كانت المنصات الثلاث تتباحث وجهاً لوجه، وتحاول الاتفاق على رؤية الطرف المعارض لاقتراحات المبعوث الدولي، من خلال ما أطلق عليه الاجتماعات التقنية، وتوصلت إلى توافقات في الكثير من القضايا، واتفقت على استكمال العملية لاحقاً، واجتمعت خلال هذه الجولة مع المبعوث الدولي بشكل مشترك، الأمر الذي فاجأ السيد دي مستورا نفسه، مما يؤكد إمكانية تشكيل وفد واحد، وتشكيل مثل هذا الوفد يعني الوصول إلى الخطوة التي تسبق المفاوضات المباشرة، والمفاوضات المباشرة تعني تنفيذ خريطة الطريق المتجسدة بالقرار 2254، أي أن الحل السياسي دخل في طوره الإجرائي، بعد تجاوز مرحلتين الإسقاط والحسم، ومرحلة الشروط المسبقة، ولو لم يكن للجولة غير هذه النتيجة لكان بالإمكان القول بأن العملية شهدت تقدماً ملموساً جديداً، وبالإضافة إلى ذلك، فإن بدء مناقشة سلة المبادئ الدستورية، والشروع بمناقشة كل من سلة الحكم والإرهاب، تعتبر انخراطاً ملموساً في جدول الأعمال المتفق عليه في الجولات السابقة، رغم كل محاولات اللف والدوران. كما أن إشارة المبعوث الدولي إلى ضرورة تمثيل القوى المغيبة «التمثيل الكردي» خلال المرحلة اللاحقة، تعتبر تطوراً باتجاه استكمال عناصر العملية التفاوضية.

تشكل هذه المخرجات مجتمعة بداية اختراق جديد على طريق الحل السياسي، وتجاوزاً ملموساً للكثير من الإعاقات والعراقيل التي اعترضت طريق العملية السياسية، وبالتالي فإن التصريحات الإعلامية التي تصدر من هنا وهناك، وتحكم على الجولة بالفشل حتى قبل أن تختتم أعمالها، هي أحكام غير واقعية، وتعتبر في العمق عن الموقف من الحل السياسي نفسه، ووسائل الإعلام نفسها التي «تبشرون» بفشل الجولة، هي ذاتها التي بشرت بالحسم والإسقاط، ولم تصق، وهي نفسها التي كانت تشكك في إحياء المسار التفاوضي، ولكن الوقائع خيبت آمالها، وهي نفسها التي أشبعت السوريين خلال سنوات الأزمة دماراً روحياً ونفسياً لا يقل خطراً عن الدمار المادي الذي حصل، وكان السوريين محكومون بحرب لا تنتهي. إن الجولة الحالية هي الأهم منذ بدء جنيف 3، ومع ذلك فإن أجهزة الإعلام الغربية والخليجية وغيرها التي كانت تطبل وتزمر خلال الجولات الماضية صمتت هذه المرة صمت القبور، بل الأنكى من ذلك، أخذت تفكر أخباراً لا أساس حول فشل احتمال توافق منصات المعارضة، بينما الذي كان يحدث هو العكس تماماً.

يعتبر الاختراق الجديد الذي حصل في هذه الجولة، نتاجاً منطقياً لعملية أعمق وأشمل، تتجسد بازدياد وزن ودور القوى الدولية الصاعدة، وتقدم خياراتها القائمة على إطفاء بؤر التوتر، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وبالمقابل تراجع وزن قوى الحرب والفاشية على النطاق الدولي، وانكفاء خياراتها.

إن لقاء القمة بين الرئيسين الأمريكي والروسي على هامش اجتماعات مجموعة العشرين، وإقرار الرئيس الأمريكي بضرورة إجراء تعاون بناء مع روسيا في الملفات الدولية، ومنها الملف السوري، والتوقيع على اتفاق خفض التوتر في المنطقة الجنوبية، والأزمة الخليجية التي كشفت عن ترهل المنظومة الإقليمية التابعة للمركز الرأسمالي الغربي، ومخرجات أستانا، وانحسار نفوذ داعش، كلها دلالات تؤكد مرة أخرى أنه ثمة برنامج يتقدم وينتصر، وثمة برنامج يتراجع وينهزم، وإن الحل السياسي بكل ما يعنيه: من محاربة الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل، كقضايا متكاملة، بات أقرب.

شؤون استراتيجية



هاكم عشرة
كذبات رأسمالية

20

شؤون اقتصادية



كم تحتاج أسر حماه
والسويداء شهرياً؟

15

ملف «سورية 2017»



«المفاوضات
المباشرة قريبة جداً»

13

شؤون محلية



حول تعديل قانون
العاملين

02

قراءة في مشروع تعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أجور العمال بين الحكومة والأسعار!

العمال في جلاتهم ومجالسهم يكون الحديث الأول والسؤال الأول: هل هناك زيادة للأجور؟

يأتي الجواب الخارق الحارق والعابر لكل تلك التساؤلات التي يطرحها العمال، حول إمكانية أن ترتفع أجورهم، مقابل الارتفاع المتواصل في أسعار المواد وأجور السكن وأسعار العلاج والأدوية والنقل وخلافه من القضايا التي تؤثر على مستوى معيشتهم.

إن الجواب من أصحاب الحل والعقد في هذا الشأن يأتي جازماً من الحكومة والأجور لا زيادة عليها، أي: أن كل الأمنيات والأحلام التي تدور في رؤوس العاملين بأجر جميعهم قد بددها وطيرها في الفضاء الواسع نفي الحكومة لأية زيادة على الأجور، ولكن ما هو البديل عند الحكومة لهذا النفي؟ أيضاً يأتي من عندها « بالنسبة لزيادة الرواتب وتخفيض أسعار مستلزمات المواطن، نحن نعمل بالرؤية الثانية وهي تخفيض الأسعار لأن كلفتها أقل » هذا الكلام قد يكون صائباً لو أن الحكومة هي من يتحكم بالأسعار، سواء في استيراد المواد والمستلزمات الضرورية لمعيشة الناس أو في عمليات التسويق والتوزيع للأسواق وكل المحاولات السابقة أو اللاحقة التي تقوم وستقوم بها الحكومة لضبط الأسعار، لم تنجح وغير متحكم بها من قبلها، بل من قبل المستوردين الأساسيين الذين يعدون على أصابع اليدين، وهم المحتكرون للمواد والأسعار فكيف ستقوم الحكومة بالتخفيض، وهي لا تملك الأدوات اللازمة لتلك العملية، وأهمها أن تكون المتدخل الأساسي في الأسواق والمستورد الأول والأخير لتلك الحاجات الضرورية، وهذا ليس بالإمكان لمن هو منحاز كلياً لقوى السوق، يمدحها بأموال الشعب لكي تستورد وتراكم الثروة ويبقي الحرمان لأغلبية السوريين الفقراء هو سيد الموقف.

إذاً: من كل السلوك العملي والتصريحات والإعلانات المدلى بها ألا حلول حقيقية تخفف من وطأة الفقر والحرمان لدى الحكومة.

إن الفقراء ومنهم العمال، لا يجدون سبيلاً للدفاع عن حقوقهم ومنها معيشتهم عبر الأشكال والأدوات القائمة لأن التجربة والمعاناة قد قالت كلمتها فيها والطريق الناجح أن يستلموا زمام قراراتهم بيدهم، ليقولوا كلمتهم ويعلموا موقفهم المعبر عن حقوقهم ومصالحهم، طالما أن من يستغلهم هو حر طليق في استغلاله لهم، فهل يفعلها الفقراء والعمال منهم؟ سنعيش ونرى « وإن غداً لناظره قريب ».

■ ضيا اسكندر

تراجع في حقوق العمال

وها هو المشروع يطل علينا بصيغة مقترحات لعل أبرزها جواز تمديد خدمة العامل «الفئة الأولى» إلى سن 65 سنة. إن هذا التمييز بين الفئات الوظيفية غير موفّق لا من حيث الشكل ولا المضمون، لأن الكفاءات ليست محصورة ضمن هذه الفئة دون غيرها، وايضاً يتعارض مع اتفاقيات العمل الدولية وقوانين العمل السورية.

كما أنه لم يلاحظ التفاوت الكبير وغير المنطقي ما بين سقف راتب الفئة الأولى وسقف الفئة الثانية، إذ من غير المعقول أن يصل الفارق إلى عشرة آلاف ليرة. لاسيما وأن عشرات الآلاف من الفئة الثانية يحوزون على شهادة معهد متوسط «سنتان فوق الثانوية». دون أي تمييز ما بين الحاصل على شهادة الثانوية، أو من تابع تحصيله وحاز على شهادة المعهد المتوسط.

من جهة ثانية. فإن تحديد سقف الراتب برقم معين لأي من الفئات الوظيفية الخمس، ليس من مصلحة العامل، ولا من مصلحة الجهة التي يعمل لديها، ولا من مصلحة الوطن؛ فقد يصل العامل إلى سقف الراتب مع بقائه سنوات عديدة قبل أن يحال على المعاش. دون أن يحلم بأية ترفعية، أو زيادة على راتبه الشهري، إلا بترفيعة استثنائية استثنائية ولمرة واحدة.. وفي هذه الحالة يتراخي العامل في عطائه ويصاب بالكسل، نتيجة الغبن عندما

تناقلت وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة مشروع التعديلات المرتقبة للقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50/ للعام 2004. مما لا شك فيه أن أي قانون يمس مصالح شرائح واسعة من المجتمع، يحتاج بين الحين والآخر إلى دراسة منافية لمعرفة مدى مواءمته للتطورات المستجدة من جهة، ومدى تمتثل لمصالح هذه الشرائح من خلال التطبيق من جهة أخرى. إن التعديلات التي أجريت على القانون عام 2004 لم تكن بالمستوى المأمول إطلاقاً، بعد أن أشيعت مواءمته بالنقد والاقتراحات البديلة. وبعد أن تم تبني قسم كبير منها من قبل المؤتمرات النقابية المتعاقبة، إلا أن مصيرها كان طي الأدرج.

الشهادة الأعلى بعد تعيينه - كما يشترط القانون المعمول به حالياً - أم بغض النظر عن تاريخ حصوله على الشهادة الأعلى؛ كون الكثير من العاملين اضطروا إلى التقدم للعمل على أية شهادة تطلبها الجهة طالبة التوظيف دون الشهادة الأعلى التي يحوزها.

أما فيما يتعلق بعلاوة الترفيع السنوية فقد اقترح المشروع النسبة بـ «7 و 11 %» إننا نرى علاوة الترفيع يجب أن تكون واحدة لجميع العمال، لا أن تخضع لمشيئة الرئيس المباشر، وللاعتبارات والعلاقات الشخصية في تحديد نسبتها. وذلك درءاً لحالات الفساد والانتقامات والكيديات.. وإذا كانت الغاية من وجود نسبتي الترفيع هي التفريق ما بين العامل المجتهد والمترهل، فإنه يمكننا استخدام مبدأ المكافأة والعقوبة بهذا الصدد؛ ففي كل سنتين يرهب الإداريون في دوائر الدولة المعنويون بالتفريق، بتنظيم جداول نصف سنوية وحقوق عديدة لتعبئتها، بقصد توخي العدالة في تسجيل العلامة التي يستحقها العامل. وغالباً ما يتم إعداد هذه الجداول وما تسببه من هدر للوقت والجهد والمال في مئات الآلاف من الأوراق.. دون أن تلامس المرتجى.

أخيراً، من المحزن بعد كل ما أصاب البلاد والعباد من ويلات وكوارث، مازلنا نتعاطى مع الأوضاع التشريعية بالعقلية المبتذلة ذاتها ما قبل الأزمة. وكأنك «يا ابا زيد ما غزيت!»

ج- لا يسمح بالاستخدام أو الإعادة للعمل. للعامل المصروف من الخدمة بموجب الفقرة 1/ من هذه المادة وذلك مهما كانت صفة هذا الاستخدام إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء يجيز ذلك.

إننا نرى أن تسريح أي عامل يجب أن يكون عن طريق القضاء حصراً. من خلال رفع دعوى بحق العامل المسيء، أو المخالف لعقد العمل المبرم ما بينه وبين الجهة العامة ذات العلاقة. ويبقى العامل على رأس عمله إلى حين صدور قرار الحكم. لا أن يصرف من الخدمة ومن ثم يحق له اللجوء إلى القضاء؛ وكلنا يعرف مدى المماطلة والتسويف في إصدار الأحكام القضائية التي تستغرق أحياناً سنوات طويلة.. ثم هل لاحظتم ما نصت عليه الفقرة «ج» من المادة «137» والتي تنسف إيجابيات ما قبلها؟ إذ أنه حتى لو صدر قرار الحكم بتبرئة العامل مما نُسب إليه، فإن عودته إلى العمل مرهونة بقرار من رئيس مجلس الوزراء لا بالقرار القضائي؟!

على الوعد ياكومون

فيما يخص التعديل الوظيفي: فقد نص مشروع القانون على: «يجوز بقرار من الوزير المختص خلال مدة سنة من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي تعديل وضع العامل الدائم، القائم على رأس عمله، الحاصل على شهادة أعلى من الشهادة المعين على أساسها، إلى إحدى وظائف الفئة الأعلى». لم تفسر هذه المادة فيما إذا كان الراغب بالتعديل قد حصل على

يجد أن جهوده غير مقدرة. إننا نرى بأن العامل يجب أن يستمر في الحصول على ترفيعاته السنوية «العلاوة الدورية كل عامين» طالما أنه ما زال على رأس عمله. وفي ذلك إنصاف وتحفيز له وتشجيع لغيره من العمال على المثابرة بالنشاط ذاته والإخلاص في العمل.

القضاء حصراً في التسريح

أما ما يخص المادة «137» سيئة الذكر، والتي نالت من النقد ما لم تتله مادة أخرى في القانون، والتي تقضي بجواز تسريح العامل دون ذكر الأسباب. فقد طالبنا مراراً بإزالتها كلياً من القانون، وقد لطفها المشرع أخيراً بقوله: «- يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص واستطلاع رأي لجنة مؤلفة من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للمراقبة المالية. -أ- صرف العامل من الخدمة لأسباب مبررة، وتصفى حقوق العامل المصروف من الخدمة وفقاً للقوانين النافذة. ب- يحق للعامل المصروف من الخدمة التظلم على قرار الصرف من الخدمة خلال 60 يوماً من تاريخ تبليغه القرار أمام لجنة تظلم مؤلفة من وزير العدل -وزير الشؤون الاجتماعية والعمل- وزير التنمية الإدارية- الوزير المختص- الاتحاد العام لنقابات العمال. وتبت اللجنة بالتظلم خلال 30/ يوماً من تاريخ ورود التظلم إليها.

الشركة العامة للبناء... مجرد تساؤلات؟



الوسطى، المنطقة الشمالية، المنطقة الشرقية، المنطقة الساحلية، هذه الخطوة تمت لتخفيف عدد الإداريين بنقلهم إلى قطاعات أخرى، وبالتالي التخفيف من كتلة الرواتب وتحميل رواتب الأفرع التي لا تنتج حالياً في ظل الأزمة والأوضاع الأمنية على الأفرع التي تنتج خصوصاً بعد القرار الذي صدر من رئاسة مجلس الوزراء باعتماد الشركات الإنتاجية على رواتبها من الإنتاج الذاتي.

الذي يجرب المجرب

أحد المهندسين قال: إن هذه الخطوة يمكن أن تعمل مرونة بأداء الشركة ولكن تاريخ هذه الشركة بالذات حافل بعمليات الدمج فالشركة العامة للبناء والتعمير هي ناتج دمج ثمانية شركات منذ الثمانينات حتى الآن، وكل عملية دمج كانت تؤدي إلى الرجوع بالعمل إلى الوراء وكل القائمين على العمل يدركون ذلك. فيجب أن تكون عمليات الدمج وإن كان الغرض من ذلك الإصلاح الهيكلي بالإدارة مدروسة بحيث تحفز العمل وليس الرجوع إلى الوراء، فكان من الممكن فتح جبهات عمل جديدة، وتوسيع القوى المنتجة من عمال واليات وإزالة الفساد الكبير المتجذر في الشركة عندها من الممكن أن تفيد عمليات الدمج. وإذا كانت الشركات التابعة لوزارة الأشغال العامة هي ناتج لتقسيم العمل بعد النمو الإقتصادي الذي حصل في سوريا في مطلع السبعينيات، والناجم عن تدفق المال الخليجي ضمن سياسات

يصرح المسؤولون كثيراً حول جاهزية الشركات العامة لعملية إعادة الإعمار وهذا على لسان أحد الوزراء، ولكن وعلى أهمية الموضوع حول أن تكون الشركات التابعة للقطاع العام لها الدور الأكبر في إعادة الإعمار، فإن واقع هذه الشركات يشير إلى عدم جاهزية هذه الشركات وأنه كل ما يقال حول وضع الخطط بهذا الخصوص هي مجرد حبر على ورق، فلا يوجد أي توجه نحو تجهيز هذه الشركات.

■ عمر السويدي

الشركة العامة للبناء والتعمير هي إحدى الشركات التابعة لوزارة الأشغال العامة والتي يجب أن تكون واحدة من الشركات المساهمة في إعادة الإعمار على الأقل، استناداً إلى تاريخها في المشاريع التي نفذتها وخبرة كوادرها التي تستنزف يوماً بعد يوم .

الوقائع شيء آخر

الواقع يقول إن الشركة غير جاهزة، هذا ما يقوله عمالها ومهندسوها والإجراءات المتخذة لا تكفي، وأحياناً قد تؤدي إلى دور سلبي. فمنذ بداية العام صدر قرار بدمج الأفرع في المحافظات حيث أصبح للشركة ستة أفرع هي «دمشق، المنطقة الجنوبية، المنطقة

بخصم من راتب العامل المقترض شهرياً، ولكن لا تقوم بالتسديد لهذه المصارف لينضم العمال بعد فترة بتراكم المبلغ المقرر عليهم.. والسؤال أين تذهب هذه الأموال فلا تكفيهم أموالهم التي ينهبونها عبر عمليات الفساد، ليأخذوا من أجور العمال.

وعند سؤاله عن الطبابة والتأمين الصحي قال: إن «كل الدولة مشمولة بالتأمين الصحي» إلا في شركتنا لا يوجد تأمين ولا يوجد أي مشفى يستقبل العمال كون الشركة لا تدفع، ولا يوجد وصل لباس، فقطاعات الدولة كافة تأخذ وصلاً كل ستة أشهر.

هذا واقعنا، فكيف من الممكن أن تكون شركتنا مساهمة بإعادة الإعمار، تساءل هذا العامل ونحن بدورنا نتساءل هل من الممكن ضمن هذا الواقع أن نكون جاهزين لإعادة الإعمار؟

لتصليحها، والممكن من هذه الفواتير فقط شراء أليات حديثة. بالإضافة أن معظم العمال كبار بالسن، وأعمال البناء تحتاج إلى جهد عضلي وبالتالي لابد من فتح فرص العمل لليد العاملة الشابة للعمل وخصوصاً في ظل الوضع الحالي، ووضع إعادة الإعمار لاحقاً.

وقال أيضاً: يهتمون العمال بأنهم لا يعملون، وكيف من الممكن أن نعمل ضمن الراتب الحالي، الذي لا يكفي أجار طريق، أو ربطة خبز، وبالمقابل لا يوجد هناك أية مكافأة أو تحفيز، يدفعك إلى عمل فالمكافآت محصورة بقلّة قليلة. وإذا رغبت أن تأخذ قرصاً من الدولة عبر المصارف التابعة لها، وعندما يعرفون أنك من الشركة للعامة للبناء والتعمير، لا يقدمون لك القرض والسبب بذلك أن الإدارة المالية بالشركة تقوم

التضامن العربي، وبسبب التراجع في النمو بعد هذه الفترة، بدأت سياسات الدمج المعاكسة لعملية تقسيم العمل والتي كانت تؤدي إلى تعطيل عمل هذه الشركات، والتأثير عليها بشكل سلبي، وما ترافق عليها من عمليات فساد أدت بهذه الشركات والشركة العامة للبناء واحدة منها إلى حالتها الراهنة.

عامل يصرح...

أحد العمال قال لنا: إذا نظرت إلى الأليات يمكن أن تقدر ما هي المشكلة، فأحدث آلية موجودة الآن موديل الثمانينات من آلات حفر ونقل وسيارات «إلا سيارات المدراء» والتي هي سيارات حديثة «موديل سنتا»، والفكرة أنهم غير عاجزين عن تحديث الأليات، ولكن الأليات القديمة هي مصدر رزق من خلال الأعطال الكثيرة التي تتعطل والفواتير المرفوعة

الطبقة العاملة



موريتانيا. شركة توتال

دخل عمال شركة توتال موريتانيا في إضراب عن العمل ابتداء من الساعة السابعة صباح يوم 12 تموز، وقد نظم العمال وقفة أمام مقر الشركة بنقرغ زينة، وأعلنت الكونغرسالية العامة لعمال موريتانيا أن منتسبيها المضربين مضمون على إيقاف العمل في مواقع الشركة جميعها بالمطار وفي تازيازت وهنا على مستوى الإدارة العامة في نواكشوط. وأضافت الكونغرسالية في تصريح صحفي: إن إدارة توتال موريتانيا ترفض تلبية مطالب العمال وتماطل منذ فترة، وأن العمال مضمون على مواصلة هذا الإضراب إلى أن تتم تلبية المطالب العمالية جميعها، وقد تلقى عمال توتال المضربون دعماً وتضامناً من زملائهم في مجموعة توتال بفرنسا.



تونس. طرد تعسفي

يواصل عدد من صحفيي وتقنيي وعمال إذاعة «كاب إف إم» منذ يوم 6 تموز اعتصاماً مفتوحاً أمام مقر الإذاعة، بعد طرد حوالي 16 موظفاً بالإذاعة من صحفيين وتقنيين وعمال على خلفية الإضراب الذي قاموا بتنفيذه أيام 3 و 4 و 5 تموز الجاري احتجاجاً على عدم التزام الممثل القانوني للإذاعة بتعهداته تجاه العاملين، وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد عبر عن مساندته ودعمه للعاملين آنذاك.

دعا الاتحاد العام للشغل يوم 10 تموز الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري إلى القيام بدورها في ضمان احترام كراس الشروط الذي يضمن حقوق العاملين في القطاع، والنقابة الوطنية للصحفيين إلى مواصلة دعمها ودفاعها على حقوق الصحفيين.



الجزائر. عمال البريد

نظم عمال قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية يوم 12 تموز تجمعاً أمام مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالجزائر العاصمة، وصرح الأمين العام للفيدرالية الوطنية لعمال البريد المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين: أجمع اليوم ما يقارب من 2000 عامل، من أجل المطالبة بفتح قنوات الحوار مع الوصاية لمناقشة مختلف المشاكل المطروحة، التي تخص عمال القطاع، كما عبر عن مخاوفه من خصخصة القطاع، داعياً الوزارة الوصية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لنقابة هذا القطاع، وأكد أن النقابة ستتنظم مؤتمرها الـ 15 يوم 15 تموز الجاري وسيتم خلاله «ضبط قائمة المطالب المهنية والاجتماعية التي سيتم رفعها».



بريطانيا. سكك الحديد

دعا الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية والنقل البحري والمواصلات عمال ثلاث شركات قطارات للأضراب عن العمل، بدأ الأضراب يوم 7 تموز وأستمر حتى 10 تموز وفي اليوم نفسه دخل موظفو شركة «ميرسي ريل» بإضراب عن العمل ليوم واحد وهددوا بتنفيذ أضراب آخر يوم 23 تموز.

يتمحور الخلاف بين الاتحاد الوطني وشركات القطارات حول القطارات التي يديرها السائق فقط. قال الاتحاد الوطني للعمال: إن «التهديد بإلغاء وظيفة الحارس وإدخال القطارات التي تشغل من قبل السائق فقط هو هجوم واسع على خدمات السكك الحديدية، واستهداف مباشر لوظيفة الحارس، والغاية تخفيض عدد الموظفين».

رأي حول صندوق التكافل الاجتماعي



ظهرت فكرة التكافل الاجتماعي مع ظهور المجتمع الطبقي، وأخذت أشكالاً وأنواعاً مختلفة حسب الحاجة والضرورة وعندما سادت الرأسمالية ومع ازدياد استغلال الطبقة العاملة من قبل البرجوازية قام العمال بتطوير فكرة التكافل الاجتماعي بينهم، من شكله البسيط إلى أشكال أخرى مختلفة تساهم في تحسين تضامنهم، و تطوير نضالهم من أجل الوصول إلى حقوقهم من الرأسماليين الذين يستغلون قوة عملهم.

سامر محمد

إن أشكال التكافل التي ابتدعتها الطبقة العاملة عديدة منها: إقامة صناديق التكافل من أجل الإضراب التي كانت تؤمن للعمال المضربين عن العمل ما يمكنهم من الاستمرار في إضرابهم في أي معمل أو مدينة - للحصول على حقوقهم - خلال فترة الإضراب. صناديق تقدم الإعانات لأسر العمال الذين يتم اعتقالهم من قبل السلطات أثناء الإضرابات. الإعانات التي تقدم للعمال بسبب إصابات العمل وبعض الأمراض التي كانت تتطلب من العامل ترك العمل

لفترات طويلة بالإضافة لصناديق البطالة. تأسس صندوق التكافل الاجتماعي لاتحاد عمال دمشق منذ أكثر من عشر سنوات بهدف تقديم بعض الخدمات الاجتماعية للعمال المنتسبين للصندوق، وهي: - إعانة الوفاة للعامل المنتسب، حيث تقدم هذه الإعانة إلى أسرة العامل أو من يعيلهم وذلك وفق شروط بسيطة وغير معقدة تلي الغاية منها. - نهاية الخدمة للعامل المحال إلى التقاعد بسبب السن القانوني أو سنوات الخدمة المحددة بقانون التأمينات الاجتماعية أو الصحي. - مساعدة اجتماعية طارئة

الصندوق، ويعزز مبدأ تضامن وتعاون العمال كطبقة، وخاصة أن الكثير من حقوقها مسلوقة. ومن هذه الخدمات مثلاً: الرعاية الصحية للعامل المحال على التقاعد بسبب السن القانونية، أو عدد سنوات الخدمة واعتبار هذا العامل منتسباً للصندوق برسم رمزي أو نسب لا تزيد عن 50% من معدل اشتراكاته قبل التقاعد، علماً أن قانون التنظيم النقابي يجيز استمرار العامل المحال على التقاعد بالاحتفاظ بعضوية نقابته، وهو شرط الانتساب لصندوق التكافل الاجتماعي. إقامة ناد للعمال المتقاعدين وأسره، ينضم نشاطات اجتماعية مختلفة.

محصورة بحالة الكوارث أو المرض العضال وهذه الخدمات جميعها. تنتهي مع ترك العامل لعمله، ويصبح خارج ضمان الصندوق وقيوده. وبغض النظر عن المشاكل التي عانى منها الصندوق وعدم الدخول في أسبابها وتفاصيلها، فقد تكون لدى الصندوق الخبرة الكافية في آلية تقديم تلك الإعانات، مع توفر الأموال الكافية، وخاصة بعد زيادة قيمة الاشتراكات على العمال المنتسبين إليه، التي لابد أن تعود على العمال المنتسبين بأشكال متطورة وأفضل، تأخذ مناحي وخدمات أخرى، يقدمها الصندوق، إضافة إلى الخدمات السابقة، وهذا يساهم في تطوير

المهنة: عامل مصنع

لست في حاجة إلى أن تقرأ بضع صفحات لتتعرف على جانب من معاناة عمال المصانع، ولا حتى إلى أن تجالس عاملاً يسرد لك يومياته مع فنجان شاي نحيل، يكفيك كي تعرف الكثير عن حال العمال أن تزور واحداً من المعامل، وتغنيك بضع دقائق من التأمل في وضع العمال وهم يمارسون أعمالهم المعنادة عن ساعات من الشرح الذي قد لا يقدم لك من الحقيقة إلا النزر اليسير.

غزل الماغوط

صالات الإنتاج على اختلاف أشكالها غالباً ما تكون عبارة عن قاعات واسعة عالية السقف مصنوعة مما تيسر من مواد أولية بتصاميم مرتجلة لا تراعي عوامل التهوية والإضاءة الضرورية لسلامة العمال، نوافذها عبارة عن فتحات واسعة في الجدران لا ترد أيّاً من العوامل الجوية، وكثيراً ما تجد نوافذ أخرى صنعتها القذائف هنا وهناك، ولذلك فإنك لو زرت المعمل شتاء لوجدت الرياح تلهو بين جنباته والوحل يلتصق بزواياه ولو دخلته صيفاً لأمكنت أن تتخيل المعنى الدقيق لعبارة

«فرن بشري» وأنت ترى الآلات وهي تهدر بضجيجها العالي وتزيد الجو اختناقاً. هنا ينصهر الإنسان مع الآلة، في ظل غياب أية وسائل تهوية، ولك أن تتخيل الظروف التي ساقطت العامل البسيط والمكافح إلى هذا الجحيم الأرضي وأنت تتأمل حركته الدؤوبة وجهته النازفة عرقاً، وثيابه المبتلة تماماً، هذه الظروف القاسية التي تجعل من وسائل الحماية الضرورية كالقفازات والخوذ والألبسة الواقية عبئاً إضافياً لا يقدر العامل على تحمله ما يضاعف من المخاطر التي يتعرض لها في عمله اليومي. غير بعيد عن صالات الإنتاج تقبع غرف الإدارة المكيفة والتي قد تجد

صعوبة في تحمل برودتها، في عز الصيف، بسبب التكييف الذي يحيلها إلى ثلاجة، هنا تؤلمك المفارقات القاسية بين حال العمال وفقيرهم وظروفهم المعيشية ومعاناتهم اليومية على خطوط الإنتاج، وحال أرباب عملهم المترفين، والذين يخبرونك أينما وطئت قدمك في المنتديات والمؤتمرات العمالية والمهنية أن العمال يبنون الوطن بعرقهم ودمائهم، وأن تضحياتهم

أعظم من أن تحصى، يقولون لك ذلك من فوق المنابر ومن خلف المكاتب اللامعة، دون أن يأخذوا على عاتقهم أية إجراءات فعلية لتحسين حال العمال وتقليل حجم معاناتهم، وهكذا تذكر المفارقات اليومية المؤلمة بأنه لا يزال ثمة طريق طويل، ينبغي المضي فيه قدماً، وأنه ما يزال هناك الكثير الكثير لفعله في سبيل استعادة حقوق العمال المستلبة.

من أول السطر

■ نبيل عكام

النظافة والتنظيم في مكان العمل

النظافة والتنظيم يعتبران من أهم الأمور الضرورية المفترض توفرها في بيئة العمل، من أجل سلامة العمال وكذلك سلامة المعمل والأجهزة والماكينات فيه. فهي تحد من حدوث أخطار الحرائق وحوادث العمل. أما النظام يساعد على توفير مساحات أوسع في أماكن العمل فترتيب البضائع والتخلص من الفضلات بالوقت المناسب، يساهم في سهولة الحركة للعامل، والعناية الجيدة بصيانة الآلة والعدد اليدوية ووضعها في الأماكن المناسبة للعمل يوفر الكثير من الوقت ويساهم بتحسين العملية الإنتاجية. ويعزى إلى أن نسبة كبيرة من حوادث العمل إلى القوضى وعدم الترتيب في مكان العمل، فسوء النظام وكثرة العوائق المتناثرة في مكان العمل هنا وهناك تسبب تعثر العمال وانزلاقهم أو سقوطهم على الأرض، مما يتسبب له بإصابات مختلفة خطيرة. وتعتبر كسور الكتف والكاحل أو الرجل من أكثر حالات الإصابة بسبب الانزلاق والسقوط، وأيضاً تراكم الفضلات من خرق وغيرها وخاصة المشبعة بالزيوت تسبب الحريق.

إن الترتيب والنظافة أحد أهم أسس الأمان، لذا يجب مراعاتها بشكل مستمر فبقع الزيت أو الشحوم التي تسقط على الأرض يجب إزالتها مباشرة، وعدم تركها ليمر عليها العمال لينزلق العامل وتسبب له الإصابة. لذا يجب أن يوضع الزيت أو الشحم في المكان المناسب، وأيضاً عدم وضع العدد في أماكن سهلة السقوط، والتخلص من الماكينات والأجهزة غير المستعملة، أو غير الصالحة للاستخدام. فمكان العمل المرتب يوفر في وقت الإنتاج لسهولة الحصول على الأدوات، وسرعة الحركة، وسهولتها في الممرات والطرق.

فإذا تمت العناية الكافية في مكان العمل من نظافة وترتيب، بناء على نظام دقيق ومدروس محكم التدقيق، يمكن الوصول إلى النتائج التالية: - تكلفة أقل ومجهود أقل ووقت تنظيف أقصر.

- زيادة في الإنتاج وخاصة بإزالة العوائق التي تعترض طريقه.

- سهولة مراقبة الإنتاج والحصول على البيانات والمعلومات عند الضرورة من السجلات في أي وقت. - سهولة نقل المواد المصنعة وغيرها إلى أماكنها المناسبة.

- عدم الضياع في الوقت لسهولة الحصول على الأدوات والمواد المطلوبة للعمل.

- توفير مساحات من الأرضيات، يمكن استعمالها في عمليات الصيانة والإصلاح لالة أو المكينات، دون معوقات، وسهولة في الحركة لعمال الصيانة.

سلمية خدمات محدودة وقفز فوق القانون!



ما زالت القضايا الخدمية هي أبرز أوجه المعاناة بالنسبة لأهالي السلمية، مياه- كهرباء- طبابة- قمامة وغيرها، بالإضافة لضغط الواقع الأمني والعسكري جراء استمرار العمليات العسكرية بمحيطها، وتعرضها للقذائف من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة.

■ مراسل قاسيون

أهالي السلمية غير مرة، وما زالوا بانتظار تنفيذ الوعود السابقة واللاحقة حتى الآن، من أجل حل مشكلة تأمين المياه بشكل نهائي، والتخلص من الحاجة للاستعانة بالصهاريج، مع ما يرافق ذلك من استغلال وتكلفة، في ظل استمرار التقنين المائي بواقع كل خمسة أيام.

الواقع الطبي

المشفى الوطني في السلمية يعاني من نقص بالأجهزة والتجهيزات الطبية، بالإضافة للنقص في الأدوية، ومواد التحاليل، وغيرها من المستلزمات الطبية الأخرى، ما يعني المزيد من المعاناة بالنسبة للمرضى وذويهم، من أجل تلقي العلاج اللازم والمطلوب والكافي، وما يتبع ذلك من تكبد هؤلاء المزيد من الإنفاق على الطبابة والعلاج، بما في ذلك الجوء للسفر خارج المدينة من أجل تلقي العلاج المطلوب، على الرغم من أن مشكلة المشفى الوطني، والواقع الصحي عموماً، ليست بجديدة، ولكن لم يتم تدارك استكمال النواقص بالتجهيزات والأجهزة في المشفى، كما لم يتم تأمين البدائل لذلك عبر غيرها من المراكز والمستوصفات والعيادات الطبية الأخرى، بشكل لا يحمل المرضى وذويهم المزيد من الأعباء والنقائص.

القمامة

مشكلة ترحيل القمامة، وخاصة في فصل الصيف، تعتبر من المشاكل المؤرقة،

ولعل مشكلة المياه تعتبر أهم قضية من جملة هذه القضايا الخدمية الملحة، على الرغم من طول مدة المعاناة منها، وكثرة الوعود من أجل حلها بشكل نهائي، دون جدوى حتى الآن، مع عدم إغفال استقرار التزود بالمياه بمواعيد أصبحت شبه ثابتة، ولكن ضمن حدود كل خمسة أيام مرة.

مشكلة المياه

في الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة إلى مدينة السلمية في منتصف شهر أيار الماضي، برفقة عدد من الوزراء والمعينين، قال وزير الموارد المائية: إن أبار منهل الشومرية الذي يعد المصدر الرئيس لمياه الشرب في سلمية ستشهد تاهيلاً مع تجهيزاتها الميكانيكية والكهربائية والخزان، بالإضافة إلى ضبط عمليات توزيع المياه على امتداد الخط المغذي لمدينة السلمية بطول 35 كم، مشيراً: إلى أن المصادر المائية التي سيتم تأمينها لمدينة سلمية خلال الفترة القادمة ستوفر 200/3 م من المياه في الساعة وهذه كمية تغطي حاجة منطقة سلمية بالكامل. حديث الوزير كان بمثابة الرد على مطالب ومداخلات تم التقدم بها خلال اللقاء الخدمي مع بعض الفعاليات في المدينة، أثناء الزيارة الحكومية أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن موضوع أبار منهل الشومرية وتاهيله سبق وأن وُعد بها

الاستهدافات من إصابات بين المواطنين، بالإضافة إلى الأضرار بالملكات العامة والخاصة، وانعكاس ذلك على الواقع الأمني اليومي لهؤلاء. مشكلة أخرى ما زالت قائمة، وكأنها مستعصية عن الحل في المدينة، تتمثل بالسلاح المنفلت عن الضبط، بين أيدي البعض من عديمي المسؤولية والانضباط، الذين لا يتورعون عن استخدام هذه الأسلحة الموجودة بأيديهم، بسبب ومن دون سبب، هكذا، وخاصة خلال فترة الليل، عبر إطلاق العديد من الأعيرة النارية، بما في ذلك ما يقوم به البعض من هؤلاء بالتجول على الدراجات النارية بين الأحياء السكنية، وداخل الحدائق العامة، مع ما يمارسونه من هويات وأوجه الزعزعة الأخرى، في إعلان صريح من هؤلاء بأنهم خارج حدود الرقابة وفوق القانون، مستقوين بأسلحتهم وبالجهات التابعين لها.

المنحة النقدية سابقة الذكر، وقد لمسوا منها بعض عمليات الترقيع للزفت في بعض الشوارع، فقط لا غير، وعلى الرغم من عدم رضاهم عن هذا الإنجاز، باعتبار عمليات الترقيع تلك لم تكن كما هو مطلوب ومتوقع منها، إلا أنهم ما زالوا بانتظار أن يلمسوا استكمالاً لصرف المنحة المذكورة بشكل عملي وواقعي وملمس، وبما ينعكس عليهم وعلى واقعهم الخدمي بشكل إيجابي، منتظرين بعضاً من الشفافية من المجلس البلدي، في أوجه صرف هذه المنحة بعيداً عن أوجه الفساد، بالإضافة لأوجه صرف الاعتمادات المرصودة سلفاً، من أجل الخدمات، وغيرها من المهام التي تقع على عاتق البلدية ومن صلب عملها.

مشاكل أخرى!

المدينة ما زالت تحت مرمى نيران وقذائف المجموعات المسلحة، مع ما تخلفه هذه

خاصة مع ما يرافقها من انتشار للروائح الكريهة، وما يمكن أن يتبعها من احتمالات لتفشي الأمراض والأوبئة، حيث تنتشر بؤر القمامة في الشوارع والأحياء، كما تنتشر وتتكاثر معها الحشرات، وخاصة البعوض والصراصير، بالإضافة إلى لحيوانات الشاردة، مع قلة، بل وانعدام، بَحّ المبيدات الحشرية، وكل ذلك على مرأى ومشاهدة المسؤولين والمتقنين، وكان مجلس المدينة والبلدية غير معنيين بكل ذلك.

أين المنحة؟

رئيس الحكومة، وفي زيارته المشار إليها أعلاه، قدم منحة لمجلس مدينة سلمية وقدرها 300/3 مليون ليرة سورية، منها 200/2 مليون للمنطقة الصناعية، و 100/1 مليون لبقية الأعمال الخدمية و المشاريع التنموية الأخرى. أهالي المدينة وصلت إلى أسماعهم أنباء

وجبة السمك بـ 12000.. والفروج قد يخلي مكانه!



السمك عبر مزاد علني، يقيمه تجار السمك، حيث لا دور للتجارة الداخلية في تحديد السعر، فيما تتأثر الأسعار بعدة عوامل أهمها كمية المعروض، وحال الطقس، وتكاليف ومستلزمات الصيد.

غلاء الدجاج يعلن نهاية اللحوم!

وتدخل مصلحة التجار في تحقيق أعلى قدر من الأرباح في تحديد سعر السمك، وخاصة عند بيعه في المناطق الداخلية، بعيداً عن الساحل، مثلما يتحكمون في تحديد سعر أنواع أخرى من المواد كالفروج، الذي وجد الارتفاع سبباً إليه، وبات قاب قوسين من الخروج من قائمة غذاء السوريين، ليعلم بذلك خروج كافة أنواع اللحوم كافة من تلك القائمة.

فبعد أن استبعد الكثيرون للحوم، الحمراء بسبب ارتفاع سعرها عن مواثيدهم، كان الخوف من لحاق الدجاج بقائمة المكونات التي باتت كمالية، هاجساً يلاحق شريحة المواطن السوري، إلى أن جاءت موجة الحر الأخيرة، لتفتتح طريق

الكيلو بحوالي 5 آلاف.. والوجبة تتجاوز الـ 11 ألف ليرة!

وبيع كيلو سمك الأجاج الطازج في أسواق طرطوس بسعر يبدأ من 4700 ليرة، ويصل في المطاعم إلى 7 آلاف ليرة، في حين يصل سعر كيلو سمك الفريدي إلى 11 ألف ليرة سورية واللقز إلى 14 ألف ليرة سورية.

وفي حال رغبت عائلة مكونة من 5 أشخاص بتناول وجبة من السمك نوع الأجاج على سبيل المثال بسعر 4700 ليرة/ كيلو، وبافتراض العائلة تحتاج إلى 2,5 كيلو من السمك، هذا يعني أن تكلفة السمك وحده دون طبق السلطة، أو البطاطا المقلية تصل إلى 11750 ليرة سورية، أي: أكثر من ثلث الراتب الشهري للموظف المقدر بـ 30 ألف ليرة.

ويعتبر سعر السمك في العام الحالي مرتفعاً بشكل ملحوظ عن سعره العام الماضي، حيث كان كيلو الفريدي يباع بـ 6 آلاف ليرة، في حين كان في العام 2015 يباع بسعر بين 3500-5 آلاف ليرة. هذا وتجري عملية تحديد سعر

■ ازواج المصفي

ويعتبر السمك من المواد الغذائية الهامة والغنية بالعديد من العناصر الضرورية لصحة الجسم، حيث ينصح بتناول السمك مرة أسبوعياً على الأقل للحفاظ على الصحة العامة، والحصول على فوائد العديدة، التي يصعب الحصول عليها من مصدر بديل واحد.

وقد يبدو التفكير بتناول وجبة من السمك في مثل هذا الوقت الاقتصادي الصعب، ضرباً من الخيال، بالنسبة للعائلات محدودة الدخل، حيث إن ارتفاع أسعار السمك أخرجها نهائياً من قائمة المواد الغذائية للكثيرين، ممن استعاض بعضهم بالأسماك المعلبة للحصول على جزء من فوائد السمك الغذائية، علماً أن سعر عبوة السمك المعلب من نوع التونيا يبلغ 500 ليرة وسطياً، فيما تباع عبوة سمك السردين بسعر 250 ليرة وسطياً، وهذه العبوات صغيرة الحجم ولا تعتبر وجبة مشبعة للشخص البالغ.

بين مبرر وآخر لارتفاع الأسعار، تتدافع المكونات للخروج من قائمة الغذاء المتاحة أمام المواطن السوري، ورغم حالة اللامبالاة المكتسبة تجاه غليان الأسعار، إلا أن الحديث عما وصلت إليه تكاليف المعيشة لم يزل محوراً أساسياً في حياة الناس وحساباتها.

كيلو الشريحات إلى 2500 ليرة قبل أيام، وانخفض لحدود 2300-2200 ليرة، وكيلو الفروج الحي يباع بحوالي 900 ليرة سورية. يشار إلى أن ارتفاع سعر الفروج الأخير جاء مختلفاً عن الارتفاعات السابقة، من ناحية عدم ترافقه بارتفاع سعر البيض، فقد سجل سعر صحن البيض انخفاضاً ملحوظاً وصل معه إلى 850 ليرة سورية.

الصعود أمام أسعار الفروج، إذ تحول الكثير من السوريين إلى لحم الدجاج كمصدرهم الوحيد من البروتين الحيواني، لكن شدة الحرارة ونفوق أعداد كبيرة من الفراخ ساهم في رفع سعر المادة لتعويض الضرر الذي أصاب المربين. ولامس سعر الدجاج بمستوياته الأخيرة، تلك التي كان قد بلغها قبيل عيد الفطر، حيث وصل سعر

منظومات النقل الجماعي العام هي الحل



أزمة النقل والمواصلات في مدينة دمشق قديمة متجددة، وقد تفاقمت خلال سني الحرب والأزمة بشكل لافت، كما باتت الحرب والأزمة شماعاً لتبرير التقصير، وبوابة لا جتراح الحلول الترفيحية ليس إلا.

■ نوار الدمشقي

فعند الحديث عن أزمة النقل والمواصلات، ومنذ ستة أعوام وحتى الآن، يتم التبرير رسمياً بالحديث عن انخفاض عدد المركبات في أسطول النقل العام في دمشق، مع تزايد تعداد السكان فيها، بسبب النزوح من المناطق الساخنة إليها، مع تقديم بعض الاقتراحات التي لا ترقى لأن تكون حلولاً، ولو جزئية لحل هذه الأزمة، وقد كان آخرها ما تم إقراره من أجل ذلك عبر بوابة «التكسي سرفيس» في دمشق.

استعراض تاريخي

أزمة المواصلات المزمنة، تم علاجها سابقاً عبر زيادة أعداد السرفيس العامة على خطوط النقل داخل المدينة وبمحيطها المتصل مع الريف، وقد تزايدت أعداد هذه السرفيس كحل لأزمة المواصلات، تزامناً مع تراجع دور شركة النقل الداخلي وتزايد أزمة المواصلات، وضرورة تأمين حاجات المواطنين في التنقل والمواصلات، وكانت في الوقت نفسه فرصة كبيرة لجني الأرباح، من قبل بعض المستوردين لهذه السرفيس في حينه.

وبغض النظر عن كل ما قيل، عن دورها في حل مشكلة المواصلات، فقد كان لها انعكاسات سلبية كثيرة، سواء على مستوى حركة المرور، وزيادة الازدحام، أو على مستوى زيادة استهلاك المحروقات، أو اهتلاك الطرقات والانبعاثات الغازية الضرة، وغيرها من الانعكاسات السلبية الأخرى.

وفي مطلع الألفية الجديدة، ومع تزايد الترهل والتراجع بدور شركة النقل الداخلي، والحاجة لفتح خطوط نقل جديدة ببنيتجة زيادة النشاط السكاني اجتماعياً واقتصادياً، داخل المدينة وإلى مناطق الريف الدمشقي، تم الترخيص للشركات الخاصة للدخول على بوابة الاستثمار في هذا القطاع، وتم الترخيص لعدد من الشركات الخاصة للعمل على بعض الخطوط داخل المدينة، حيث تم توزيع خطوط النقل بين السرفيس وشركات النقل هذه، مع الغياب المطرد لباصات الشركة العامة للنقل الداخلي، وبما يحقق المزيد من الأرباح في جيوب المستثمرين.

سنوات الحرب والأزمة، أظهرت عمق أزمة المواصلات، كما أظهرت واقع ترهل الشركة العامة للنقل الداخلي، وقصورها عن إمكانية مواجهة هذه الأزمة بظل الاستمرار بإضعاف دورها طيلة السنين الماضية كلها، بما ينسجم مع سياسات اللبرلة والخصخصة الجارية على قدم وساق، المقررة والمعتمدة من الحكومات المتعاقبة، سواء في هذا القطاع، أو غيره من القطاعات الأخرى، كما أظهرت بالمقابل عدم فاعلية الاعتماد على القطاع الخاص بهذا المجال الحيوي المرتبط بحاجات المواطنين اليومية، كخدمة أساسية وهامة، والأهم: أنها أظهرت عدم كفاءة الحلول المقترحة كافة لحل هذه الأزمة، حيث لا يمكن وصفها إلا بأنها حلولاً ترفيحية، تؤجل مواجهة المشكلة ولا تحلها جذرياً.

أرقام وتصريحات رسمية

في عام 2014، بين مدير الشركة العامة للنقل

الداخلي بأن عدد السرفيس التي خرجت من الخدمة بحدود 2000 سرفيس من أصل 7000 سرفيس مسجلة على خطوط مدينة دمشق، كما يوجد 26 ألف تكسي أجرة عمومي مسجل في مديرية النقل بدمشق، بينما العدد الحقيقي حوالي 35 ألف تكسي، لكن انخفاض هذا العدد ليصل إلى 10 آلاف تكسي، تعمل في المدينة، مؤكداً أن منظومة النقل الجماعي في دمشق تحتاج 1400 باص لكن المتوافر حالياً ومن يعمل 500 باص فقط، من القطاعين العام والخاص، مضيفاً: أنه كان يوجد في السابق 160 ألف ميكانيكا في الشركة العامة للنقل الداخلي، أما الآن فلم يبق سوى 10 فيني ميكانيك فقط، ولحل الأزمة تم تخصيص مبلغ 200 مليون ليرة لشراء 100 باص.

وفي عام 2015 أكد مدير شركة النقل الداخلي بدمشق، أنه تم إدخال دفعة جديدة من باصات النقل الداخلي الجديدة، وصلت إلى 50 باصاً من أصل 100 باص، تم التعاقد على استيرادها من الصين، مشيراً إلى رفق قطاع النقل في المدينة بـ 60 باصاً إضافياً تم إصلاحها وإعادة تأهيلها.

وفي شباط عام 2016 قال مدير شركة النقل الداخلي: تعتبر الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق إحدى مؤسسات التدخل الإيجابي وهي الضامن للمواطنين الفقراء لتوفير حاجتهم في النقل الداخلي، وبغض النظر عن أي تكاليف، وأضاف: تعمل الشركة من خلال 150 باص نقل داخلي موزعة على 23 خطاً، وهناك 7 شركات خاصة تعمل في دمشق لديها 200 باص للنقل الداخلي، وقد تم تأمين 100 باص جديد مؤخراً، وتمت إعادة تأهيل 80 باصاً وهي جاهزة للعمل، الآن منها 50 باصاً دخلت العمل وهناك 30 باصاً جاهزة للعمل، لكن لا يوجد سائقين للعمل عليها.

وفي شهر أيلول من العام نفسه أكد مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق: أن مدينة دمشق تحتاج لأكثر من 400 باص لتغطية الخطوط كافة، فيما لا تمتلك سوى النصف حالياً.

مطلع عام 2017 أقر مجلس الوزراء استيراد باصات نقل داخلي جديدة لمدينة دمشق، والمحافظات الأخرى، ودراسة حالة الباصات المتوقفة لدى شركات النقل الداخلي كافة،

وإصلاحها بشكل كامل، كما جرى الحديث لاحقاً عن تحويل الباصات لتعمل على الغاز بدلاً من المازوت، بالإضافة لوجود اقتراح بإحداث شركة للنقل الداخلي في محافظة ريف دمشق.

حلول ترفيحية

التصريحات والأرقام والبيانات والوعود كافة التي تم إيرادها آنفاً، والحلول المنفذة كافة عبر القطاع الخاص، ولمصلحته طيلة السنوات السابقة، لم تحل أزمة المواصلات والنقل، بل دليل استمرار هذه الأزمة، واستمرار المعاناة اليومية منها، ليس على مستوى النقل فقط، بل وعلى مستوى التكلفة التي بات يتكبدها المواطنون بمقابل هذه الخدمة، وانعكاس هذه الكلفة على المستوى المعيشي سلباً وبشكل مطرد، حتى أصبحت تكلفة المواصلات والنقل الشهرية لأسرة مكونة من خمسة أفراد بحدود 20 ألف ليرة بالحد الأدنى، أي: أكثر من نصف متوسط الحد الأدنى للأجور رسمياً، ناهيك عن عامل الزمن الذي أصبح عاملاً ضاعطاً، في ظل الازدحامات المرورية الخائفة، وبسبب الحواجز المنتشرة على الطرقات.

لنصل أخيراً إلى صدور قرار عن محافظة دمشق يتضمن إقرار منظومة النقل «تكسي سرفيس» بالمدينة وإقرار تعرفرة الركوب لكل خط ضمن المنظومة المقررة، مع استيفاء بدل تسجيل السيارة ضمنها، وقد شملت المنظومة حالياً 4 خطوط، وتراوح تعرفرتها بين 200 - 250 ليرة للراكب، وتتسوق هذا القرار، والإقرار وكأنه الحل السحري لمشكلة المواصلات وأزماتها المستفحلة، وهو بالواقع العملي لا يمكن إيراده إلا ضمن سلسلة الحلول الترفيحية المعمول بها منذ عقود.

زيادة في الأعباء

قد يبدو الحل المقرّ مفرجاً أمام المواطنين الذين يعانون من أزمة المواصلات المزمنة، بظل عدم إيجاد الحلول الجذرية لها، أو تغييرها، ولكنه بالمقابل سيكون عبئاً مالياً كبيراً على هؤلاء المواطنين، حيث وبحسبة بسيطة نستنتج أن هذا الحل سوف يكبد المواطنين المزيد من التكاليف على حساب مستوى المعيشة المترجع أصلاً، فإذا كانت

التكاليف على المواصلات بحدود 20 ألف شهرياً، بواقع 50 ليرة كبدل مواصلات للفرد، سرفيس أو باص، فهذا يعني أنها ستتجاوز حدود الـ 50 ألف ليرة بواقع الـ 200 ليرة على هذا البديل للفرد، بحال الاضطرار إلى استخدام منظومة «تكسي سرفيس» الجديدة، بشكل محدود ومقتن، من قبل المواطنين المقيمين على خطوط النقل المعتمدة فيها.

منظومات النقل العام

بالمختصر المفيد فإن أزمة المواصلات لا يمكن لها أن تُحل إلا عبر منظومات النقل الجماعي العام، بعيداً عن الاستثمار والمستثمرين ومصالحهم الأنية والمستقبلية، والبحث عن فرص جني الأرباح من جيوب العباد على حساب حاجاتهم، كما على حساب الكثير من القضايا الأخرى، اعتباراً من استهلاك المزيد من مصادر الطاقة، كالمحروقات بمختلف أنواعها ومسمياتها، وليس انتهاءً بالبيئة والصحة العامة، واستثمار عامل الزمن بشكل إيجابي.

ولعل ذلك يبدأ اعتباراً من إعادة الاعتبار للشركة العامة للنقل الداخلي، وذلك برفدها بالعدد الكافي من الباصات الحديثة، والاقتصادية والأمنة بيئياً وصحياً، وبالعدد الكافي من السائقين والفنيين، بالإضافة إلى الدراسة الجدية لمشاريع النقل الجماعية العامة الأخرى، التي سبق وأن طرحت سابقاً، مثل مترو الأنفاق أو الترام وغيرها، ووضعها موضع التنفيذ، حيث أصبح قطاع النقل والمواصلات المعمول به حالياً من القطاعات المتخلفة عن ركب التطور الجاري على هذا المستوى في البلدان الأخرى، كما عن تلبية الحاجات المحلية المتنامية، ولعله أصبح من الضروري إيلاء الاهتمام الكافي بهذا القطاع، على أن تكون حصة الدولة في هذا القطاع هي الغالبة والمتسيدة فيه، وذلك حفاظاً على مصالح عموم المواطنين، وخاصة فقراء الحال والمعدمين وأصحاب الدخل المحدود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الراجعة، وبالتالي فإن أي تمويل حكومي للاستثمار فيه، سيحقق الكثير من الفوائد والعوائد الاقتصادية الاجتماعية، فرص عمل - أرباح - وخدمة عامة....

مزيريب.. كارثة بيئية



تم تناقل العديد من الأخبار مؤخراً عن انخفاض منسوب مياه بحيرة المزيريب في ريف درعا الغربي، نتيجة الكثير من الاعتداءات عليها عبر حفر الآبار واستجرار المياه الكثيف منها.

■ مراسل قاسيون

الانخفاض بمنسوب المياه في البحيرة بشكل كبير يؤثر إلى كارثة بيئية كبيرة وخطيرة، ستكون انعكاساتها المباشرة على حاجات سكان المنطقة من المياه أنياً، وعلى المتغيرات البيئية السلبية المصاحبة للجفاف المستمر للبحيرة مستقبلاً.

أهم مسطح مائي طبيعي

البحيرة تقع على بعد 12 كم إلى الغرب من مدينة درعا، وتبلغ مساحتها بحدود 1 كم مربع، بطول 500 متر وعرض 250 متر، وتتغذى من عدد من الينابيع في المنطقة، وهي تعتبر من أهم المصادر المائية لمحافظة درعا والسويداء، باعتبارها كانت تؤمن مياه الشرب لأعداد كبيرة من السكان في هاتين المحافظتين عبر أنابيب المياه الممتدة منها، كما تعتبر البحيرة من أكبر المسطحات المائية الطبيعية في المنطقة الجنوبية، بالإضافة إلى أنها تشكل من جرياناتها شلالات تل شهاب المرتفعة، وهي على ذلك تعتبر رئة محافظة درعا، كما أنها تعتبر معلماً سياحياً في فصل الصيف، حيث كانت مقصداً سياحياً شعبياً نظراً لجماليتها، وما يحيط بها من أشجار، بالإضافة لوجود العديد من المواقع الأثرية التاريخية القريبة منها.

إنذار بالكارثة

وحسب ما تداولته الأنباء، فإن مستوى انخفاض منسوب المياه أصبح كبيراً جداً، حيث وصل إلى متر واحد، فيما كان 2,5 متر، حيث تزايد هذا الانخفاض بشكل لافت منذ شهر تقريباً، وذلك بسبب كثرة حفر الآبار في المناطق المجاورة للبحيرة، وعلى حوضها

المائي، وزيادة استجرار المياه بشكل جائر منها، عن طريق محركات الضخ للأراضي الزراعية من أجل أعمال السقاية للمزروعات والخضار والمحاصيل الزراعية، ناهيك عن العوامل الطبيعية المرتبطة بفصل الصيف، والجفاف المصاحب لارتفاعات درجات الحرارة فيه.

تناوب سيطرة

خلال سنوات الحرب والأزمة تناوبت السيطرة والنفوذ على المزيريب العديد من المجموعات المسلحة، بما فيها بعض المجموعات المباشرة للتنظيم الإرهابي «داعش» مثل «لواء شهداء اليرموك» وغيره، كما شهدت الكثير من المعارك بأرضها وعلى تخومها بين هذه المجموعات المسلحة، حتى تم إعلانها خالية من «داعش»، وأصبحت تحت سيطرة جماعات مسلحة أخرى مع وجود «مجلس محلي» يعمل بالتنسيق مع ما يسمى «المجلس العسكري» فيها، مع عدم تغييب المصالح المرتبطة بتناوب السيطرة والنفوذ، والصراع على هذه المصالح، بما في ذلك مسألة المياه ذاتها، باعتبارها واحدة من المصالح المتنازع عليها بين البعض من هؤلاء وأتباعهم، والمحسوبين عليهم.

مصالح وإجراءات قاصرة

الاعتداءات الجائرة على البحيرة طيلة السنوات الماضية، سواء عبر زيادة أعداد الآبار المحفورة بمنطقة، وعلى حوضها المائي، أو عبر الضخ الجائر للمياه منها إلى الأراضي الزراعية، وبكميات كبيرة، كان نتيجة لحال الفوضى، نتيجة المعارك وتغير تناوب المجموعات المسلحة بالسيطرة على المنطقة، ولكن بالمقابل، لم يكن ذلك كله، أو

أغلبه على أقل تقدير، خارج علم الجماعات المسلحة، أو خارجاً عن حسابات المصالح المتنازع عليها لمصلحة بعض أتباع هذه المجموعة أو تلك، أو بعض المحسوبين عليها.

وعلى إثر تدمير الأهالي وتخوفهم على حاضرهم ومستقبلهم، وممارسة الضغط الشعبي عبر فضح أشكال الاستفادة المدعومة من قبل المتنفيين في بعض المجموعات المسلحة والمحسوبين عليها، استفاقت هذه المجالس أخيراً على الكارثة القائمة، رغم وضوحها كعين الشمس بالعين المجردة، وتم اتخاذ قرار بوقف ضخ المياه من بحيرة المزيريب، وإزالة المخالفات كافة من محركات ضخ، كانت تستخدم لسقاية الأراضي الزراعية من البحيرة، وذلك حسب ما تداولته وسائل الإعلام التابعة لهذه «المجالس».

بالمقابل، لم يصدر أي قرار بشأن الآبار التي حفرت على حوض البحيرة، كما ولم تتخذ أية إجراءات بهذا الخصوص من قبل هؤلاء، ما يعني أن احتمالات الكارثة ما زالت قائمة، مع الكثير من التعتيم الإعلامي عليها،

وعلى نتائجها السلبية المتوقعة، وخاصة على المستوى المستقبلي بيئياً.

تخوف وخشية أهلية

ما من شك أن كارثة بحيرة المزيريب الحالية هي إحدى الكوارث الكثيرة الناجمة عن تداعيات الحرب والأزمة المستمرة منذ أكثر من ستة أعوام وحتى الآن، كما ما من شك بأن استعادة الحياة للبحيرة ولسكان المنطقة يتطلب الكثير من الإمكانيات وتكاتف الجهود، من أجل وقفها ومعالجة أسبابها ودرء نتائجها السلبية الحالية والمستقبلية، ولعل ذلك لا يمكن أن يتم إلا عبر تكثيف الجهود من أجل الاستمرار بوقف إطلاق النار، وتعميمه وتعميقه، وصولاً للحل السياسي الناجز، والتغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، حيث إنه وفي ظل الاستمرار بالتنازع والصراع على المصالح والنفوذ، ربما ستغدو كارثة المزيريب الحالية صغيرة جداً أمام كوارث أكبر وأعمق. لا محالة في المستقبل، وهو ما يخشاه الأهالي ويتخوفون منه.

جديد جرمانا: «المزارع» غير مخالفة.. وغير مصنفة..!



على منازلنا لنخدم اقتصاد البلد؟ منهياً حديثه، «نحن نعلم واجبنا ولن نتنازل عن حقنا بالمقابل».

وقد أكد الأهالي مجتمعين لمراسل قاسيون، مواصلة المطالبة بحقهم في إلغا القرار، مؤكدين عدم تنازلهم عن ذلك، وسيرفعون معروفاً إلى الجهات المعنية مدياً بتوقيع أهالي الحي خلال مدة قريبة.

المعامل والمنشآت الصناعية التي نقلت عملها إلى حيناً بالكهرباء اللازمة، فأين المعنيون من محاسبة المرتشين؟ وأين هم من أصحاب المنشآت الصناعية التي تستجر الكهرباء بشكل غير مشروع؟ وكيف لهم أن يحاسبونا وقد تنازلنا للمؤسسة عن جزء من أراضيها بالمجان لصالح الدولة، لكي يضعوا فيها المحولات؟ علماً أننا ملتزمين بدفع الفواتير المترتبة

من الطبيعي دفع مبلغ «120,000» عن الساعات الجديدة.

ليقابل بتساؤل جديد من الأهالي: هل يعقل أن يدفع الأهالي ثمن المحولات وهي ملك للدولة والشعب؟ وهل يجيز القانون بعدم تخدم أي منطقة بالكهرباء؟ معللين ذلك بأن جهاز الدولة موجود لإدارة هذه الشؤون، وعلى القائمين عليه أن يعلموا أن هذا واجبهم، ليكتفي بالرد بأنه ليس محامياً. كي يبت بالموضوع، متهرباً من الإجابة، سرعان ما تبعه الأهالي بأنه قد يحدث وأن يغير أحد القاطنين مكان السكن، فهل تعطيه المؤسسة المحولة الكهربائية التي ساهم بدفع ثمنها؟ لينتهي الحوار دون حسم.

ماذا عن المعامل وتجار البناء والمرتشين في البلدية؟

مواطن أرجعنا إلى بداية الأزمة، يقول: سرت في بداية الأزمة إشاعة، تفيد بأن المؤسسة لن تغذي الأبنية الجديدة بالساعات ولن يمد لها «البواط»، فذهب تجار البناء إلى المؤسسة وقاموا بدفع رشاًوى تتراوح بين «180 إلى 200» ألف ليرة، لقاء تغذيتها، عدا عن تزويد أصحاب

نشرت قاسيون في عددها 818، الصادر في يوم الأحد 9/7/2017، شكوى تقدم بها أهالي حي المزارع — دف الصخر خلف الفرن الآلي في مدينة جرمانا بريف دمشق، حول القرار الجائر الذي اعتمدته مديرية ريف دمشق عبر تركيب المحولات الكهربائية اللازمة، مقابل تحميل الأهالي النفقات، حيث نص القرار بأن يدفع على كل ساعة كهربائية مبلغ «20 ألف ثمن للعداد و 100,000 مساهمة»، وذلك نقداً للساعات الجديدة وتقسيماً للساعات القديمة، حسب ما أشرع.

■ مراسل قاسيون

وأخر ما استجد في الموضوع ذهاب مجموعة مكلفة من قبل الأهالي إلى مديرية كهرباء جرمانا للاعتراض، ليفاجئوا بأن حيهم غير مخالف وغير مصنف كذلك.

عيدة للمواطنين: لا علاقة لي بمن سبقتني، ولست محامياً

أشار مدير قسم كهرباء جرمانا، المهندس غياث عيدة، لدى استقباله الأهالي صباح يوم 9/7/2017: أن القرار اتخذ بعد الموافقة عليه من جهات عدة، مؤكداً أن القرار الصادر في حزيران الفائت استغرق سنة ونصف في الدراسات، قائلاً: أن السبب في ذلك هو أن المنطقة المذكورة ليست نظامية ولا زراعية ولا مخالفة كي تخدم.

الضمان الصحي لمصلحة من؟

الضمان الصحي هو أحد أشكال التأمين، وهو اتفاق بين طرفين «مزود الخدمة والمؤمن عليه» بحيث يقوم مزود الخدمة بتأمين الخدمات العلاجية للمؤمن عليه، لقاء مبلغ محدد على شكل أقساط شهرية، أو دفعة واحدة.

■ عاصي اسماعيل

ومفهوم الضمان الصحي قائم على مبدأ توزيع الخطر الذي قد يواجه الفرد، وذلك بتخفيف الأعباء والتكاليف المترتبة عند الحاجة لمعالجة الحالات المرضية، التي يتعرض لها المؤمن عليه، وهو على ذلك يعتبر نظاماً اجتماعياً قائماً على التعاون والتكافل بين الأفراد، ودور شركة التأمين بهذا المجال يكون باطار تنظيم هذا الشكل من الاستفادة بتوزيع المخاطر لقاء البديل المادي المتفق عليه.

مليون ليرة من جيب المؤمن عليه
هذا التعريف الافتراضي لم يجد ترجمته العملية عند بعض المؤمن عليهم من المعلمين المتقاعدين، حيث وردنا من أحد هؤلاء شكوى مضمونها: أنه سبق أن انتسب وسجل عبر النقابة بالضمان الصحي، بناء على العقد الموقع بين النقابة والسورية للتأمين، وعبرها مع إحدى الشركات الطبية الخاصة «الرعاية الطبية»، وقد جرى تأخر بتسليم البطاقة التأمينية الصحية له وللبعض من المؤمن عليهم من زملائه المتقاعدين.

وخلال فترة التأخر تلك اضطر لإجراء عمل جراحي بأحد المشافي الخاصة مطلع شهر تموز الحالي، تمثل باستئصال بروسات جذري مع تجريف، بالإضافة إلى التحاليل والصور، مع منامة لمدة ثلاث أيام في المشفى، وقد تجاوزت قيمة فاتورة المشفى مبلغ 700 ألف ليرة سورية، بالإضافة لبعض النفقات الصحية السابقة واللاحقة الأخرى، بحيث قاربت التكلفة الإجمالية للعمل الجراحي ومتممات العلاج مبلغ المليون ليرة سورية، تكبدها من جيبه وعلى حسابه، وذلك بسبب عدم قبول الجهة المؤمنة والنقابة على تحمل هذه النفقة، بذريعة عدم دخوله المشفى استناداً للبطاقة الصحية، والتي من المفترض أن تكون بحوزته نهاية شهر أيار. على أبعد تقدير، وذلك بناءً على وعود النقابة.

ومازال صاحب العلاقة «الشكوى» يقوم بالمتابعة مع هذه الجهات من أجل استعادة حقه دون جدوى حتى الآن!

تربح على حساب المؤمن عليهم
من المفترض أنه بمجرد الانتساب

تبدأ التغطية التأمينية لمصلحة المؤمن عليه، بغض النظر عن وجود البطاقة التأمينية من عدمه، باعتبارها وثيقة متممة بحوزة المؤمن عليه، لتسهيل بعض الإجراءات وسرعتها ليس إلا، فكيف الحال أن عدم وجود البطاقة التأمينية لم يكن المؤمن عليه متسبباً بها، بل تتحمل النقابة والسورية للتأمين سبب التأخر بتسليمها، وعلى هاتين الجهتين واجب تجاوز ما يمكن أن يطلق عليه روتين ولوائح وتعليمات في مثل هذه الحالة لمصلحة المؤمن عليه، باعتبار التغطية التأمينية من حقه قانوناً.

على ذلك فقد أصبح التأمين الصحي بالنسبة لمثالثنا السابق من المعلمين المتقاعدين وغيره، وكأنه فرصة للترجح على حساب المؤمن عليهم، وضد مصلحتهم، فيما تحصد السورية للتأمين وشركة الرعاية الطبية الخاصة، وغيرها من الشركات الخاصة الأخرى، المزيد من الأرباح من جيوب هؤلاء وعلى حساب وضعهم الصحي، ومعيشتهم عموماً، في تغييب تام لمفهوم التعاون والتكافل القائم عليه قطاع التأمين افتراضاً، وليصبح الشكل العملي له على المستوى التنفيذي عبارة عن تحصيل للأقساط من قبل المؤمن عليهم، لتصب على شكل أرباح في خزانة شركات التأمين والرعاية الصحية الخاصة، هكذا...

والأسوأ أن النقابة لم تقم بدورها على هذا المستوى، بصيانة حقوق هؤلاء ومتابعة مصالحهم.

عقد الضمان الصحي للمعلمين

مطلع عام 2017 تم الاتفاق بين المؤسسة العامة السورية للتأمين وبين نقابة المعلمين على عقد التأمين الصحي للمعلمين، ولا سيما المتقاعدين، وهو عقد تأمين اقتصادي ستقوم النقابة من خلاله بتسديد الأقساط مع حرية طلب التغطيات التي تريدها، مقابل بدل يتم الاتفاق عليه.

وذكر نقيب المعلمين بحينه، عبر إحدى



الأدوية والفحوصات، وبسقف سنوية لكل منها.

تأخر تسليم البطاقات

في شهر نيسان أوضح مدير التأمين الصحي بالمؤسسة العامة للتأمين في حديث إذاعي أنه لا يوجد أي تأخير في إصدار بطاقات التأمين الصحي للمتقاعدين في أي فرع من فروع نقابات المعلمين، إلا أنه تم إجراء عرض مالي وفني لصيغة التأمين الصحي بين مؤسسة التأمين ونقابة المعلمين، والرقابة المالية المركزية. أرسلت بدورها العرض إلى فروع النقابة كافة وهذا ما أخر إصدار البطاقات.

وأضاف: أن بطاقات التأمين الصحي للمعلمين المتقاعدين المسجلين في النقابات أصبحت جاهزة وسارية المفعول اعتباراً من الأول من شهر نيسان، والتأخير الحاصل في الفروع كافة بسبب إجراءات روتينية، وأوضح أن من لم يسجل من المعلمين المتقاعدين فليسارع للتسجيل في فروع النقابات في المحافظات.

وسائل الإعلام، أنه تم قطع أشواط جيدة بهذا العقد، والذي بموجبه يدفع المتقاعد مبلغ 18 / ألف ليرة سنوياً وبدعم نقابي مقداره ألفا ليرة لتصبح قيمة بوليصة التأمين عشرين ألف ليرة عن كل زميل، مقابل أن يحصل على خدمات صحية تتضمن زيارات الأطباء والعمليات الجراحية، يضاف إليها العلاج السني والنظارة الطبية.

وأضاف: إن النقابة تقوم الآن بالتواصل مع الزملاء المتقاعدين الراغبين بالاشتراك لأخذ موافقاتهم وتعهدهم بالدفع حرصاً على إنجازه المشروع بالشكل الأمثل، الذي ينعكس إيجابياً عليهم، مشيراً إلى أن العقد المزمع توقيعه يتضمن أيضاً إمكانية التأمين على أسر المتقاعدين بالشروط نفسها. وقد شمل العقد دخول مشفى بتكلفة صفرية من قبل المؤمن عليه، وبسقف أعلى لا يتجاوز مبلغ مليون ليرة سنوياً، وزيارة الطبيب بتكلفة صفرية من قبل المؤمن عليه، والأدوية المزممة يتحمل المؤمن عليه نسبة 15% من تكلفتها، ويتحمل نسبة 10% من تكاليف

المسؤولية الأولى بمتابعة حقوق المعلمين المنتسبين للضمان الصحي وخاصة المتقاعدين منهم تقع على عاتق نقابتهم بالدرجة الأولى

برسم نقابة المعلمين

بالعودة لمثالثنا السابق عن أحد المتقاعدين المنتسبين للضمان الصحي، وشكواه من عدم الموافقة على صرف ما تكبده من جيبه كنفقات علاج وعمل جراحي، فإن من سارع من هؤلاء لاحقاً للتسجيل بناءً على كلام مدير التأمين الصحي في السورية للتأمين، ولم يحصل على بطاقته، يجب ألا يفقد حقه في الضمان الصحي، بغض النظر عن موضوع تسليم البطاقة والتأخر بها، أو غيرها من الذرائع الأخرى التي تعيق وصول الحقوق لأصحابها، باعتبار أن العقد يعتبر ساري المفعول اعتباراً من شهر نيسان، وعليه يجب ألا يضطر لتحمل وتكبده النفقة من جيبه وعلى حساب قوته ومعيشته، حقاً وقانوناً.

ولعل المسؤولية الأولى بمتابعة حقوق المعلمين المنتسبين للضمان الصحي، وخاصة المتقاعدين منهم، تقع على عاتق نقابتهم بالدرجة الأولى، خاصة وأن السورية للتأمين نفسها أوجدت مبرراً لها بالتأخير في البطاقات تحت يافطة «الروتين»، فكيف بحال الحقوق التي يجب ألا تهدر بسبب هذه الذريعة، لا من قبل النقابة ولا من قبل السورية للتأمين، والشركات الخاصة المتعاقدة معها من أجل تقديم الرعاية الصحية للمؤمن عليهم.

في مجلس محافظة دمشق «كله بخير»!



عقد مجلس محافظة دمشق جلسات دورته العادية الرابعة لعام 2017 مدة 4 أيام، وناقش الأعضاء عدة قضايا هامة وقد تكون ملحة.

■ حازم عوض

لكنها ليست هذه المرة الأولى التي تناقش بها أغلبها، ولا تنفذ على أرض الواقع وتبقى غالباً عبارة عن تصريحات إعلامية ليس إلا.

نفقات التقصير

في الجلسة الأولى بتاريخ يوم الأحد الواقع 2017/7/9 طالب أعضاء بمعالجة الإهمال الذي أدى إلى إصلاح إذاعة جامع زين العابدين بن علي والذي كلف مبلغ مليون ليرة سورية، دون تقديم أية تفسيرات عن الإهمال الحاصل، وما هو سبب عطل الإذاعة الذي كلف هذا المبلغ، مايل على وجود تقصير مسبق غير متابع.

ومن ضمن النفقات التي جاءت نتيجة الإهمال أيضاً، كلفة صيانة مسبح الجلاء والتي وصلت 500 مليون ليرة سورية، أي: نصف مليار ليرة، وفي قطاع الرياضة.

عمار كلعو عضو المكتب التنفيذي لشؤون الصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع المدني، قال في الجلسة إن الأولوية بتوزيع السلل الغذائية للمهجرين حيث توزع سلّة غذائية كل ثلاثة أشهر على حد تعبيره.

وكأن الأمور تسير على مايرام، ولا توجد العديد من الأسر التي لم تحصل على السلل منذ أشهر، ولا دور المحسوبيات وحجم الفساد الموجود ضمن هذا الملف، وبقيت الجلسة عبارة عن سرد لما يرى به أعضاء المكتب إنجازات مهمة، علماً أنه واجب، ومن مهمات العمل الطبيعية لهم.

أين الأسفلت؟

صباح الاثنين 10 / 7 / 2017 ناقش المجلس تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالخدمات

والمرافق البلدية وتسوية المخالفات والأمور المتعلقة بالإسكان والعمل الشعبي والأبنية المدرسية.

جمال إبراهيم مدير الصيانة قطع وعداً خلال الجلسة أنه واعتباراً من يوم الخميس «الماضي» ولمدة ثلاثة أيام سيتم تعبيد معظم شوارع دمشق التي بحاجة إلى قميص اسفلتي، مشيراً إلى أن محافظة دمشق قد أنهت تنظيف مجرى نهر بردى بالكامل.

يبدو في حديث إبراهيم مغالاة كبيرة، كون مشكلة الشوارع تفاقت بشكل كبير، عدا عن أن المحافظة لم تبدأ بتعبيد أغلب شوارع دمشق يوم الخميس، كما الوعد المقطوع، وفي المدة المحددة، من شبه المستحيل تعبيد معظم الشوارع التي هي بحاجة، وأيضاً تبقى عبارة «معظم.. والتي بحاجة» مطاطة تفتح باباً كبيراً للتقصير، عدا أن تنظيف نهر بردى لم يعد مجدداً بهذا الشكل، إن لم يتم وضع حل جذري، علماً أن حديث إبراهيم، لم يلق الضوء على فروع نهر بردى، التي باتت مجرى للصرف الصحي بشكل علني، وهذه لا تفيدها أعمال التنظيف، بل يطالب الكثيرون بإغلاقها لحل مشكلة الروائح الكريهة وانتشار القوارض والحشرات.

اليوم الرابع بلا ردود!

اليوم الرابع والأخير للجلسات، والذي قد تكون ملفاته هي الأهم والأكثر قرباً من المواطنين، تمت مناقشة تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالتموين والتجارة الداخلية والصناعة والصحة والدفاع المدني، مع ما يتعلق بها من تقرير اللجنة الاقتصادية ولجنة الخدمات والمرافق.

لكن بشكل صادم، لم يقدم الأعضاء إجابات واضحة ومباشرة عما طرح، وفي بيان الجلسة الختامية، لم يصدر للإعلام إلا أمور مقتضبة، ليس لها علاقة بمحور المطالب.

ومن الأمور التي طرحت للإجابة، ضرورة ضبط أسعار المشافي الخاصة والإعلان عن أسعار الإقامة والعمليات، ومختلف الخدمات إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية في

الصيدليات المتواجدة فيها، حيث تصل الزيادة في الأسعار إلى الثلث، وضرورة توفر الرقابة على أسعار الأدوية في الصيدليات، ومعالجة تفاوت الأسعار بين صيدلية وأخرى إضافة إلى عدم توفر القناطر في المشافي، ومعاناة المركز الصحي في منطقة زين العابدين من ضيق المكان.

ومن الأمور التي طرحت للنقاش ولم تلق إجابة ضمن البيان الإعلامي، ضعف الرقابة التموينية على أسعار المواد الغذائية، ودعم المؤسسات السورية للتجارة بالمواد المقتننة ومعالجة ارتفاع أسعار الخضار والفواكه، والتفاوت في الأسعار بين محل وآخر، حتى المؤسسة السورية للتجارة أسعارها أعلى من الأسواق، باستثناء عدة مواد، إضافة إلى تفاوتها بين محافظة وأخرى، واستبدال عقوبة تخفيض كميات الطحين للأفران المخالفة بفرض عقوبة مالية.

كما تساءل الأعضاء عن مصير قسائم المازوت لعام 2017، والخطة التي وضعت من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والوقوف على حقيقة قيام حفار مقبرة السبيل ببيع جزء من المقبرة وبنائه كمنزل، واستخدام المقابر كمستودع للنفايات البلاستيكية والتنك، وأسباب تأخر إنجاز مكتب النافذة الواحدة في مكتب الدفن، والمطالبة بمنع تصدير اللحوم لخفض سعرها، وتشديد الرقابة على تهريبها أثناء نقل الأغنام.

جميع ما ذكر أعلاه لم يرد عليه أعضاء المجلس ضمن مصادره المحافظة في بيانها، ولم يسلط عليها الضوء، علماً أنها ملحة وهامة.

وبهذا تنتهي جلسات مجلس محافظة دمشق، وتبقى المشاكل معلقة كما كل عام دون حل بشكل جذري!



للعاملين في هذه المنطقة الصناعية الكبيرة، نظراً لكثرة السيارات التي تستهدف الوصول إليها. تستهدف المحافظة على أن ذلك يجب ألا يمنع المحافظة من المضي باتجاه استكمال معالجة هذه الظاهرة، مع كل انعكاساتها السلبية، سواء على مستوى المواطنين من أهالي المناطق التي تتواجد بها هذه الورش والمتضررين منها، مروراً بالإرباكات المرورية التي تخلفها هذه الورش، وغيرها من السلبيات الأخرى.

داخل المدينة القادمين نزوحاً من المناطق الساخنة، والذين لم يتح لهم التخصص بمحال في المنطقة الصناعية بحوش بلاس، وهؤلاء يجب أن ينظر بوضعهم من أجل حل مشكلتهم التي ترتبط بشكل مباشر بمورد رزقهم وبسبل عيشهم. الثاني: له علاقة بالطريق الواصل من المدينة إلى المنطقة الصناعية بحوش بلاس، وخاصة بالنسبة للحواجز المنتشرة على هذا الطريق، وضرورة التخفيف على المواطنين من أجل الوصول لحوش بلاس، كما

عدم التقيد بنقل الورش والمحال إلى هذه المنطقة الصناعية، رغم أن مشكلة وجود هذه المحال والورش داخل المدينة ليست مرتبطة بالحرب والأزمة، بل هي قديمة على ذلك، ولكنها ازدادت واستفحلت خلال هذه السنين بشكل لافت.

مشاكل لا بد من حلها

ربما ما زال هناك بعض المشاكل بما يتعلق بهذه الظاهرة يمكن أن توردهم: الأول: هو بعض أصحاب الورش

حوش بلاس.. إجراءات لم تستكمل

وقد عادت الكثير من الورش ومحال الإصلاح إلى منطقة حوش بلاس خلال الفترة الماضية، حيث قال رئيس بلدية حوش بلاس عبر وسائل الإعلام في شهر نيسان: إن حوالي 85% من المحلات عادت للعمل وتقديم الخدمات للمواطنين، مضيفاً أن عدد المحلات الموجودة في المنطقة يبلغ حوالي 950 محلاً. كما لا بد من الإشارة إلى أن أغلب أصحاب المحلات الموجودين داخل المدينة خصصوا بمحال في حوش بلاس، وقد أشار رئيس الديوان في بلدية حوش بلاس: إلى أن أغلب أصحاب المحال في كفرسوسة والفحامة وزقاق الجن وبرزة والقابون تم تخصيصهم بمحال في منطقة حوش بلاس من أجل نقل الفعاليات الصناعية من المدينة إلى المجمع الصناعي هناك، مبيناً أن عدد المحال الذين تم تخصيصهم حوالي 500 محل بمساحة تقدر 17 متراً للمحل وتم إشغال 250 محلاً.

على ذلك فإن الخرائع، القديمة الجديدة، لم تعد مجدية من أجل

محافظة دمشق بدأت بإجراءاتها القاضية بمعالجة ظاهرة محال وورشات إصلاح السيارات داخل المدينة، بعد أن عادت منطقة حوش بلاس إلى سابق عهدها من العمل والنشاط، وخاصة بعد أن تم تأمين التغذية الكهربائية المستمرة من أجل تسهيل عودة أصحاب الورش لأعمالهم فيها.

■ مراسل قاسيون

وفي مطلع شهر تموز قامت محافظة دمشق بإغلاق بعض محلات وورشات إصلاح السيارات الموجودة داخل المدينة، ضمن إجراءاتها القاضية بمتابعة القرار القاضي بمعالجة هذه الظاهرة.

لا ذرائع

منطقة حوش بلاس فيها تكامل على مستوى تأمين الخدمات للسيارات، ناحية الإصلاح والصيانة وقطع التبديل وتنجيد الفرش وعمليات التصويج والحدادة والدهان والبخ، بما فيها الحارري، وغيرها من الخدمات الكثيرة الأخرى التي يحتاجها المواطن من أجل صيانة سيارته.

«زاهدون» ولكن...

يرى المتابع لأخبار الشخصيات السياسية السورية بوضوح موجة من «الزهد» أصابت شخصيات سورية عدة في وقت واحد وببغم واحد... «الرفاق الأخلاقيون» مصدومون، يانسون، ويريدون الاعتكاف والنأي بالنفس عن العمل السياسي السوري في ظل «خروج القرار من يد السوريين والتلاعب الدولي بنا»...

■ ليلي نصر

بالفعل، تدولت الأزمة السورية، وأصبح مجرى الحل السياسي ومكافحة الإرهاب في سورية هو التعبير الأوضح عن ميزان القوى الدولي الجديد، وعن الصراع. ولكن عن أي صراع؟! هل هو صراع الصفقات والمصالح، واللهات من القوى الكبرى على خط غاز هنا، وبئر بترول هناك، كما يروج «عنة المحليين» في بحثهم عن «خفايا الأمور»؟ بالطبع لا، الصراع الدولي مرير بالفعل، وتمثله قوى دولية كبرى، ولكنه صراع بين مشروعات كما قلنا وكرنا، بين مشروع الفوضى والتدمير - الذي تقوده الولايات المتحدة - وبين مشروع القوى الصاعدة التي تدافع بالعمق عن حقها بالتقدم، وتصد الهجوم الذي يستهدفها أولاً، وهذا ما يدفعها إلى ردع الفوضى والحرق الذي ينشره رأس المال الغربي على عتباتها،

والى فرض مشاريع السلم وإعادة الاعتبار إلى الالتزام بالقانون الدولي على قوى التدمير المتراجعة، وفي مقدمة هذه القوى الجديدة الصاعدة روسيا والصين بالطبع. وفي لحظة تاريخية من هذا النوع، فإن مصير الأزمات - كما في سورية - يرتبط عميقاً بمسار الصراع العالمي، ولكن هذا لا يجعل الأوزان السياسية المحلية تفقد دورها تماماً كما يشيع البعض، بل ربما على العكس، حيث تتحول هذه القوى السياسية ومشاريعها في لحظات معينة إلى عنصر مهم في شكل تجلي الصراع في سورية، وبالتالي في مصير البلاد: شكل الحل السياسي فيها، بنية الدولة القادمة، نهج إعادة الإعمار والخ...

واللحظة الحالية هي واحدة من هذه اللحظات، فبينما يتضح بأن الصراع الدولي يصب في اتجاه تنازلات واضحة لمشروع التدمير، بفرض تطبيق

الهدن، وتسارع مسار الحل السياسي والمفاوضات، فإن دور القوى السياسية والوطنية السورية يصبح مهماً في دعم العمليات السياسية التي يفرضها ميزان القوى الدولي الجديد في أستانا وجنيف، والأهم الدخول إلى تفاصيل تطبيق القرار 2254، والاشتراك الفعال بمعركة صياغة خارطة طريق متينة لعملية الانتقال السياسي تضمن مرحلة انتقالية غير خطرة ومستقرة، وتتيح للسوريين الوصول إلى جسم حكم انتقالي توافقي، ودستور جديد، وانتخابات جدية للمرة الأولى منذ عقود، وآليات وطنية عامة لمحاربة الإرهاب.

وبالعودة إلى «الزاهدين جمعاً»، وربط هذه الظاهرة باللحظة الحالية وأهميتها، نستطيع القول بأنه في أحسن الأحوال فإن هذه الشخصيات السياسية لا تجيد السياسة، ولا تعلم مدى أهمية المرحلة الحالية، والضرورة الوطنية للانخراط السياسي الفعال فيها، أما بأسوأ الأحوال، أي باستبعاد «حسن النوايا»، فإن هذه الظاهرة في اللحظة الحالية تدل على انخراط سياسي فعال رغم شكلها المعكف! فالموقف السلبي من التقدم



أو رفضاً لقرار مجلس الأمن المدعوم روسيا - صينياً، أو بحثاً عن «مسارب» وحلول أخرى تمتلئ بها «جعبة الغرب» الراغب بالتملص من نموذج حل سياسي مثنى يؤمن خروج سورية من الفوضى...

الحاصل، والعمل الضروري حالياً هو بحد ذاته موقف رافض لهذا العمل، أي موقف رافض للتهيدة ولمسار الحل السياسي ولضرورة الصياغة التفصيلية لخارطة طريق وفق القرار 2254، وهذا يعني إما رفضاً للحل السياسي ككل،

عن ثمن الإعاقة.. اسألوا أمريكا!



راهن الكثيرون سراً وعلانية، بشكل مباشر أو غير مباشر، على استمرار التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية... والمرهونون قسماً:

■ المحرر السياسي

- هنالك من راهن على استمرار الدعم الأمريكي، وراح يستغيث ويستنجد بال«الحليف» ويدعوه إلى عدم خذلان «الثورة»، وبنى خطابه على العتب المشوب بالقلق، لاستكمال مشروعه غير الواقعي في الإسقاط، جاهلاً أن «حليفه» بات أعجز من أن يتحكم بشيء.

- رهان من نوع آخر، قام على المناورة في هوامش صراع الكبار، لاستمرار العمل بمنطق الحسم العسكري، لعل وعسى أن يأخذ احتدام الصراع الدولي بطريقه استحقاقات التغيير الداخلي، لتصبح نسبياً منسياً. و«يا دار ما دخلك شر»!

جاءت الوقائع مرة أخرى، ليس كما يريد المتشددون في النظام والمعارضة، للقاء بين الرئيسين الروسي والأمريكي تم، وتمخض عنه إجراء ملموس: التوقيع على «اتفاق خفض التوتر في محافظات

القنيطرة ودرعا والسويداء» بموجب اتفاق روسي-أمريكي-أردني، وهو ما يعني عملياً انضمام واشنطن إلى اتفاقات مناطق خفض التوتر، على غرار اتفاقات أستانا، أي أنها عادت جزئياً إلى قبول اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم توقيعه بين وزير الخارجية الأمريكي السابق ونظيره الروسي، ولكن من موقع أضعف!! وفي سياق متصل، أكد ترامب في «تغريدة» على صفحته الرسمية على تويتر في معرض حديثه عن اللقاء مع الرئيس الروسي قائلاً: «تفاوضنا أيضاً على وقف إطلاق النار في أجزاء من سورية، وهذا أمر سينفذ الأرواح. الآن حان الوقت للمضي قدماً في العمل بشكل بناء مع روسيا»

على أهمية الاتفاق على الصعيد الميداني، إلا أن الأهم هو دلالاته السياسية، فهو يعكس تراجعاً أمريكياً ملموساً، لاسيما وأنه جاء بعد

شهرين من توتر متعمد للأوضاع في الجنوب السوري، وتهديدات و«عريضة» عسكرية، تبين بالملحوس أنها مجرد عمليات استعراض تعكس عجزاً عن التأثير العملي في الاتجاه العام لتطور الأحداث. وفي السياق نفسه، يمكن اعتبار الإشارات الأمريكية الجديدة مؤشراً على ميزان القوى داخل الإدارة الأمريكية، خلافاً لما تريده قوى الحرب. ومن هنا، من الضروري التنبيه إلى رد فعل هذه القوى، على إثر تراجعها الموضوعي، واحتمال استخدامها، ورقة أخرى من أوراقها المتهالكة، في الملف السوري، بغية إثارة زوبعة جديدة، وهو ما يفرض ضرورة الاستفادة القصوى من جولة جنيف المرتقبة، بدفع العملية السياسية إلى الأمام خطوات أخرى.

■ موقع قاسيون الإلكتروني

ألا تصدقون ماكين أيضاً!



ماكين وليس أحداً غيره، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي، يعترف قائلًا «نحن نعلم أين تكمن المشكلة، إنها في البيت الأبيض.. للأسف البيت الأبيض يعاني من فوضى كبيرة».

■ قاسيون

صحيح أن حديث ماكين جاء عن الأداء الأمريكي في أفغانستان، ولكن البيت الأبيض هذا هو من يدير الملفات في العالم كله، ومن غير المنطقي أن يكون فوضوياً في إدارة ملف ما، ويكون منظماً ناجحاً في إدارة ملف آخر، ما نريد قوله، أن الفوضى والتخبط التي يعترف بهما المستر جون، هي عينة عن وضع دائرة صنع القرار في «أقوى» دولة بالعالم، الفوضى التي يقر بها الرجل ليست بسبب عدم الكفاءة، والدراية بكل تأكيد، فمن المعروف أن هذه الدولة تمتلك مئات مراكز الأبحاث، والمستشارين العتق، وأقوى أجهزة مخابرات، وأقوى الجيوش، وامبراطورية إعلامية مرئية ومسموعة ومقررة، ناهيك عما يمتلكه الاتباع الخلس في أصقاع العالم، ورغم ذلك، ثمة فوضى في رأس الهرم، وثمة استراتيجية فاشلة «لا توجد لدينا استراتيجية ونحن نخسر» الكلام لجون مرة أخرى، وكان الأمر قضاء الله وقدره!!

ما يتجاهله جون، وهو أحد حراس

هيكل الهيمنة الأمريكية، وما لم يأت على ذكره، أعظم من اعترافه الجزئي، ما بعد وما قبل أفغانستان، أي حقيقة أن المنظومة كلها، من الفها إلى يائها في حالة تراجع، والفوضى التي يتحدث عنها، هي سمة ملازمة، لأية بنية تعاني من التراجع والانكفاء، وخصوصاً إذا كانت استغلالاتها عمودياً وافقياً، تفوق إمكاناتها الواقعية، وتتجاوز أي منطق عقلاني.

بقي أن نقول: لم يأت جون ماكين بشيء جديد في هذا الاعتراف بالنسبة لنا، ولكن الوقوف عند اعترافه، والإضاءة عليه يبقى ضرورياً، لعل وعسى أن يفهم بعض ممن لا يزال يراهن على الدعم الأمريكي في رسم استراتيجياته - وما أكثر الحمقى مع الأسف - لاسيما، وأن المستر جون هو أحد أبرز سيناتورات التوريث، الذي يقوم بجولات مكوكية إلى مناطق مختلفة من العالم، ويقدم الوعود لهذا وذاك بالدعم الأمريكي، ويدفعه من مأزق إلى آخر.. أمين - دون شماته - أن يكون اعتراف ماكين مقتناً للذين لم تنفع معهم الوقائع التي تنفقا العيون عن التراجع الأمريكي.

اختراقات نحو فضاء سياسي جديد

جنييف
الجولة 7



رغم التشكيك والرفض والمعاداة والسداجة وغيرها، اختتمت أعمال الجولة السابعة من جنييف، محققة العديد من النتائج الإيجابية، والاختراقات الجديدة، المضافة إلى نتائج الجولات السابقة، معززة من رصيد الحل السياسي، والتمسكين فيه والداعمين له.

■ سمير علي

وبعيداً عن مساعي خلق أجواء سلبية عبر الشحن الإعلامي الذي تلى جنييف بجولته الأخيرة، أو الذي استبق بدايته، من قبل جميع الأطراف المتضررة من الحل السياسي، كما من مفرزاته ونتائج اللاحقة، مع ارتداداته وانعكاساته على المستويات كافة، المحلية والإقليمية والدولية، فإن ما خلصت إليه نتائج جنييف يعتبر صفقة جديدة بوجه هؤلاء جميعاً، خاصة مع الاختراقات والنتائج الجديدة، التي تمخض عنها، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

تعزيز مسيرة الحل السياسي وفقاً للقرار الدولي 2254، والمضي قدماً باتجاه استكماله، والتأكيد على ذلك عبر البرنامج الزمني للجولات القادمة التي أعلن عنها دي مستورا، على شكل جولات شهرية متتابعة حتى نهاية العام الحالي.

تكريس عمليات التفاوض بعيداً عن أجواء الشروط المسبقة، التي كانت أحد الأسباب المعيقة في مسيرة الحل السياسي سابقاً، والتي كثيراً ما تم الرهان عليها، وثبت بالدليل القاطع خسارة جميع المراهنين، من جميع الأطراف، عليها.

التمسك ببحث السلال الأربع على التوازي «الدستور - إدارة البلاد - محاربة الإرهاب - الانتخابات»، في إبعاد تام ونهائي لفكرة التسلسل، التي كانت أيضاً من معيقات هذه المسيرة، وأيضاً مع خذلان كل من راهن على تفجير أجواء جنييف، عبر مثل هذه الطروحات.

تعزيز عمل الاجتماعات التقنية بين الجولات، والتأكيد على استمرارها، والبناء على نتائجها في جولات المفاوضات بشكل عملي، وهو ما تم التأكيد عليه من قبل جميع المتفاوضين. الاختراق على مستوى تشكيل الوفد الواحد للمعارضة، وتذليل الصعوبات أمام هذا

التشكيل، بعيداً عن أنماط الاحتكار والهيمنة، مع الاحتفاظ بخصوصيات البرامج المستقلة لكل من أطراف المعارضة، حتى أنّ دي مستورا نفسه كان مستغرباً من هذا الاختراق، ولم يخف ذلك، بحيث أن تشكيل الوفد الواحد قاب قوسين أو أدنى من التحقيق.

التأكيد على ضرورة تمثيل الأكراد في المفاوضات، وعلى لسان المبعوث الدولي هذه المرة، باعتبار أن هذا التمثيل، وبغض النظر عن كونه ضرورة وطنية، فهو حق مشروع، باعتبارهم شريحة واسعة من الشعب السوري، مع عدم إغفال دورهم ووزنهم على مستوى مقارعة الإرهاب ومحاربه طيلة السنوات السابقة، وما يمكن أن يقدموه على هذا الصعيد مستقبلاً.

تعزيز عمليات وإجراءات التمهيد للمفاوضات المباشرة اللاحقة، بنتيجة كل ما سبق، مع ما يعنيه ذلك من تنويع إيجابي لجملة النشاط السياسي للتنفيذ العملي للقرار 2254 كمحصلة ونتيجة ختامية.

تضافر جهود وواقع موضوعي

على ذلك يمكننا القول أن مجمل النتائج الإيجابية المحققة في هذه الجولة، كما غيرها من الجولات التي سبقتها، كانت:

أولاً: ثمرة من ثمار الجهود المبذولة من قبل أصحاب مشروع الحل السياسي والتمسكين فيه، مع أنصارهم، عبر بوابته الدولية المتمثلة بالقرار 2254، كما من قبل الداعمين لهذا الحل، محلياً وإقليمياً ودولياً.

ثانياً: نتيجة لانحسار وتراجع قوى الحرب والتصعيد، مع ضعف وتفكك أدواتها، المباشرة وغير المباشرة، وخاصة الإرهابية منها الممثلة بـ «داعش» و«النصرة»، بنتيجة جملة من العوامل، بما فيها العوامل الميدانية. ثالثاً: كانت نتيجة موضوعية للمتغيرات السياسية الدولية، وخاصة تزايد الدور الروسي على مستوى التوازن الدولي الجديد، حيث مارست روسيا دورها ووزنها

ضاغطة على كل القوى المعيقة والمعرقلة لمسيرة الحل السياسي، محلياً وإقليمياً ودولياً، رغم كل محاولات التشويش على هذا الدور وأهميته، وضرورته الوطنية.

رابعاً: نتيجة تزايد دور وفاعلية القوى الصاعدة دولياً، وخاصة على مستوى العلاقات الدولية، وموقفها باتجاه تعزيز دور الشعوب في تقرير مصيرها، بعيداً عن أنماط تغيير الأنظمة والثورات الملونة، المُسيّرة عن بعد لمصلحة القوى الأفلة، وعلى رأسها أمريكا وحلفاؤها، الماضون نحو الانكفاء حالياً والأفول مستقبلاً.

سادساً: نتيجة للمتغيرات الطارئة على مستوى التابعين والملحقين بالقوى الأفلة، محلياً وإقليمياً ودولياً، وانحسار دورهم، واهتلاك إمكانياتهم واستنفاد أدواتهم ووسائلهم، كنتيجة موضوعية لمجمل المتغيرات بالتوازن الدولي والعلاقات الدولية.

تقدم وانكفاء

وفي التفاصيل لا بد من التذكير ببعض المفصل الرئيسية على هذه المحاور: أولاً: اتفاق مناطق خفض التصعيد من قبل الدول الضامنة «روسيا - إيران - تركيا»، تعزيزاً لاتفاق وقف إطلاق النار السابق وتعميقاً له.

ثانياً: اللقاء الروسي الأمريكي، وما تمخض عنه، وخاصة على مستوى الملف السوري من اتفاق على وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية الغربية من سورية، في كل من درعا والقنيطرة والسويداء، كحلقة لاتفاق مناطق خفض التصعيد آنفاً، مع ما يعنيه ذلك من تأثير على مستوى المزيد من حقن الدماء، ودفعاً لمسيرة الحل السياسي كنتيجة، وبما يعبر عن تراجع، لم يعد خافياً، لقوى الحرب وتصعيد الأزمات في الصراع الدائر في القوى الممثلة بالإدارة الأمريكية، مع انعكاسات هذا التراجع على مستوى الانبعاث والملحقين.

ثالثاً: أزمة الخليج، وتوابعها، مع ما تمثله من نتائج على مستوى التفكك الإقليمي لاتباع وحلفاء أمريكا في المنطقة، كتمظهر واضح لأفول الفضاء السياسي القديم، بعلاقاته وتشابكاته، وبأدواته ووسائله، مع عدم

إغفال مساعي لحق الركب بالفضاء السياسي الجديد، من قبل البعض، ولعل مثال قطر وتركيا، وغيرها، واضح بهذا المجال. رابعاً: تصريحات الرئيس الفرنسي، وما تمثله من مساح لإعادة التوضع الفرنسي على خارطة العلاقات الدولية الجديدة الناشئة، ووفقاً لقانونيتها وأحكامها وتوازنها، كتعبير جلي وواضح لتوجهات العديد من النخب السياسية على الساحة الأوروبية، كما يجب ألا يغيب عن أذهاننا بهذا الصدد اللقاء الثلاثي الذي جمع كلاً من بوتين وماكرون وميركل، على هامش أعمال قمة العشرين الأخيرة.

الحل السياسي في العمق

ولعل كل ذلك يؤكد مرة أخرى على أن الملف السوري، بمقدماته ونتائجه، وخاصة على مستوى الحل السياسي المتمثل بالقرار الدولي 2254، يعتبر واحداً من أهم بوابات العبور نحو الفضاء السياسي الدولي الجديد، الذي بدأ يتشكل وتقوى عزمته، على أنقاض الفضاء السياسي القديم الأفل والمتهاوي، مع كل ما سيرافق ذلك من تهاول للكثير من الأوهام وأحلام اليقظة، التي ما زال البعض يراهن عليها عبثاً ويأساً.

بالمقابل يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه وبرغم كل التقدم الجاري على محور الحل السياسي، ومحور الفضاء السياسي الجديد، وبرغم كل التراجع والانكفاء والتفكك على محور الحرب والتصعيد، ومحور الفضاء السياسي الأفل، إلا أن هذا الأخير لم يستنفذ إمكانياته كلها بعد، كما أن الأول لم يستخدم جميع إمكانياته ويستنهضها كذلك الأمر، وبالتالي فإن المساعي اليائسة للإحباط والتثبيث، ستبقى قائمة ومستمرة لدى القوى الأفلة والمتراجعة، حتى الرمق الأخير من إمكانياتها وإمكانات أتباعها، وأدواتهم ووسائلهم المشتركة.

ولعلنا لا نبالغ بالقول أنه كما كانت الفاعلية الشعبية والجماعية هي الدافع في عمليات الفرز والمواجهة حتى الآن مع المحور الأفل وداعميه، فسيكون لها الدور الأساس في عملية الحسم والمواجهة، مع كل القوى الأفلة وبشكل نهائي وناجز من كل بد.

«ثمة شيء جديد في هذه الجولة»

جنييف
الجولة 7



أجرى رئيس منصة
موسكو للمعارضة
السورية، وأمين حزب
الإرادة الشعبية،
د. قدري جميل،
مجموعة من الحوارات
واللقاءات الإعلامية
على هامش أعمال
الجولة السابعة من
مفاوضات جنييف 3،
فيما يلي نستعرض
إجابات جميل على
عدد من الأسئلة التي
يمكن الاطلاع على
محتواها كاملاً عبر
الموقع الإلكتروني
لـ «قاسيون»

الأزمة السورية. الحضور العسكري، والنشاط السياسي والدبلوماسي لموسكو، أعطيا دفعة قوية كي تسير الأزمة في سورية إلى نهايتها.

● خلال اجتماع الرئيسين الروسي والأمريكي جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار في درعا، كيف تعلقون على ذلك، وكيف تقيم الاجتماع بين الرئيسين ككل؟

الاتفاق هو خطوة مهمة جداً وإيجابية، وسوف يلعب دوراً مهماً في التسوية السياسية للأزمة السورية. وأشار إلى أنه في الجنوب، قرب درعا، كان الوضع معقداً للغاية في الأشهر الأخيرة، وكان هناك نزاعات بين الأطراف المشاركة. ولهذا فإن التفاهم بين الرئيسين له تأثير إيجابي على الوضع في أجزاء أخرى من سورية، وسيعزز محادثات جنييف.

● إلى جانب الوفد الواحد، ماذا عن التمثيل الكردي في المفاوضات السورية؟

كما لاحظتم، فالوفد الواحد يجب أن يمثل كامل طيف الشعب السوري وهذا وكامل طيف المعارضة السورية، وهذا ما أكدته أيضاً السيد دي مستورا، وأكد أيضاً لأول مرة في حديث علني حول موضوع تمثيل الأكراد كي يشاركوا في وضع دستور سورية القادم، ويجب عدم استثناء الكرد وخاصة أنهم يلعبون دوراً هاماً في مكافحة داعش الموجود على أراضيها، لذلك هم أصحاب قضية وأصحاب أرض كجميع السوريين، ونحن لن نقبل أن يناقش الدستور السوري دون وجودهم، وهذا الأمر قلناه منذ اللحظة الأولى.

وقد تم التوافق كما ذكرت على سلة الدستور، ماذا تبقى؟

تبقى السلال الثلاث الأخرى التي يمكن التوافق عليها، وقد أجرينا أربع اجتماعات خلال أربعة أيام بين الوفود الثلاثة حول سلة الحكم، وتبين أنه يمكن التقارب حتى في هذه القضية التي يقال أنها تخيف، ولكن تتطلب عملاً جدياً، ووقتاً قليلاً من أجل الوصول إلى توافقات. نحن لا نريد من أحد أن يتخلى عن وجهه ومواقفه ولكن في السياسة المطلوب الذهاب إلى بعضنا البعض وإيجاد القواسم المشتركة. نحن منذ البداية نقول ونكرر ولا نمل أن القاسم المشترك يجب أن يكون بيننا، وبيننا وبين النظام، هو القرار 2254 وتنفيذه، ولذلك فإن البرنامج المشترك موجود، لكن يجب إيجاد الأشكال التنفيذية.

● في حواراتكم السابقة، انتقدتم دي مستورا بقوة لليونته وعدم فعاليته. هل تحتفظون بالموقف الانتقادي؟

ستيفان دي مستورا، قبل كل شيء هو موظف بإمكانه التأثير على العملية. عندما انتقدناه، فذلك لسبب. وتقييمنا هذا غير مرتبط بعلاقتنا مع الممثل الخاص كشخص. بل نحن ننظر إلى النتائج.

دائماً كنت أردت: إذا رغب ستيفان دي مستورا، كان باستطاعته لعب دور أكثر فاعلية في عملية حل السوري. لكنه حذر جداً.

● كيف تقيمون دور روسيا في حل الأزمة السورية؟

إيجابي. لولا العملية العسكرية الروسية ضد الإرهاب، لم تكن نحن وإياكم الآن لنتكلم عن مستقبل حل

المعارضة
السورية لأول
مرة في تاريخها
منذ بدء الأزمة
تجلس معاً وجهاً
لوجه وتنتظر في
عيون بعضها
البعض

روح المسؤولية والجدية في منصات المعارضة قد ارتفعت نتيجة الأوضاع والأحداث المحيطة. ثانياً، أن فريق دي مستورا، هذه المرة بشكل خاص وفي الجولة التقنية بلوزان وخلال الجولة هذه، تعامل بمنتهى المهنية والحيادية، وحاول أن يلعب دوراً تقريبياً بين وجهات النظر، بمعنى أنه كان مساعداً. ثالثاً والأهم، هو التغييرات الجارية في المناخ الإقليمي والعالمي، هذه التغييرات - إن كان أزمة الخليج أو لقاء ترامب وبوتين - هي عوامل ضاغطة على الجميع للذهاب إلى اتفاقات. لذلك فالحديث اليوم جدياً أن آفاق جولة مفاوضات مباشرة في الجولة الثامنة التي يخطط لها السيد دي مستورا في أواخر آب أو أول أيلول - لا أعلم تماماً، لأنه لم يعلن الموعد رسمياً - هذه الآفاق أصبحت مفتوحة. والمعيق الوحيد موضوعياً لجولة مفاوضات مباشرة هو عدم وجود وفد واحد للمعارضة.

أعتقد أن المعارضة السورية لأول مرة في تاريخها منذ بدء الأزمة تجلس معاً وجهاً لوجه وتنتظر في عيون بعضها البعض، وهذا العامل الذي أسميه العامل النفسي المعنوي مهم جداً في تذليل الصعوبات وبدأنا في هذه العملية، لذا أرجو عدم المبالغة في حجم الخلافات، فكل منا منشأ مختلف عن الآخر، ويجب على كل شخص احترام وجهات نظر الآخرين. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن يبحث عن طريق إيجاد التقاربات والوصول إلى توافقات مشتركة.

● ما الذي يقف أمام تشكيل هذا الوفد؟ هنالك بعض الخلافات بين منصة موسكو والهيئة العليا للمفاوضات.

*قد تكون من القلائل المتفائلين بهذه الجولة من المحادثات على عكس ما يشاع بأنها جولة غير مجدية. ما رأيك؟ ما يشاع فهو يشاع في وسائل الإعلام. لكن لو قمتم باستفتاء رأي بين المشاركين في مختلف الاتجاهات والمنصات، يتبين أنه ثمة شيء جديد في هذه الجولة. المستغرب والمفارقة هنا هو أنه وفي الجولات الست الماضية، وعندما لم يكن يوجد أي تقدم حقيقي، كان الإعلام الغربي وجزء هام من الإعلام العربي «يطنطن» بموضوع جولات جنييف. أما العجيب فهو أنه اليوم، وعندما حققنا تقدماً يفتح الآفاق للمفاوضات المباشرة في الجولة القادمة سكت الجميع..!

● ما هو التقدم الذي تحقق؟ قبل جولة جنييف، كان هنالك مفاوضات تقنية جرت في لوزان واستمرت 6 أيام. وحجم العمل هو 90 ساعة حول سلة وحدة، هي سلة الدستور. استطعنا أن ندلل جميع العقبات، ووصلنا إلى اتفاق مبدئي بين المنصات كلها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حجم التراكمات السلبية السابقة، فإن الوصول إلى هذا الاتفاق ليس بقليل.

على أية حال، أستطيع اليوم القول أن المنصات الثلاث قد اتفقت، وأبلغت السيد دي مستورا أنها ستبدأ سلسلة اجتماعات - عبر مجموعات أو مجموعة عمل حسبما يتطلب الطرف - قريباً جداً، أي قبل نهاية الشهر، ولفترة مفتوحة، كي تنهي صياغة مواقفها وأوراقها في السلال جميعها. نحن نفهم ونرى أن ما جرى اليوم في جنييف من تقدم إيجابي لا يلحظه الإعلام، له أسبابه موضوعية. السبب الأول: أن

اليوم وعندما
حققنا تقدماً
يفتح الآفاق
للمفاوضات
المباشرة في
الجولة القادمة
سكت الجميع..!

جنييف الجولة 7

«المفاوضات المباشرة قريبة جداً»



أجرت منصة موسكو للمعارضة السورية مؤتمريين صحفيين أعقبا اجتماعيها مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، وقدم رئيس وفد المنصة، مهند دليقان، بيانات عكست انطباع الوفد عن هذين الاجتماعين، ويمكن الاطلاع على المؤتمرين، بما في ذلك أسئلة الصحفيين والإجابات عنها على موقع قاسيون الإلكتروني

■ قاسيون

المؤتمر الصحفي بعد اللقاء الأول

بعد اللقاء الذي جمع المنصة مع المبعوث الدولي وفريقه يوم الثلاثاء 2017/7/11، أجرى وفد المنصة مؤتمراً صحفياً استهله دليقان بالقول: أنهينا للتو اجتماعنا الرسمي الأول مع السيد ستيفان دي ميستورا وفريقه. كما تعلمون سبقت هذه الجولة بجولتين تقنيتين في لوزان، واحدة في الأسبوع الأول من هذا الشهر، والأولى كانت في الشهر الماضي. هاتان الجولتان أثبتتا أن المعارضة السورية قادرة على التقارب، وقادرة على بناء مواقف متقاربة ومشاركة وهي جاهزة وجذبة للمضي في وقت غير بعيد إلى المفاوضات المباشرة. ونعتقد أن احتمالات الوصول إلى وفد واحد للمعارضة هي احتمالات لا تزال قائمة وجدية. الأمور ليست سهلة، لأن هناك انقطاع طويل كان بين القوى المعارضة المختلفة، لكن بدأ كسر الجليد جدياً وليس فقط كسر الجليد، وإنما بناء تفاهات. في النهاية، أقول أن الوضع الدولي ككل، والوضع في سورية، يسمح اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتقدم نحو تنفيذ قرار 2254. هذا ما نعمل عليه، وهذا ما سنستمر في العمل عليه بكل إصرار.

المؤتمر الصحفي بعد اللقاء الختامي

وبعد اللقاء الختامي الذي جمع المنصة مع المبعوث الدولي وفريقه يوم الجمعة 2017/7/14، أجرى وفد المنصة مؤتمراً صحفياً استهله دليقان أيضاً بالقول: أنهينا للتو من اجتماع قصير مع السيد دي ميستورا، والاجتماعات القصيرة أحياناً تكون إيجابية أكثر من تلك الطويلة، لأننا في هذا الاجتماع قد قمنا بتلخيص إجمالي حول اجتماع لوزان وجنييف. ما جرى فعلياً هو توافق

سياسي بحدود جيدة بين منصات المعارضة، وتم فتح نقاش السلال الأربع عملياً من قبل المعارضة على المستوى السياسي، فتحها للنقاش فيما بينها، وبينها وبين الفريق الأممي. على المستوى التقني كما قلنا أول أمس، تم التوافق على سلة الدستور، وضمناً على البنود 12 ل لا ورقة السيد دي ميستورا. هناك نوايا جدية لدى كل أطراف المعارضة في الوصول إلى وفد واحد، والخطوة الأساسية في هذا الاتجاه

هي الاتفاق على الأوراق. ولذلك، سنقوم بهذا الأمر بسرعة، وقد تم الاتفاق على جولة تقنية سياسية جديدة بين المعارضة ربما تبدأ في الأسبوع الأخير من هذا الشهر أو حول ذلك. ولا تزال نيتنا هي الوصول إلى جولة ثامنة تتضمن مفاوضات مباشرة ووفد واحد للمعارضة. وفي النهاية، ندعو الوفد الحكومي لتحضير أوراقه في السلال جميعها، لأنه لم يعد هناك مجال لإضاعة الوقت. فالمفاوضات المباشرة قريبة جداً.

نشاطات منصة موسكو في الجولة السابعة

أجرت منصة موسكو للمعارضة السورية، ووفدها المفاوض في أعمال الجولة السابعة من مباحثات جنييف 3، سلسلة من اللقاءات في إطار الأعمال الرسمية للجولة وعلى هامشها، فيما يلي نستعرض أبرز البيانات والأخبار التي رافقت هذه النشاطات.

■ قاسيون

لقاء جديد بين المنصات الثلاث

التقت الثلاثاء 2017/7/11، وعند الساعة التاسعة مساءً، المنصات الثلاث للمعارضة السورية «الرياض، موسكو، والقاهرة» لنقاش نتائج اللقاءات التقنية ولبحث آفاق التعاون خلال الجولة الحالية وما بعدها. وتم الاتفاق على استمرار اللقاءات وتنظيمها بما فيها التقنية. وامتد اللقاء قرابة الساعتين ضمن أجواء إيجابية.

لقاء المنصة مع المبعوث الروسي إلى جنييف

التقى وفد منصة موسكو بحضور



اللقاء الأول للمنصة مع المبعوث الدولي

عقد وفد منصة موسكو إلى الجولة السابعة من محادثات جنييف اجتماعاً مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، وذلك بتاريخ 12-7-2017 في مقر الأمم المتحدة في جنييف.

بحث اللقاء سير الجولة الحالية، وإمكانية الاستفادة من التطورات الإيجابية الناجمة عن المحادثات التقنية في لوزان، وعن لقاءات أطراف المعارضة، والسير قدماً في العملية التفاوضية.

وعقب اللقاء مع المبعوث الدولي، عقد رئيس وفد منصة موسكو، مهند دليقان، مؤتمراً صحفياً أمام مبنى الأمم المتحدة.

لقاء المنصة مع المبعوث الصيني في جنييف

التقى وفد منصة موسكو بحضور رئيس المنصة د. قدري جميل مع المبعوث الصيني الخاص إلى سورية، السيد شين شيواو يان وذلك في إطار الجولة السابعة من محادثات جنييف.

التقى الطرفان في مقر إقامة الوفد في جنييف صباح يوم الخميس 13-7-2017، وتم خلال اللقاء نقاش التطورات المستجدة في المحادثات السورية، وفي مسار حل الأزمة، وتحسن الظروف الدولية الداعمة

للحل. حيث تم التأكيد على أهمية الدور الصيني في دعم الحل السياسي السوري، والمساهمة مساهمة فعالة في تطبيق القرار 2254.

لقاء المنصة مع مبعوث الولايات المتحدة

التقى رئيس منصة موسكو د. قدري جميل، ورئيس وفدها مهند دليقان مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى سورية، مايكل راتني، بناءً على طلب هذا الأخير، وذلك على هامش أعمال اليوم الثالث من أيام الجولة السابعة من محادثات جنييف. وقد تم نقاش تطورات الأحداث في المفاوضات السورية، وسط التغييرات السياسية الدولية التي تدفع الأمور قدماً باتجاه الحل السياسي للأزمة السورية.

لقاء المنصة مع المبعوث الألماني

عقد وفد منصة موسكو بحضور رئيس المنصة د. قدري جميل لقاءً مع المبعوث الألماني إلى المفاوضات السورية، السيد إندرياس كروغر، وذلك بتاريخ 14-7-2017 خلال الجولة السابعة من المحادثات السورية في جنييف. وناقش الطرفان الوضع الدولي والإقليمي المساعد لدفع الحل السياسي للأزمة السورية إلى

الأمام، بالإضافة إلى عناصر التقدم التي أحرزتها الجولة الحالية من المحادثات السورية.

لقاء المنصة مع موفدي حزب اليسار الألماني

التقى صباح يوم الجمعة 2017/7/14، وفد منصة موسكو بحضور رئيسها، د. قدري جميل، مع موفدين عن حزب اليسار الألماني برئاسة زعيم كتلتهم البرلمانية فولفغانغ غركه. واستمر اللقاء قرابة الساعتين، وتم خلاله تبادل الآراء حول مستجدات الوضع السوري، بما في ذلك مستجدات الحل السياسي، كما جرى التطرق لتغيرات ميزان القوى الدولي وأفاقه وتبين وجود توافق جيد بين الطرفين على قراءة تلك الأفاق. وجرى الاتفاق على استمرار اللقاءات وتعزيزها.

اللقاء الختامي مع المبعوث الدولي التقى مساء يوم الجمعة 2017/7/14 وفد منصة موسكو مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية السيد دي ميستورا وفريقه لقاءً أخيراً ضمن الجولة السابعة من مفاوضات جنييف.

جرى خلال اللقاء تلخيص نتائج الجولة والاتفاق على عقد جولة تقنية سياسية قريبة بين الوفود المعارضة، تمهيداً لتشكيل وفد واحد، وللمفاوضات المباشرة التي من المتوقع أن تبدأ في الجولة القادمة بعد حوالي شهر ونصف.

العالم لم يعد غريباً.. والإعمار كذلك



إعادة الإعمار كلمة مشؤومة في أذهان أغلبية السوريين، بينما «يسيل لها لعاب» قلة آخرين... فبينما يتخيلها أغلب السوريين كمرحلة تتم فيها المحاصصة بين قوى الفساد والمال، فإن قوى الفساد والمال لا تستطيع أيضاً إلا أن تعتبر إعادة الإعمار فرصة للصفقات والتوافقات، وإعادة تحاوص مواقع السلطة والنهب.

■ عشتار محمود

بعد تجربة عقود عديدة من تراجع الأحوال المعيشية وتراجع البناء الاقتصادي في سورية، أصبحت غالبية السوريين تشعر بأن تحقيق خروقات جديّة في مسار البلاد الاقتصادي، ومعيشة غالبية أهلها، وتنميتهم هو أمر أشبه «بالأمل الكبير غير الواقعي»، وكأن الفساد والنهب هو حقيقة لا يمكن تغييرها، ومعطى اقتصادي واقعي ينبغي التكيف معه، حتى أن الإعلام وبعض الأكاديميين يروجون لهذا بمقولة: «الفساد موجود في كل مكان»!

ولكن ينبغي ألا ننسى أن التراجع السابق في الوضع الاقتصادي المعيشي، وانتعاش قوى السوق والمال، يرتبط أيضاً بعوامل سياسية هامة ومتربطة: محلياً ودولياً. فمحلياً معظم القوى السياسية السورية كانت «مسحوبة الدسم» والأدوات، وبعيدة عن السوريين بعداً كلياً، إما بإرادتها أو بإرادة «الواقع الديمقراطي» في سورية الذي نستطيع أن نضع له من عشرة علامة «-10»، وبالمقابل السوريون كذلك «عافوا السياسة» وأهلها لعقود. وعملياً عندما تتراجع قدرة القوى السياسية الوطنية لتمثيل مصالح الناس، والدفاع عن البرامج التي تمثل مصالحهم، فإن قوى المال والفساد تتغول سياسياً واقتصادياً.

أما دولياً فإن العقود التي سبقت أزمة الرأسمالية العالمية، كانت عقود الحكم الأمريكي المفرد للعالم، بما يعنيه هذا من امتداد هيمنة النموذج الغربي عسكرياً وسياسياً، وبالطبع اقتصادياً دون منازع، مع ما يترتب عليه هذا من دعم مباشر وغير

مباشر للأقلية المهيمنة في كل دولة من دول العالم، والتي تمتص الثروة ونتاج عمل الشعوب، وتودعها خزائن المال العالمي، وتدخلها في دورة الدولار العالمية لترتبط ارتباطاً عميقاً اقتصادياً وسياسياً بالغرب ودولاراته. ولهذه العقود من الهيمنة الغربية تأثيرها العميق على العمل السياسي في كل دولة من دول العالم، «فحرامية» الرأسمالية الصغار التابعين في دولنا وما يشبهها، مدعومون بقوة ونفوذ «كبار حرامية» العالم، الذين يسعون جهدهم للحفاظ على النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يخلق قوى حاكمة فاسدة وتابعة ومرتبطة بالغرب.

وبالعودة إلى إعادة الإعمار، فإن كل النماذج الاقتصادية لما بعد الحرب في دول المنطقة على سبيل المثال لبنان والعراق وأفغانستان، وفي دول أخرى ككوسوفو والبانيا والكونغو وغيرها، كانت نماذج ضمن العقود السابقة، حيث كانت النتائج السياسية لهذه الحروب تتيح ترسيخ «دول مهلهلة» بقلّة حاكمية مرتبطة، وبرنامج «إعمار أممي - أمريكي»، وبتنتائج اقتصادية سياسية تدفعها شعوب هذه الدول مزيداً من التدهور والفوضى وعدم الاستقرار بعد «الإعمار»، أي: عملياً عدم الخروج الجدي من الحرب والأزمات.

فيكون إعمار لبنان خليجياً-حزبياً مدعوماً من الإسكوا، لينتج حالة غير قابلة للاستقرار، ومبنية على توازن الفساد بين أمراء الحرب، ويكون إعمار العراق نموذجاً استثنائياً في أرقام الفساد ترعاه «المنظمة غير الحكومية» USAID، ويقوم على تحاوص قطاع النفط العراقي، وتكون النتيجة على سبيل المثال: أن أكبر خزان للنفط العالمي لا يستطيع إنتاج الكهرباء بعد أكثر من عشر سنوات من

على الحلول

السياسية أن تؤمن

للمرحلة القادمة

مركزاً سياسياً وطنياً

متوازناً يتبنى خطة

إعمار وطنية ويضع

معايير وطنية

للتمويل والاستثمار

احتلاله، و«إعادة إعمار»، وتكون النتيجة في أفغانستان، أن تتحول المنظمات الأممية، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، إلى إدارة شؤون البلاد بعد الحرب، وحتى إلى الدخول في إدارة شؤون قطاع المخدرات، الذي أصبح منظماً ومزدهراً بعد الدخول الأمريكي، والأمثلة كثيرة...

هل نستطيع أن نكون النموذج الجديد؟

ولكن ماذا عن سورية؟ ولماذا لا نكون نموذجاً جديداً آخر؟...

الاحتمال موجود، لأن مسعى قوى المال والفساد المحلية، يلاقي محاولات جاهدة من الغرب لفرض نموذج إعمار، ممول من توازنات السياسة العالمية ومن الخاسرين، كان تدفع قطر على سبيل المثال لا الحصر الثمن! وأن تنعم الشركات الغربية باستثمار هذه الأموال، وبعوائد أرباحها، وأن يكون زبانية قوى المال المحلية وسطاء وسماسرة يسوقون مجدداً للغرب وشركائه واستثماراته كما كانوا يفعلون... وتلاقي هذه الجهود أيضاً النماذج الاقتصادية التي تضعها الإسكوا منظمة الأمم المتحدة في المنطقة، والبنك الدولي لإعمار سورية، تلك النماذج التي تغازل قوى المال المحلية. بوجوه مألوقة كالردري، بل وبمشاريع لا تبعد إطلاقاً، بل تتقاطع حتى بالأرقام مع خطط الليبرالية الاقتصادية السورية، كالخطة الخمسية العاشرة، والحادية عشرة.

ولكن هذا الطموح الغربي - المحلي، دونه عقبات جديّة أهمها: أن اللحظة الحالية دولياً ومحلياً مختلفة تمام الاختلاف عن بداية التسعينيات في لبنان على سبيل المثال، «فالعالم لم يعد أمريكياً»، وهو ما يعني أن هيمنة نموذجهم الاقتصادي قد اهتزت بعمق، وأصبحت مدانة ومجرّبة، ولكن الأهم: أنه لم تعد لديهم القوى الكافية لفرضها كخيار وحيد، فالخيارات مفتوحة في نماذج اقتصادية أخرى عالمياً، والفارق هام وملفت على سبيل

المثال بين نموذج التعاون الصيني، ونموذج الفرض الغربي...

ولكن نقطة أخرى عالية الأهمية في هذا السياق هي تفاصيل ومسار الحل السياسي في سورية، أي: اللحظات الحالية والقليلة القادمة، والتي ستتضمن الإجابة على سؤال: هل سيكون لدينا مركز سياسي قوي ومتوازن، وقادر على الحفاظ على مؤسسات الدولة قوية وفعالة؟ فدون هذا المفصل، سيكون أماننا واقع دولة هشّة ومراكز قوى متعددة، وهذا الواقع يخدم النموذج الليبرالي في إعادة الإعمار.

على الحلول السياسية أن تؤمن للمرحلة القادمة مركزاً سياسياً وطنياً متوازناً، يتبنى خطة إعمار وطنية، ويضع معايير وطنية للتمويل والاستثمار. والعوائد، والأهم التوزيع. وضمان وجود هذا المركز يتطلب وجود قوى سياسية وطنية «كاشفة للأغام ومفككة لها» وقادرة على تحديد الأهداف المرحلية وجمع الوطنيين حولها، والأهم أنه يتطلب أن يتاح الظرف للشعب السوري ليعود إلى الحراك السياسي، والدفاع عن مصالحه، ودفع وتقويم القوى السياسية الجديّة، وتحجيم تلك القوى متنوعة المشارب والتلاوين والتي تمثل مصالح الأقلية الناهبة... فهل ستتوفر في السوريين ميزة «الوعي السياسي» الكافي لالتقاط فرصة اللحظة التاريخية؟! ربما لنجيب عن هذا بالإيجاب علينا أن نتذكر أن اللحظة التاريخية المشابهة من الصعود والحراك السياسي العالمي في النصف الأول من القرن العشرين، تشهد للسوريين بميزات سياسية نوعية، بعد أن استشهد وزير دفاعهم ليعن موقفاً سياسياً مشرفاً في ميسلون، ويعطي شرارة للثورة السورية الكبرى، التي جعلتنا أول الدول التي حازت استقلالها، بفعالية سياسية عالية للسوريين، استفادت من انتهاء زمن الاستعمار القديم، وتوازن القوى الدولي في حينها...

كم تحتاج أسر حماه والسويداء شهرياً؟



■ ساهر سلامة

تكاليف المعيشة الشهرية في دمشق، اللاذقية، حلب، والحسكة في نهاية النصف الأول من العام الحالي بلغت على التوالي «311 ألف في دمشق، 283 ألف في اللاذقية، 280 ألف في حلب، 279 ألف في الحسكة»، تستكمل قاسيون في هذا العدد مسحها لبيانات تكاليف المعيشة في حماه والسويداء، لنبيين ارتفاع التكاليف بين عامي 2016-2017، وتوزع الإنفاق حسب الحاجات الأساسية بين الغذاء، النقل، السكن، الصحة، التعليم، اللباس، الأثاث المنزلي، الاتصالات..

حماة.. 260 ألف أعلى تكلفة غذاء أقل تكاليف المعيشة السورية

تكاليف المعيشة في محافظة حماة لأسرة من خمسة أشخاص بلغت قرابة 260 ألف ليرة سورية شهرياً مع نهاية النصف الأول لعام 2017، مرتفعة بنسبة 41% مقارنة بمثيلتها خلال شهر 4-2016 حيث قدرّت التكلفة بـ 184 ألف في حينها، توزعت هذه التكاليف على الحاجات الأساسية بالشكل التالي: بلغت تكاليف الغذاء الضروري للأسرة في حماه: 101 ألف ليرة سورية شهرياً بشكل تقريبي، لتشغل حماة مع دمشق المرتبة الأولى بين المحافظات بارتفاع أسعار الغذاء، فالزراعة التي تمتاز بها المحافظة لا تنعكس في أسعار الغذاء، فأسعار الخضروات قريبة من مستويات دمشق، بينما ترتفع أسعار الفواكه، مثل المشمش بـ 450 ليرة، التفاح بـ 200 ليرة أما الموز بـ 650 ليرة للكغ، بالإضافة لارتفاع أسعار الألبان 1350 ليرة للكغ.

بعد الغذاء يأتي السكن بتكلفة شهرية 41.600 ل.س، وقرابة 42 ألف موزعة بين الأجر الشهري المنخفض الذي يبلغ وسطياً 22.500 موزعة بين المدينة 25 ألف، والريف 20 ألف، مقابل ارتفاع كلفة مستلزمات السكن الشهرية «غاز، مازوت التدفئة، مياه، كهرباء، صيانة» لتبلغ 19.100 ليرة، زيادة التكلفة نتيجة ارتفاع أسعار مازوت التدفئة، الذي يصل سعره في المحافظة إلى 325 ليرة للتر فتأمين مازوت التدفئة يكلف الأسرة شهرياً 10.800 ل.س «400 لتر حاجة الأسرة شهرياً موزعة على 12 شهراً».

تكاليف الألبسة مرتفعة في حماة، حيث التكلفة الشهرية تبلغ 23 ألف ليرة شهرياً، موزعة على اللباس الشتوي 9.650 ليرة، اللباس الصيفي 7.350 ليرة، متفرقات ضرورية 6000 ليرة «لباس داخلي، بيجامات...»، وهذه التكلفة ترتفع عن دمشق بحوالي 4000 ل.س.

تتخض تكاليف التعليم مقارنة بدمشق لتبلغ 17 ألف ليرة شهرياً، بفعل انخفاض كلف الدروس الخصوصية إلى 8000 ليرة شهرياً، حيث كلفة الدرس الخصوصي وسطياً 1000 ليرة، وتصل إلى 1500 قبل فترة الإمتحانات. أسعار الأثاث المنزلي والأدوات الكهربائية هي الأقل مقارنة بباقي المحافظات، حيث انتشار أسواق المستعمل بكثرة في المحافظة يقلل من التكلفة التي تتحملها الأسرة شهرياً إلى حوالي 17 ألف ليرة، موزعة على 8000 للأثاث والأجهزة كهربائية، 8.100 تكاليف مواد وأدوات التنظيف، 1000 على أدوات المطبخ.

أما باقي الحاجات موزعة: 16.600 ألف ليرة للنقل، 10 آلاف على الصحة و10.600 ليرة على الاتصالات، وحوالي 21 ألف لتأمين

الخدمات الأخرى.

وعليه فإن تأمين تكاليف المعيشة في حماة يكلف قرابة 258 ألف ليرة سورية شهرياً، وهي أقل تكلفة في سورية، منخفضة عن دمشق بنسبة 17% التي تبلغ تكاليف المعيشة فيها 311 ألفاً.

السويداء.. 280 ألف شهرياً تكاليف تعليم ولباس مرتفعة

حتى تتمكن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص في السويداء من تأمين الحاجات الأساسية من «غذاء، نقل، سكن، صحة، تعليم، ألبسة، أثاث منزلي، اتصالات، خدمات أخرى ضرورية» ينبغي أن يكون الدخل الشهري لمعيل الأسرة وسطياً 280 ألف ليرة، ما يميز السويداء كلف الغذاء، الألبسة والتعليم المرتفعة، وتوزع إجمالي التكلفة الشهرية المقدرة وفق الآتي:

96 ألف ليرة شهرياً تكلفة تأمين الغذاء، حيث ارتفاع أسعار الفاكهة يميز المحافظة، فوسطي سعر كغ التفاح 450 ليرة رغم أنها من المحافظات التي تشتهر بزراعة التفاح، بعد الفاكهة، تأتي اللحوم التي ترتفع لتصل إلى حوالي 1250 ليرة للحوم البيضاء «الفروج»، واللحوم الحمراء 4000 ليرة للكغ، بالإضافة لأسعار المشروبات المرتفعة حال باقي المحافظات.

تكاليف السكن بالمقابل منخفضة بالمقارنة مع باقي المحافظات، والتي تبلغ وسطياً: 44 ألف ليرة، بسبب انخفاض أسعار إيجار العقارات التي تبلغ وسطياً 28000 ل.س شهرياً، مستلزمات التدفئة في المحافظة مرتفعة، سعر لتر المازوت 285 ليرة.

تبرز في السويداء تكاليف الألبسة المرتفعة للغاية، حيث أسعار الألبسة الأعلى بين المحافظات، حيث يبلغ تقدير إنفاق الأسرة الشهري لتكاليف اللباس 28 ألف ليرة،

إن فرش وتجهيز منزل جديد في السويداء يكلف 1,4 مليون ليرة للأثاث والأدوات المنزلية «تستهلك على عشر سنوات» لتبلغ الحصة الشهرية حوالي 10.800 ليرة، أما أدوات المطبخ فتأمينها يكلف حوالي 147 ألف ليرة «تستهلك على خمس سنوات» وبمقدار 2.500 ليرة شهرياً، أما تكلفة مواد وأدوات التنظيف فتبلغ 9.700 ليرة شهرياً. باقي الخدمات تكلفتها الوسطية: 18000 على النقل، 10.350 على الصحة، والخدمات الأخرى 22.400.

الأسرة في السويداء تحتاج لإنفاق 280 ألف ليرة شهرياً لتأمين تكاليف المعيشة بناءً على أسعار نهاية النصف الأول لعام 2017، بالمقابل كانت هذه التكاليف بنهاية نيسان-2016 تبلغ 180 ألف ليرة، وعليه ارتفعت تكاليف المعيشة التي تتحملها الأسرة في السويداء بنسبة 47% مقارنة بعام 2016.

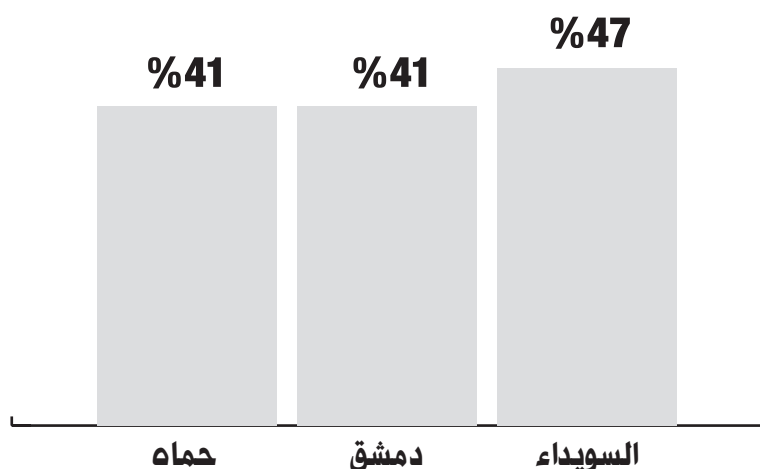
القسم الأكبر منها 15.800 ليرة على الألبسة الشتوية، 8.200 ليرة على اللباس الصيفي، 4000 للضروريات، وهذه التكلفة أعلى من تكاليف دمشق بمقدار 9000 ليرة شهرياً تقريباً.

بعد الألبسة تأتي تكاليف التعليم المقدرة شهرياً بحوالي 26000 ل.س، الجزء الأكبر من التكلفة يذهب على الدروس الخصوصية والدورات الإمتحانية التي تبلغ حصتها الشهرية 19 ألف ليرة تقريباً على أساس 1750 ليرة وسطي كلفة الدرس الخصوصي، وتأتي السويداء في المرتبة الثانية بارتفاع كلف التعليم بعد حلب التي تبلغ فيها التكلفة حوالي 26.600 ل.س.

الأثاث المنزلي والأدوات الكهربائية أسعارها مرتفعة في السويداء، وتأمينها وفقاً لمستويات الأسعار في نهاية النصف الأول لعام 2017 يبلغ وسطياً 23 ألف ل.س، حيث

ارتفاع تكاليف المعيشة في 3 محافظات بين

2016-4 و 2017-6



هل تشهد نهاية 2017 عودة نمو الإنتاج النفطي؟



وفي آخر معلومات متداولة فإن إنتاج الغاز حتى شهر تموز من هذا العام بلغ 10 ملايين متر مكعب يومياً، أي حوالي 1.8 مليار متر مكعب من الغاز، في حين وصل الإنتاج اليومي من النفط الخام إلى 7 آلاف برميل. وذلك بعد انتهاء عمليات إعادة تأهيل العديد من الآبار المسيطر عليها. وهذا الإنتاج أقل من الإنتاج الواسطي لمنتصف عام 2016، البالغ 7500 برميل نفط يومياً، وحوالي 1.97 مليار متر مكعب من الغاز.

منتصف 2017

استعادة الحقول وعدم إقلاعها

بناء على ما سبق وبشكل تقريبي فإن الطاقة الإنتاجية لمجمل الآبار الداخلة على خط الإنتاج بعد إعادة السيطرة عليها تصل إلى حوالي 1.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، و 1500 برميل نفط يومياً، والذي من المفترض أن يرفع طاقة الإنتاج الكلي لهذا العام لتصل إلى حوالي 9.5 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، و 3500 برميل نفط يومياً على الأقل.

تشير مجريات الأحداث إلى انفراج مفترض في ملف أزمة الطاقة، مع توسع رقعة المناطق المسيطر عليها، وبالتالي ازدياد عدد آبار النفط والغاز تحت السيطرة، كذلك دخول آبار جديدة على خط الإنتاج، ولكن التصريحات الرسمية تشير إلى أن الكميات المنتجة من النفط والغاز لا تزال أقل من مستوياتها في العام السابق..

■ ديمة كيلة

67 ألف برميل شهرياً وألفين برميل يومياً. وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2016، فقد بلغ إجمالي النفط المنتج خلال الربع الأول حوالي 739 ألف برميل، أي: حوالي 246 ألف برميل شهرياً وبمعدل إنتاج وسطي يصل إلى 8 آلاف برميل يومياً.

أي: عملياً انخفض إنتاج النفط حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي بمعدل 75% عن النفط المنتج خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وعن سبب الانخفاض، فإن التصريحات المتداولة تعزیه إلى خروج حقلي شحار والشاعر من الخدمة في نهاية 2016، الذين يصل إنتاجهما معاً إلى خمسة آلاف برميل يومياً، وتشير إلى المعلومات أنه اليوم وبعد إعادة السيطرة على هذين الحقليين، فإن إعادة تأهيل حقلي شحار لوحده زاد الإنتاج بمعدل 6 آلاف برميل يومياً، بانتظار إعادة تأهيل الآبار في حقلي الشاعر لتعود إلى الإنتاج.

شهد العام الحالي دخول حوالي ثمانية آبار غاز وبئرین نفط على خط الإنتاج مجدداً، منها ما انتهت ورشات الصيانة من إعادة تأهيلها، ومنها ما ينتظر، وحسب تصريحات وزارة النفط والثروة المعدنية: فإنه وحتى شهر أيار من هذا العام تم إعادة تأهيل البنى التحتية، وإجراء عمليات الإطفاء للعديد من الآبار التي تعرضت للتخريب، بخبرات محلية مما حقق وفورات وصلت إلى نحو 2,3 مليار ليرة، أما المصافي: فإن العمل على تشغيلها وفق الحلول والخبرات المحلية المتاحة حقق وفورات وصلت إلى حوالي 24 مليار ليرة. قاسيون ومن خلال بيانات الإنتاج، وما رشح من تصريحات حكومية، تستعرض أهم الأرقام وتحللها في محاولة لتقدير طاقة الإنتاج المحلي من النفط والغاز لهذا العام..

الغاز المنتج ينخفض بنسبة 30% خلال عام!

تشير التصريحات إلى أن كمية الغاز الخام المنتجة خلال الربع الأول من هذا العام بلغت 773 مليون متر مكعب، أي: بمعدل 8 مليون متر مكعب يومياً، وبالمقارنة مع الربع الأول من عام 2016، والتي بلغت فيها كميات الغاز الخام المنتج حوالي 1,068 مليار متر مكعب، و بمعدل يومي 11,7 مليون متر مكعب، نجد أن كميات الغاز المنتجة خلال الربع الأول من هذا العام انخفضت بمعدل حوالي 30% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

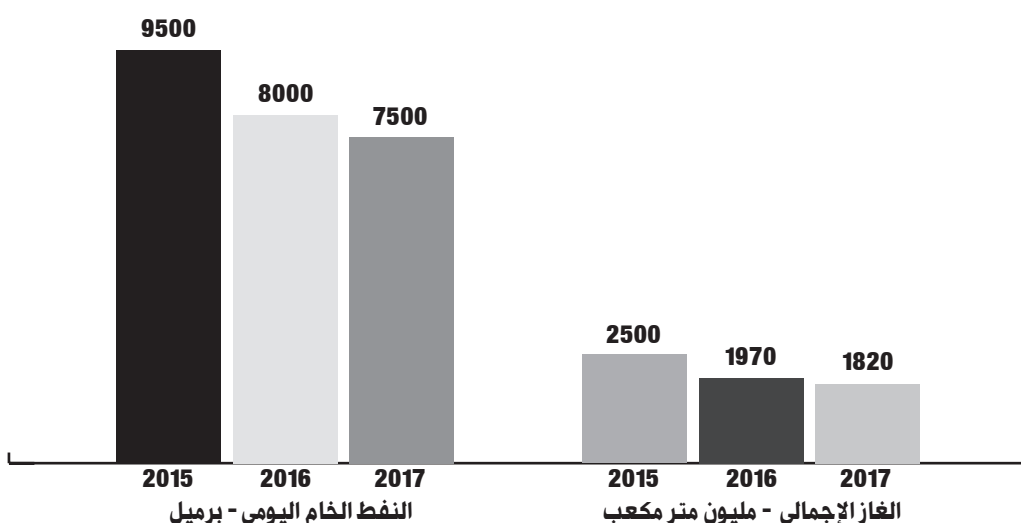
النفط المنتج ينخفض بنسبة 75% خلال عام!

أما فيما يخص النفط، فإن تصريحات وزارة النفط والثروة المعدنية تشير إلى أن إجمالي النفط الخفيف المنتج خلال الربع الأول من عام 2017 بلغت 200978 برميلاً، أي: حوالي

بين عامي 2016-2017، تراجع إنتاج النفط والغاز في الربع الأول من العام الحالي بنسبة كبيرة عن الربع الأول من العام الماضي، ولكن توسع السيطرة على حقول الغاز والنفط في النصف الثاني من عام 2017، بين شهري آذار وحزيران، أعادة نسبة كبيرة من الحقول، ولكنها لم تقلع بكاملها بعد، ولذلك مازال إنتاج النفط والغاز في نصف العام الحالي أقل من نصف العام الماضي 2016...

مازال إنتاج النفط أقل من الفترة ذاتها من عام 2016 بنسبة 6%، أما إنتاج الغاز فلا يزال أقل من العام الماضي بنسبة 7%، ولكن في ارتفاع واضح لوسطي الإنتاج اليومي عن الربع الأول من العام الحالي

إنتاج النفط الخام والغاز المحلي منتصف العام



كي لا تدفع مصر فواتير الغير...

مع بداية شهر تموز الجاري، أعلنت كل من السعودية ومصر والإمارات والبحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، إضافة إلى إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية كافة، ومنع العبور في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية السعودية.



إقليمياً، بما في ذلك من حروب في اليمن وسورية، وعداء كبير لإيران، لا تريد واشنطن نفسها المجاهرة به.

بالنسبة للدولة المصرية.

بجانب السعودية ضد قطر

على هذا الأساس، وضمن منطق استعادة مصر لأدوارها الإقليمية من أيدي قطر، دخلت مصر المواجهة إلى جانب السعودية، لكن السؤال المطروح، هل السعودية أفضل حالاً فيما يخص تدخلاتها الإقليمية ودعمها للإرهاب؟

تبدو الحسابات المصرية فيما يخص مواجهة قطر موضوعية إلى حد ما، من وجهة نظر التوازنات والنفوذ الإقليمي للدول، باعتبارها دولة إقليمية كبيرة لها وجهة نظر، وتأثير في الملفات المحيطة بها، لكن في طريق الوصول إلى هذه الأهداف تبدو مصر عازمة على الاستفادة من السعودية من الناحية السياسية والمالية إلى الحدود القصوى، طالما أن السعودية تحتاج إلى مصر في شرعنة جزء من تحركاتها الإقليمية، وربما تكون هذه إحدى أكبر الوصايا الأمريكية للسعودية، فيما يخص استمالة مصر وإقحامها في تحالفات، هي بمثابة حقول الغمام سياسية وأمنية برعاية واشنطن.

هذه الاستفادة المرحلية لمصر من الوضع الإقليمي عموماً، والخليجي بشكل خاص، يضع مصر عملياً في حالة من «التوازن القلق»، أي: أن الأوضاع تبدو أفضل طالما أنها لا تتدهور بسرعة..!

لكن إذا ما نظرنا إلى التحالف المصري- السعودي، ضمن التغيرات العامة التي تجري بسرعة في الإقليم، فإن استقرار السعودية نفسها هو موضع شك، نتيجة سياساتها الخارجية، وبالتالي، فإن إمكانية الاستفادة المصرية «السياسية- الاقتصادية» من السعودية من المؤكد أنه لن يدوم طويلاً، طالما أن السعودية تعهدت بوظيفة «القائم بالأعمال الأمريكية»

بين السعودية وقطر.

لكن ما يهمنى هنا: هو الموقف المصري تحديداً، فمصر تحاول الاستثمار في حالة انعدام الوزن الحاصلة في الملف القطري، أي: عدم قدرة واشنطن على حسم خيارها اتجاه حلفائها الخليجيين، وبالتالي، ترفع مصر من مستوى المواجهة إلى حدودها القصوى، كمحاولات إخراج قطر من «التحالف الدولي» لمكافحة الإرهاب، أو الدعاوى القضائية للحفاظ على أملاك وأموال قطرية في مصر، إضافة إلى حملات التشهير الإعلامي المكثفة، وبالمحصلة، محاصرة قطر سياسياً كونها قادرة على الصمود الاقتصادي لفترات مديدة.

هذا الحصار السياسي من وجهة النظر المصرية، يمكن تقنيته ضمن عناوين عريضين:

الأول: مرده الامتداد الواسع لقطر تحديداً في المحيط المصري، أي: في ملفات ليبيا والقضية الفلسطينية والسورية، التي تعتبرها مصر ملفات تمس أمنها القومي بشكل مباشر، فمصر باضعافها لامتدادات قطر الإقليمية، من الممكن أن تعجل مثلاً إنهاء الأزمة الليبية المؤرقة للمصريين، باعتبار أن قطر داعم رئيس لقوى سياسية نافذة ومعركة للحل السياسي في طرابلس كالإخوان المسلمين، وتنظيمات مسلحة مناهضة للجيش الليبي المدعوم دولياً بقيادة اللواء خليفة حفتر، كما ترغب مصر استبعاد كل من قطر وتركيا عن ملف القضية الفلسطينية، طالما أن حل القضية الفلسطينية في نهاية المطاف يتعلق بمصالح مصر الإقليمية، سياسياً وأمنياً، وكذا فيما يخص ملف الأزمة السورية.

الأمر الثاني، متعلق ببقايا النفوذ السياسي- الاقتصادي للإخوان المسلمين داخل مصر، والذي تعتبر مجابهة قطر واحدة من أساساته

■ فادي خضر

حتى اليوم، يعتبر الموقف المصري إزاء قطر من المواقف الأكثر حدة بين الدول المقاطعة، تحت العنوان العريض للدعم القطري للإرهاب. وهنا، نحاول البحث في تفاصيل الحسابات المصرية، وعلاقاتها بالتوازنات الإقليمية والدولية...

المؤكد أن العنوان العريض الذي تعلنه مصر في مواجهتها لقطر، له وجه حق في الكثير من جوانبه، لكن المؤكد أيضاً أن حسابات مصر هنا لا تقتصر على هذا الجانب، كون قطر تعتبر «الحلقة الأصغر» في سلسلة داعمي الإرهاب إقليمياً ودولياً، وبتعبير آخر، تعتبر قطر بؤرة إقليمية من منظومة دولية تدعم «الفاشية الجديدة»، ومركزها بالتأكيد ليس قطر، بل ضمن أوساط النخب السياسية في الغرب والولايات المتحدة...

مقاصد داخلية وإقليمية

انطلاقاً من حقيقة أن قطر مرعية أمريكياً بالدرجة الأولى، وبما أن الانقسام داخل الإدارة الأمريكية والنخب السياسية هناك يمتد على كل الملفات داخلياً وخارجياً، يمكن القول: إن ملف الأزمة القطرية الراهنة يخضع أيضاً لهذا الانقسام الأمريكي، والدليل هو تضارب التصريحات الأمريكية، وعدم وضوح الموقف الأمريكي من الاصطفاف وراء أحد الطرفين «الخليجي المصري - القطري»، فواشنطن في طور الاستغلال والاستثمار في الدور السعودي، إلى الحد الأقصى، وفي الوقت نفسه، لا تريد خسارة حليف «سياسي- مالي» بين ليلة وضحاها كرمي لعيون السعودية، لأن تفريغ قطر من دورها الوظيفي المرسوم أمريكياً، هو خسارة جديدة لواشنطن بالنتيجة، بغض النظر عن المفاضلة الأمريكية

الاستفادة

المرحلة لمصر

من الوضع

الإقليمي عموماً

والخليجي بشكل

خاص يضع مصر

عملياً في حالة

من «التوازن

القلق»

السعودية

تعهدت بوظيفة

«القائم بالأعمال

الأمريكية» إقليمياً

بما في ذلك من

حروب في اليمن

وسورية، وعداء

كبير لإيران، لا تريد

واشنطن نفسها

المجاهرة به

كيف خلق هذا «النظام الدولي»؟



تحت هذا العنوان العريض، يتساءل الكاتب الإسباني، مارسيلو غولو، عن الأسس التي قام عليها «النظام الدولي» الحالي من حيث تشريعاته ومنطقه. نقدّم فيما يلي عرضاً لأبرز الأفكار التي أوردها غولو في هذا السياق، لا سيما فيما يتعلق بالدور الذي لعبته أوراسيا في هذا المجال.

■ إعداد: مالك موصلي

عندما بدأت تتخذ القارات منذ حوالي خمسة قرون شكلها الحالي شيئاً فشيئاً، مضت بالتفاعل فيما بينها ببطء، وأخذت بتشكيل البذار الجينية الأولى لما يسمى الآن بـ«النظام الدولي»، الذي يرى البعض أن السبب في تكوينه يعود إلى الرغبة في محاولة كسر السياج الناشئ في ذلك الحين، والذي هدد باستنزاف الممالك الصغيرة المقسمة استراتيجياً في أوروبا. حيث أطلقت البرتغال وقشتالة رحلاتها البحرية عبر المحيط الأطلسي إلى آسيا، في إشارة سياسية على الاتصال الأوراسي.

البداية مع أوراسيا

في أوروبا، كانت القبائل والممالك والإمبراطوريات على اتصال لعدة قرون، وبشكل مكثف من خلال الحرب والتجارة، ومتأثرة ببعضها البعض بطريقة أو بأخرى. ومع ذلك، كانت الإمبراطوريتان الكبيرتان، الأرتيك والإنكا - الموجودتان في الأمريكيتين - توحدان وبالقوة شعوب وألسنة عدة، وذلك حتى عام 1521 بحالة معينة، وحتى عام 1533 بحالة أخرى، ولم تكن تعاني أبداً من تأثير أوراسيا. لم تعرف الأرتك والإنكا وجود روما والقسطنطينية ودمشق ومكة وبكين، ولم تعاني من تأثير مراكز القوة الأوراسية. ومن خلال وصول هيرنان كورتيس إلى المكسيك وفرانيسكو بيزارو إلى البيرو، يمكن الافتراض أن جميع الوحدات السياسية الرئيسة في العالم دمجت تقريباً في «النظام العالمي» ذاته، وبالتالي، فإن أعمال وحدة سياسية تؤثر دائماً «بشكل مباشر أو غير مباشر» في الوحدات السياسية الأخرى وبشكل كامل تقريباً، اعتمدت على درجة ضعف كل وحدة سياسية.

في تلك اللحظة التاريخية، وانطلاقاً مع المدرسة اللاهوتية الإسبانية «التي كانت تطرح الأسئلة وتحلل شرعية أو عدم شرعية غزو أمريكا لإسبانيا»، ولدت بذور القانون الدولي - بعد عملية تاريخية شاقة مع رسالة سان فرانسيسكو - التي كرس «المساواة بين الدول وحظر الحرب بينها» في عام 1845.

ومع ذلك، وطالما أن مبدأ المساواة القانونية للدول التي أعلنها القانون الدولي هي خيال قانوني موجود فقط للزينة، فعلى الصعيد الدولي، ستكون القوة هي دائماً مقياس كل

شيء. فالاستراتيجيات ليست مساوية لبعضها البعض، ببساطة لأن البعض لديهم قوة أكبر من غيرهم.

الفهم السطحي لمفهوم التبعية

تبين الملاحظة البسيطة والموضوعية للسيناريو الدولي أن المساواة القانونية بين الدول هي مجرد خيال، لسبب بسيط هو أن بعض الدول تتمتع بقوة أكبر من غيرها، مما يجعل القانون الدولي شبكة تحاصر الضعفاء ولكنها تسمح للأقوياء فقط بالمرور. وتوجد الدول بوصفها عناصر نشطة في النظام الدولي، ما دامت تملك القوة. فقط أولئك الذين لديهم القوة قادرون على بناء مصيرهم. أما أولئك الذين لا يمتلكون قوة كافية لمقاومة فرض إرادة دولة أخرى، ينتهي بهم المطاف إلى أن يكونوا أدوات لبناء التاريخ، فقط لأنهم غير قادرين على توجيه مصيرهم.

وبطبيعة النظام الدولي - حيث تحكم بطريقة أو بأخرى حالة تماثل حكم الطبيعة «حكم الغاب» - فإن الدول القوية تميل لتكون قائدة، وإلا ستصبح تابعة، وبشكل منطقي ستكون خالية من خصائص القوة الكافية للحفاظ على استقلاليتها، وبذلك تصبح هذه الدول أتباعاً أو مرؤوساً بين تلك الدول التي تستطيع الاحتفاظ بالجوانب الرسمية للسيادة.

منطقياً، هنالك درجات في علاقة التبعية، وهي علاقة ديناميكية وليست ثابتة. ومن المهم عدم الخلط الميكانيكي بين مفهوم الترابط الاقتصادي والتبعية. فمثلاً، تعتمد الولايات المتحدة على النفط السعودي، لكنها لا تخضع للمملكة العربية السعودية. وبدلاً من ذلك، فإن المملكة العربية السعودية، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة اعتماداً كبيراً في إمداداتها من النفط، تخضع للولايات المتحدة. فالترابط الاقتصادي - ورغم أهميته القصوى كأرضية - لا يغير التقسيم الأساسي

لـ«النظام الدولي» الحالي إلى الدول التابعة والدول الفرعية.

سيادة القانون الدولي: يوتوبيا الزمن الأمريكي

لقد كانت القوة شرطاً ضرورياً لتخفيف أو تحييد أو منع التبعية السياسية والاستغلال الاقتصادي. فبالنسبة لأية وحدة سياسية، بدءاً من الدولة اليونانية القديمة، ووصولاً إلى الدول الوطنية في العالم الحديث، فإن القوة تعتبر شرطاً لا غنى عنه، لضمان السلامة وتحييد الجشع. فثروة الدول التي لا حول لها ولا قوة تكون دائماً انتقالية، وتميل لأن تكون عابرة، لأن ثروة بعض الدول غالباً ما توظف في الآخرين الرغبة في امتلاك ما هو لغيرهم، والرغبة تؤدي إلى السطو والسرقة والاحتلال. ومن هنا، جاء الخضوع والتبعية العسكرية والتبعية الاقتصادية أو التبعية الإيديولوجية والثقافية، والتي تعتبر الوسيلة الأكثر مثالية لاستعباد دولة أخرى، لأنها احتيال أيديولوجي، أي: خدعة أو مخطط - بنيت من خلال أيديولوجية معينة - لامتلاك ثروات الدول واستعبادها سياسياً بطريقة سلسة، دون أن يكون لديها بيئة عن الوضع. ولسوء الحظ، فإن سيادة القانون الدولي كانت ولفترة تاريخية طويلة، يوتوبيا جميلة لا يمكن تحقيقها.

وكما يتضح من أمثلة تاريخية عديدة، عندما توضع المصالح الحيوية لأقوى الدول، فإن مبدأ المساواة القانونية بين الدول يصبح خيلاً لا يتعدى الأغراض الزخرفية، حيث مالت القوى العظمى إلى فرض مجالات نفوذها على المناطق التابعة لها، أو على المحيط ككل، عند وجود توافق في الآراء بينها - وفق قواعد معينة مستوحاة من مصالحها الحيوية التي غالباً ما تكون مموهة بشكل ملائم مع المبادئ الأخلاقية والقانونية، لكن هذا ينطبق فقط على الدول التي تتناقض مصالحها

ضمناً مع مصالح الدول الأصغر منها، والتي تدخل في تبعيتها. كما أن الدول، بوصفها أطرافاً فاعلة رئيسية على الساحة الدولية، تكتسب طابعاً خاصاً في ظل الظروف التي تشكلت وتطورت فيها. حيث إن الانطباعات التي تلقتها الدول في مرحلة تأسيسها تؤثر بطريقة ما في سلوكها اللاحق على الساحة الدولية.

النظام الدولي: «من شحمة أذنه»

إن رغبة الدول في تحقيق القدرة على توجيه مصيرها تؤدي إلى الواقعية التحررية، حيث تقوم الدولة، استناداً إلى الوضع الفعلي، أي: التبعية، بمحاولة تغيير الواقع لبدء عملية تاريخية تتطلع في إطارها إلى اكتساب عناصر القوة اللازمة لتحقيق السيادة، وفي عملية بناء السيادة تكون المرحلة الأولى هي: «التبعية النشطة»، التي أقصد فيها أن هذه الدول تبدأ، أولاً وقبل كل شيء، في تحديد مسار التبعية، على سبيل المثال: من التبعية الذيلية للولايات المتحدة، نحو التبعية النكاملية مع الدول المستضعفة، التي تعيش في قلب المعركة لكسر الهيمنة الأمريكية، والمقصود بالتبعية في الحالة الثانية هي التبعية للمحور، وعلى نحو أدق، العضوية في هذا المحور.

في النهاية، نختتم مع ما كنا قد بدأنا به، إن النظام الدولي الحالي قام عملياً بدور السياج المناهض لقيام الروابط الأوراسية، هذا ما ندعيه نحن على الأقل، وما يؤكد أنصار النظام الحالي بطريقة أو بأخرى. و«القيامة الأوراسية» التي نراها في هذه الحقبة التاريخية، متجسدة في التحالفات الكبرى العظيمة بين روسيا والصين وإيران والهند وباكستان... ولاحقاً ألمانيا واليابان... لن تقطع رأس النظام الدولي، لكنها ستسكه من شحمة أذنه، لتضعه على المسار الصحيح الذي حاد عنه مرغماً.

النظام الدولي

الحالي قام

عملياً بدور

السياج المناهض

لقيام الروابط

الأوراسية... هذا

ما ندعيه نحن

على الأقل وما

يؤكد أنه أنصار

النظام الحالي

بطريقة أو

بأخرى.

الصورة عالمياً

موسكو لا تترك كاراكاس نهباً لواشنطن



مع تعقد الأزمة فنزويلية، واتساع رقعة المواجهات بين الحكومة والمعارضة اليمينية واتخاذها منحى خطيراً في الآونة الأخيرة، يكثُر الحديث حول يد العون التي تقدمها روسيا إلى الحكومة الفنزويلية، لتخليص البلاد من احتمالات تعميم الفوضى، والمضي في حل هذه المسألة استناداً إلى منطق الحوار السياسي.

■ آتات كرد

«طرد» الروس شركة «النفط البريطانية» من فنزويلا، وأقاموا مناورات بحرية عسكرية مشتركة في البحر الكاريبي، وفتحت الدبلوماسية الروسية طريقاً آخر لحل الأزمات، ليس في فنزويلا وحدها، وإنما في كامل أمريكا اللاتينية.

الاتفاقيات العشر 2010-2014

نقلت وكالة الأنباء الروسية «نوفوستي» عام 2010 خبر توقيع كل من روسيا وفنزويلا 10 اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعسكري، بعد لقاء جمع رئيسي البلدين في ذلك الحين ديمتري مدفيديف وهوغو تشافيز. من بينها اتفاقية لبناء محطة كهروحرارية، وإنشاء واستغلال المحطة الكهروحرارية في فنزويلا، إضافة إلى خطة العمل على تطوير الشراكة الروسية الفنزويلية، خلال أعوام 2010 و2014 واتفاقية التعاون بين الحكومتين.

كما وقعت كل من وزارة الطاقة الروسية، ووزارة النفط والطاقة الفنزويلية، مذكرة التفاهم حول دعم صفقة شراء شركة «تي إن كا بي بي» الروسية لأصول شركة «بريتيش بتروليوم» البريطانية في فنزويلا.

في ذلك الحين، قال مدفيديف في تصريحاته التي نقلتها قناة «روسيا اليوم»: أنه والرئيس الفنزويلي اتفقا على تطوير التعاون بين روسيا وفنزويلا في مجال التكنولوجيا، معتبراً أن المثال الساطع على ذلك الاتفاق، هو توقيع اتفاقية التعاون في مجال الطاقة النووية. بينما شملت الاتفاقيات الأخرى قطاعات الغاز والطاقة والتجارة، حيث يتم تنفيذ المشاريع الرامية إلى استغلال الموارد الهيدروكربونية في وادي نهر أورينوكو، ووصلت مجمل قيمة الاستثمارات والمشاريع التي يجري تنفيذها إلى 20 مليار دولار.

أما في المجال العسكري: فقد بدء التعاون البطيء بتوريد دفعة دبابات جديدة إلى فنزويلا وجرى شحن 35 دبابة إلى فنزويلا، وتعين على اللجنة المشتركة بين وزارتي الدفاع أولاً: دراسة احتياجات الجيش الفنزويلي الذي يهتّم بدعم الدفاع الجوي الوطني الذي عفا عليه الزمن من خلال الحصول على مقاتلات روسية من طراز ميغ 29 الحديثة، وأنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، مثل S-300، أو التي تتجاوز نظام باتريوت الأمريكي، إضافة إلى حوامات قتالية جديدة. وكانت فنزويلا قد شاركت في مناورات بحرية عسكرية مع الروس منذ 2008 في البحر الكاريبي.

الدور الروسي في الأزمة الفنزويلية

تبقى روسيا عيونها مفتوحة على الأزمة الفنزويلية، وقد دخلت الدبلوماسية الروسية على خط الأزمة مقدّمة التفاوض، سبباً لحل الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة في البلاد لعدة أسباب، ورافضة في الوقت نفسه التدخلات الخارجية الأمريكية في الشؤون الفنزويلية.

قالت المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، خلال شهر أيار الماضي، أن بلادها ستقدم المساعدة بالحجم الذي سيطلب منها، إذا كان الدور الروسي مطلوباً في تطبيع العمليات الداخلية في فنزويلا، وإذا ما طلبت كاراكاس ذلك. وأضافت زاخاروفا في مؤتمر صحفي: «الموقف الروسي بشأن حل الخلافات السياسية في فنزويلا يبقى ثابتاً، أنتم تعرفونه: إن إشعال النزاعات عبر استفزاز فوضى الشوارع والصداعات، هذا طريق مسدود سيؤدي للفوضى واراقة الدماء ومآسي إنسانية جديدة».

تعليقات

من الإعلام الأمريكي

تنظر الولايات المتحدة بعين من الريبة إلى الدور الذي بدأت روسيا تلعبه في أمريكا

اللاتينية، ومن بين ذلك، تطور العلاقات الاقتصادية والعسكرية التي جمعت الروس والفنزويليين. مجلة فوربس الأمريكية التي تقوم بإحصاء الثروات ونشاط الشركات العالمية والمؤسسات المالية الكبرى، قد بدأت بالنواح والبكاء بسبب «الصعوبات الجارية في حصول الفنزويليين على معجون الأسنان» و«حُيت في الوقت نفسه ما أسمته «100 يوم من المقاومة ضد الاشتراكية في فنزويلا».

حملت إحدى مواد «فوربس» عنوان: لماذا يعتقد الفنزويليون أن الروس أصدقاء؟ وبدأت صحف أخرى بدق ناقوس الخطر بسبب وصول واردات فنزويلا من روسيا إلى نسبة 2.8% منذ عام 2009 متضمنة الطائرات النفاثة التوربينية، وآلات توليد الكهرباء وغير ذلك. وفي هذا السياق، بثت قناة «Cnbc» في شباط 2017 تقريراً يقول فيه: إن سبب الأزمة الفنزويلية هو النفط، وتعاون فنزويلا مع الروس والصينيين في هذا المجال، وهذا طبعاً جزء من سياسة الماكينة الإعلامية الغربية، التي تحاول إثارة التوترات والمخاوف حول الدور الذي تلعبه القوى الصاعدة في العالم، محاولة في ذلك، إنعاش القوة الأمريكية المتداعية في أجزاء واسعة من العالم.

• صرح وزير الدفاع

البريطاني مايكل فالون، بعد لقائه مع نظيره الأمريكي، جيمس ماتيس، بأن اللجوء إلى الخيار العسكري الذي تتحدث عنه واشنطن، ضد كوريا الديمقراطية احتمال «بعيد جداً».

• نقلت وسائل إعلام

عراقية عن مصدر في محافظة نينوى خلال الأسبوع الماضي، بأن تنظيم «داعش» أقر بمقتل متزعمه أبي بكر البغدادي وتحدث عن قرب إعلان اسم «خليفته الجديد».

• أعلن المتحدث

باسم وزارة الدفاع الألمانية: أن بلاده بدأت بسحب قواتها العسكرية من قاعدة «إنجرليك» الجوية في الأراضي التركية، حيث كانت تدعم عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» الإرهابي.

• اندلعت، يوم

الجمعة الماضي 14 تموز، اشتباكات مسلحة داخل باحات المسجد الأقصى في مدينة القدس الفلسطينية المحتلة، ما أسفر عن استشهاد 3 فلسطينيين ومقتل شرطين من صهيانية.

• أصدر رئيس الوزراء

المصري، شريف إسماعيل، قراراً بحظر التجوال في عدد من المناطق في رفح والعريش شمال سيناء، بداية من الاثنين 10 تموز، وذلك في إطار المواجهات مع التنظيمات الإرهابية.

• أعرب رئيس

الوزراء الياباني السابق، يوشيرو موري، عن اعتقاده بأنه يجب على قادة روسيا واليابان الحاليين وضع حد للتأخر في مسألة معاهدة السلام بين البلدين، وفقاً لوكالة «جيجي» اليابانية للأنباء.

تنظر الولايات المتحدة بعين من الريبة إلى الدور الذي بدأت روسيا تلعبه في أمريكا اللاتينية ومن بين ذلك تطور العلاقات الاقتصادية والعسكرية التي جمعت الروس والفنزويليين

للخروج من القوقعة: هاكم عشرة



بينما يعتمد المؤيدون البلهاء لنظامنا الأمريكي ذي الحزبين على الهراء المثير الذي يعرضه الإعلام الطاعن، فكرنا بأنه قد يكون مفيداً أن نقارب الكذبة الأخطر في الأزمان: الرأسمالية جميعها. إنها الوهم الشامل الذي يتضمن: أسطورة التحكم بالتقدم التكنولوجي المستمر، والافتراضات المكررة عن النمو الاقتصادي الذي لا نهاية له، والكذبة بأن القذف الإعلامي والبضائع الاستهلاكية كفيلا بجعلنا سعداء، ولا مبالاة بنا بمشاركتنا في استغلال الكوكب وموارد الدول الفقيرة البعيدة، من بين أشياء أخرى.

■ بقلم: وليام هاوس وجيسون هولاند

تعريب: عروة درويش

لقد قمنا بالبحث عن بعض من أكثر الماسي التي مررنا بها في شباننا، وفي أماكن العمل وفي حياتنا الخاصة وفي الإعلام. وها هي ذي قائمتنا لأكثر عشر كذبات ملتوية يرددتها الرأسماليون علينا:

«ستسيل» الثروة إلى الأسفل

يصعب الاعتقاد بأن السياسة الاقتصادية الحالية يمكن أن تكون خاطئة، لكن الفكرة مفلسة بالمطلق. يملك أقل من عشرة أشخاص الآن ثروة مالية تعادل ما يملكه نصف الكوكب، ويبدو أن هذا السيلان هو مجرد جمع مجنون للمال بالنسبة للنخبة «المفلسة أخلاقياً». فبدلاً من السيلان نحو الأسفل، فإن الـ 1% وتابعيهم قد امتصوا غالبية الثروة، التي تم خلقها منذ أزمة 2008. فبعد أكثر من أربعين عاماً على ركود الأجور في الولايات المتحدة، يشعر الناس بالقذارة أكثر من شعورهم بهذا السيلان.

إن كسب الأثرياء لمعظم الأرباح ليس خلاً في النظام، فهذه هي الطريقة التي صمم النظام الرأسمالي عليها، وهذا ما كان الأمر عليه دوماً، وهو ما سيكون عليه أبداً في إطار هذا النظام.

تحملت جميع المخاطر

يمكن القول بأن الموظف العادي يتحمل مخاطر أكثر بكثير في أية وظيفة كانت منه من الشخص العادي الذي يبدأ عملاً تجارياً يحظى فيه بموظفين. والسبب هو أن الشخص الذي يبدأ الأعمال التجارية يملك عادة ثروة أكبر بكثير من الموظف، حيث أن معظم الأمريكيين لا يستطيعون تحمل كلفة فاتورة طوارئ بقيمة 500 دولار، وهذا يعني بأنهم إن خسروا عملهم في إحدى فترات التشف، فسيكون أمامهم بعض القرارات الصعبة التي يجب أن يتخذوها. إن الشخص الذي يملك حتى عملاً تجارياً فاشلاً لا يمكن طرده، بينما يمكن طرد الموظف لأي سبب يمكن تخيله، فهم يعملون دون شبكة إنقاذ طوال الوقت تقريباً.

يستخدم الرأسمالي كل أنواع البنية التحتية العامة لإيقاف شركته على قدميها، بدءاً بالطرق اللازمة للوصول

إلى العمل والكلية والمرافق العامة والإعفاءات الضريبية والكهرباء... إلخ. حتى الإنترنت نفسه، تم إيجاده جراء الأبحاث العامة. ومع ذلك، فلا يزال أصحاب الأعمال الأثرياء يملكون الجرأة والخطورة الكافية، ليعتقدوا بإفراط بالفردية وبالذكورية وبصورة رعاة البقر الرواد البالية التي يهونونها.

في غياب الدولة سادف لك أكثر يجادل العديد من الرأسماليين بأن طبقات الحكومة البيروقراطية تمنعهم من دفع أجور أكثر عدلاً وملائمة للمعيشة لموظفيهم، هذه كذبة هائلة حيث أن تشريعاتنا «مثل منع عمالة الأطفال، والحد الأدنى للأجور، وتعويض العامل، وعدم الاستقرار، والدراسات الأساسية للأثر البيئي... إلخ» توفر الحماية في الواقع من أسوأ أنواع استغلال العمال، وتدمير الأرض التي تقوم به الشركات. ودون هذه التشريعات ذات الحد الأدنى، والتي اكتسبت بالنضال، فسيترسخ عهد إقطاع جديد مباشر، حيث يمكن تسريح الموظفين وإعادة توظيفهم دون ضوابط، بناءً على قوى أجور السوق المتدنية، تبعاً لرغبة الملاك والإدارات والمدراء التنفيذيين.

اعمل أكثر... تصبح ثرياً

ليست الولايات المتحدة بلد جدارة، ولا ينبغي لأحد أن يعتقد بذلك. فليس هناك ارتباط بين الذكاء أو كمية العمل المنجز، وبين ما يضمن لك النجاح. بل يعتمد ثراءك أكثر على ولادتك لأسرة ثرية، أو أن تكون جيداً بشكل استثنائي في استغلال الآخرين، بحيث تأخذ عائدات أعمالهم لنفسك. هذه هي صيغ النجاح السحرية في هذه الأرض «الاستثنائية» منذ الأزل: الاستغلال

والاستغلال فالاستغلال. الإرث والاستغلال هما الطريقتان اللتان أصبح فيها الأثرياء أثرياء. ولفهم جانب الاستغلال، يجب فهم كيفية عمل الأثرياء. فليس هنالك أحد من هؤلاء الأثرياء جداً قد وصل إلى ما هو عليه بناءً على جدارته. لقد تم خلق دخلهم عبر شبكات معقدة من الاستفادة من النفوذ، من أجل قطف بعض صيغ الدخل السلبي. إنهم الطبقة الريعية أو المحتالون، أو كلاهما.

ليس عليك أكثر من أن تنظر إلى ما يعمل به الأثرياء، مثل روبرت ميرسر على سبيل المثال، وهو الذي جمع أمواله عبر «الصناديق الوقائية التي تحقق المال باستخدام الخوارزميات، من أجل النمذجة والمضاربة في الأسواق المالية». إن حصد المال من الأسواق المالية الفاسدة بالكاد يمكن أن يبدو نشاطاً قيماً، يضيف أي شيء للبشرية، إنه احتيال!!

أو لنأخذ بيل غيتس كمثال، والذي صنع بعض البرمجيات السيئة لعدة سنوات، ثم أصبح ثرياً من خلال عقد سلسلة من الصفقات مع شركة «أي.بي.إم» أولاً، ثم كسب المال بشكل سلبي عبر بيع أسهم شركة مايكروسوفت. قد يكون الراحل ستيف جوبز أحد أكثر المليارديرة العاملين، ولكن حتى هو تطلب الأمر منه استعباد آلاف الأيدي العاملة الآسيوية، من أجل استخلاص الأرباح التي استطاعت شركة آبل أن تجنيها. أما الشخص البارز في مجال الكازينوهات، شيلدون أدلسون، فقد نظم ارتباطات إجرامية بشكل مؤكد، كما لو أن ملكية كازينو لم تكن كافية بالنسبة لمحتال ليبدأ بها. وعلى هذا النحو، أصبح ريتش ديفوس مليارديراً، عبر تشغيل خدعة الهرم المعروفة بالنسبة للغالبية باسم «أمواي».

لا وجود للبداية...

عبر عملية اضطهادنا عندما نشك، وعبر تحزيمنا بشكل محكم بالإكراه، فإن الخيارات التي نختارها يتم ملأمتها مع أجندتهم، من خلال وسائل الإعلام المتحكم بها، والمملوكة والمدارة من قبل الأثرياء. لقد أخبرونا بأن خيارنا يجب أن تكون بين الديمقراطيين أو الجمهوريين. لقد عرضت علينا خيار ثنائية لا تناقض حقيقياً بينها، والفرق الحقيقي هو عدو كل من يرغب بالسيطرة والاستغلال. لقد لقمونا حشواً هائلاً من المقارنات البسيطة، والتي أدت بكل أسف إلى ما يملونه تماماً، وذلك بإبقاء الناس أغبياء، وتحويل نظرهم عن الأشياء الهامة.

يملك أقل من عشرة أشخاص الآن ثروة مالية تعادل ما يملكه نصف الكوكب... هذا السيلان هو مجرد جمع مجنون للمال بالنسبة للنخبة

كسب الأثرياء لمعظم الأرباح ليس خلاً في النظام، فهذه هي الطريقة التي صمم النظام الرأسمالي عليها

كذبات يرددها الرأسماليون

الوسطى، الذين كانوا متحيزين جنسياً وعنصريين جداً ومتواطئين في احتضان مجتمع اليوم الاستهلاكي الفارغ.

لقد كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية انحرافاً في المسار، نتج عنه فرص عمل أكثر من الناس، لكن البلاد قامت باستغلال مواردها الطبيعية، ووصلت حدّ النمو الطولي، بينما فجّر الارتفاع السكاني الفاعلية، ممّا سمح بانخفاض أجور العالية للناس. على الرغم من زيادة الفاعلية بشكل هائل، خسر الناس النفوذ للمطالبة بزيادة أجورهم.

ودون النفوذ الذي يملكه الناس، ستعود الرأسمالية إلى هدفها في الوضع الراهن، أي: الاستغلال، وهذا فقط ما حدث. فقد حدث في الولايات المتحدة أن زادت الشركات ثراء، بينما ازداد الناس فقراً بدءاً من منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.

إنّه مجرد عمل

يكرس الموظفون سنوات من حياتهم للشركات، وعندما يتمّ طردهم يقال لهم بأنّ الأمر غير شخصي، فهذا مجرد عمل. هذه هي الطريقة التي يتم فيها قول الأخبار السيئة، حتّى عندما تكون الأمور شخصية، وهو يعبر عن القلب المتحجر للمنظمة التي تلتزم بقاعدة أنّ الربح يأتي أولاً وبعده تأتي الاحتياجات البشرية، لذلك، عليك أن تعلم أنّهم عندما يقولون «إنّه مجرد عمل»، فإنّهم يقولون بشكل مبطن بأنّهم أسماك قرش، وبأنّ التصرف كقرش هو كلّ ما يقومون به.

وهذا هو أيضاً المنطق الكامن وراء الدفاع عن جرائم الحرب والفظائع المماثلة. تدّعي الولايات المتحدة بأنّها «تتحمل مسؤولية حماية المدنيين» من الإرهابيين. ثم عندما تقتل القنابل الأمريكية المدنيين «أو يستخدم وكلاؤها الأسلحة التي صنعتها الولايات المتحدة»، يشار إلى ذلك باسم «الأضرار الجانبية».

ضرورة وجود الأسواق المالية والديون

غالباً ما تقيس أسواق الأوراق المالية صحة الاقتصاد بأكمله. ولكن حقيقة الأسواق المالية هي أنّها آلات قمار غريبة، تهدف إلى وضع ضغط على الشركات، كي تنشر أرقاماً جيدة ترفع أسعار الأسهم. تقوم هذه الأسواق المالية بتوجيه رأس المال إلى عدد أصغر فأصغر من الشركات متعددة الجنسيات كلّ عام، وتديم النمو الاقتصادي غير الطولي «وعليه ملوثات وكرتون ومبيدات حشرية وصناعة تعدين وقطع غابات أكثر» بحيث تقتل الكوكب.

إنّ الدّين هو أكبر كذبة رئيسية في اقتصادنا. يفترض بالمال أن يكون أداة لتحريك البضائع بشكل فاعل حول الكوكب، لكن أن يصبح المال نفسه هو محرك للثروة فهذا هو «هرم بونزي للاحتيال». ونحن جميعاً نعلم كيف ينتهي الأمر به.

■ عن «GR» بتصرف



الأموال حقيقية، لكن آثار حبسها عن العامة هي كذلك. يتمّ خلق الأموال هكذا من العدم، من خلال سحر المصرف الاحتياطي الفدرالي، ورغم ذلك، فإننا جميعاً سمعنا رؤساءنا وأولئك الحمقى في واشنطن يشكون بأننا «لا نملك ما يكفي من المال لأجل ذلك» عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية وبتحسين المدارس، وبالإغاثة الإنسانية للفقراء، في أجزاء العالم الأخرى.

من جديد، لو كان النظام عقلياً لكان حل مشكلة الفقر في العالم في غضون فترة قصيرة لا تتجاوز البضع سنوات. يمكن استخدام الأموال المخصصة للأسلحة ولـ«الدفاع» بشكل محلي وأيضاً في إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، ونحن نملك ما لا أكثر من كاف «75 تريليون هو الناتج العالمي الإجمالي السنوي، وما يقرب من 15 تريليون في الولايات المتحدة فقط» لتمويل المنازل الجديدة والثياب والطعام لكل أسرة حول العالم، وشبكة طاقة متجددة تكفي الجميع.

المستقبل الرأسمالي سيكون أفضل

عندما أصبح شعار ترامب جعل أمريكا عظيمة من جديد على شفاه أنصاره، توقف أغلبنا ليسأل: متى كانت عظيمة؟ الحقيقة هي: أنّ السياسيين يعدون بشيء أفضل منذ تأسيس هذا البلد، وهذا الأفضل لم يتحقق يوماً. دوماً هنالك حرب مكلفة لخوضها، وانهايار مالي يحدث بشكل وسطي كلّ ثمانية أعوام. مهلاً، قد تقول: وماذا عن ذلك النمو اللطيف في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، والذي تأتى عن «الصفقة الجديدة»؟ الحقيقة المرة هي أنّ تلك السنوات كانت مفيدة مادياً للرجال البيض من الطبقة

إنّ الأثرياء الذين يشكلون نسبة 1% من السكان هم أعداء البشرية والأرض على السواء.

النظام ونظريته الاقتصادية عقلانيان

يميل الناس ليعتقدوا بأنّ شخصاً ما في مكان ما يشرع الأشياء لإيقاظنا في أمان. ينظرون حولهم ويرون التكنولوجيا المتطورة، والأبراج اللامعة في السماء، ويعتقدون بأنّه عالم ذكي معقد، لكن في الحقيقة لا أحد هناك ليدبر العرض. يعمل العالم كآلة جمع مال مجانية، تقودها أيديولوجية نيوليبرالية. يتمّ قيادة قادتنا عبر السلطة والشهرة والمال، ويظهرون صفات اختلال نفسي واعتلال اجتماعي ورجسية.

إنّ مشاكل الرأسمالية الصناعية الحديثة وأثرها على العالم واضحة، فاستغلالها للموارد والناس والأنواع الأخرى هي نتيجة مباشرة للنموذج المبني على الاستهلاك، الذي يكبر دون نهاية. إنّ بعض المشاكل التي نواجهها فقط تتمثل في انقراض الأنواع، والتبدل المناخي وتحمض المحيطات والمواد السامة المسرطنة، التي تملأ مكبات النفايات في الكوكب.

نحن نعيش وفقاً لقيم المال، ونفكر باستخدام مصطلحات المال. عندما نناقش الرعاية الصحية، فأول قضية نفكر بها: هي كيف ندفع مقابل ذلك قبل أي شيء آخر. ليست أولويتنا في كيفية إنقاذ الأرواح، بل بكيفية تأمين المال مقابل الأشياء. هذا صحيح، كيف لنا أن ندفع مقابل الرعاية الصحية حين تتمكن المصارف من خلق النفوذ عبر الكمبيوتر، من خلال سحر المصرفية الجزئية للاحتياطي، والتي تستخدم غالباً لإنقاذ أصدقائهم الحميمين. ليست

ويجعل الرأسماليون الأمر يبدو وكأنّه لا وجود لبدائل، وذلك لأنهم كنزوا كلّ المال، ووظفوا كلّ الأسلحة، وورشوا المحامين والقضاة ومجموعات الضغط الخائنين، كي يكتبوا وينفذوا قوانينهم المناهضة للحياة، يطالب الرأسماليون «بالقانون والنظام» كلما باتت طبقات خدمهم صاخبة جداً لاحتمالها.

إنّ الرأسماليين الأكثر صلابة ودوغمائية بشكل عام، هم أولئك الذين يظهرون الذهول واو الاشمئزاز أمام المشاعر الإنسانية الأصيلة، مثل الفرح والإبداع والعفوية والحب. لدى الكثير من الرأسماليين رغبة لا وافية بالفناء البشري، ويريدون أن يجرؤنا مع أمتنا الأرض إلى القاع معهم.

لقد سرق الرأسماليون جميع الأراضي الزراعية جميعها، ويحتفظون بجميع براءات اختراع التكنولوجيا، ولا يدفعون ما يكفي لجماهير المواطنين للخروج من سباق الفقران، والعودة إلى الحياة والعيش. يتمّ شدّ المسامير قليلاً كلّ عام. وإذا لم ينته أمرنا جراء كوارث طبيعية هائلة أو انهيار اقتصادي، فتوقعوا حدوث ثورة، وأمل ألا تكون ثورة عنيفة.

نحن نردّ الدين للمجتمع

قامت الشركات بإنشاء «المنظمات غير الربحية» كحركة علاقات عامة. لقد سببوا المشاكل ثمّ وضعوا «صاقة إسعاف صغيرة» على القروح المتشققة التي ساهموا بإحداثها بشكل مباشر، وهم يستخدمون «الأعمال الخيرية» كوسيلة إنكار للتعمية على حقيقتهم التي ندرکہا بشكل قطعي: إنّهم جشعون.

لن يخدع أيّ أحد توزيع فئات الخبز بعد القيام بإفساد وتدنيس وجرف ملايين الهكتارات من الببئات القيمة.

حقيقة الأسواق المالية هي أنّها آلات قمار غريبة تهدف إلى وضع ضغط على الشركات كي تنشر أرقاماً جيدة ترفع أسعار الأسهم

متى كانت أمريكا عظيمة؟ الحقيقة هي أنّ السياسيين يعدون بشيء أفضل منذ تأسيس هذا البلد... وهذا الأفضل لم يتحقق يوماً

القوي والضعيف ومحاولة تأييد الواقع



من غير المجدي مقارنة قدرة التحمل الجسدية للرجال والنساء، ليس لأن المقارنة غير جائزة بل لأن ذلك ببساطة لا يغير في المعادلة شيئاً، ولأنه يفصل الجنسين عن موقعهم في المجتمع.

وخصوصاً في ظل نماذج ملموسة في الرياضة والعلوم وغيرها، تكسر هذه النظرة المثالية. إنما النمط الاجتماعي هو من خط حدود هذه الوظائف، لقد القدرة على التحمل في الإنجاب أو عدمه فقط. بينما الوضع البيولوجي لن يجعل أي فرد أكثر قدرة على التحمل، بل العامل الاجتماعي «نتيجة العامل الاقتصادي والسياسي» هو الذي قد يسمح للأفراد بتطوير قدرتهم الجسدية والنفسية على التحمل أو كبحها.

المساواة الفعلية

المساواة الفعلية لن تكون إلا بتساوي الأرضية بين الأفراد، التي تنتج تساويًا في فرص التطور والنمو والدور الاجتماعي، وهذا الموقف ضروري اليوم لمواجهة التفكير المستخدم لخلق إتناقضات وهمية اجتماعياً لكبح توحيد القوى المتضررة ضد البلاء الشامل المتمثل بالراسمالية.

المساواة الفعلية لن تكون إلا بتساوي الأرضية بين الأفراد التي تنتج تساويًا في فرص التطور والنمو والدور الاجتماعي

يسمح لهذا الفرد إما بالتكّون ضمن الحدود المرسومة، أو «الإفلات» خارجها وتطويعها.

شخصيات النظام السائد

بالطبع ليس التعليم، الإعلام، والإنتاج الفني والأدبي خارجاً هذه المعادلة، بل هي عوامل من المدافعين في الصف الأول عن النظام السائد. فمعظم الأفلام، المسلسلات، والروايات لا تقوم بطرح الواقع الاجتماعي، بقدر ما تقوم بتأسيس وترسيخ الشخصيات كإرضية للفروقات بين الجنسين، والدعوة إليها. وفي المقابل تأتينا جميعات تتهم بعضها البعض إما بالنسوية أو بالذكورية، متحججة بأن للمرأة قدرة أكثر على التحمل، كونها تستطيع الإنجاب، أو للرجل قدرة أكبر كونه خلق بعضلات أقوى. المعادلتان ساقطتان، لأن الطابع الجسدي البيولوجي ليس بالضرورة أن يعني انعكاساً في وظيفة الفرد في المجتمع،

نرثه جينياً عن أهلكنا هو المظهر وإمكانية انتقال بعض الأمراض «التي أيضاً يمكن التشكيك في ما إذا كانت تحمل عاملاً وراثياً أم لا». وبالطبع يوجد فروقات جسمية «والتي أيضاً تنعكس في قدرة التحمل الجسدية والنفسية» بين الجنسين، إنما هي لا تتعدى «الطبيعة التي تأخذ مجراها». العامل الأول في قدرتنا على التحمل هو كيفية تكون شخصيتنا، وما خضناه ونخوضه في الحياة ليجعلنا قادرين على التحمل أم لا. وهنا يجب البحث في الفروقات بين الشخصية الناضجة «و«أليات دفاع» الشخصية الناضجة»، والشخصية غير الناضجة «و«أليات دفاع» الشخصية غير الناضجة»، في تحديد وتطوير قدرتنا على التحمل. وكون هذه الشخصية نتيجة عوامل عدة، تختصر بالبيئة الاجتماعية، ومنها العائلة، التربية، المدرسة، وكل ما يحيط بالإنسان ويؤثر فيه ثقافياً، تتكون فيها قدرة تحمل مختلفة عند كل فرد أياً كان جنسه. وكل العوامل المؤثرة «المباشرة وغير المباشرة» فهي تكمن إذاً في النمط الاجتماعي السائد، الذي ينعكس في جميع مرافق المجتمع، والذي يكبح أو

مروحي صعب

ولأن المقارنة تأتي عبر إسقاطات جاهزة مركبة في إحدى مختبرات علم النفس السائد «الليبرالي»، عن الفروقات بين الجنسين ليس في عملهم الجسدي فقط، بل أيضاً في قدرتهم على التعبير، وماذا يفضل كل منهما. انتقلت هذه الإسقاطات أيضاً لتصبح حقائق في بعض نظريات قدرة الأطفال على الدراسة والاستيعاب، مفصلة كيف تتكون شخصية الأطفال في عمر الدراسة الأولى، بحسب جنسهم، ولماذا يمتلك الأولاد القدرة على حل واستيعاب الرياضيات، بينما لا تمتلك الفتيات هذه القدرة. المقارنة سطحية ولا تلمس أي فرد بشيء من العلمية، هي فقط تسقط مفاهيم وأساليب على الأفراد لتحديد قدرتهم على التحمل «الجسدي والنفسي» وتضع حدوداً لما يمكنهم أن ينتجوه. من هنا تأتي الشخصيات الخارجة عن التاريخ، التي يمكنها أن تتحمل كالجبال، أو يمكنها البكاء كالنساء.

الطبيعة تأخذ مجراها

ولكن قدرتنا على التحمل لا تحمل أي عامل وراثي فيها، فما

وجدتها

د. عربوب المصري



الزباني الكربونية التي لا تتكسر

أعلنت شركة إكسون موبيل الأمريكية في أواخر حزيران دعمها لضريبة الكربون المقترحة التي وضعها مجلس قيادة المناخ «سي إل سي» إذ وضع المجلس خطة لمحاربة التغير المناخي، عن طريق فرض الضرائب على انبعاثات غازات الدفيئة، بعد أن طالب به الكثير باعتباره «حلاً مناخياً محافظاً» بالإضافة إلى أن عائدات هذه الضريبة ستعود إلى دافعي الضرائب «نظرياً»، أي: عائدات مناخية موزعة، ومن المخطط أن تزداد الضريبة بمرور الزمن، لتقلل من الطلب على مصادر الوقود الأحفوري بصورة في السوق «وليس المقصود المستهلك العادي طبعاً»، ما سيؤدي بعدها للتحويل بصورة أكثر فعالية وسرعة نحو المصادر المتجددة، وعلاوة على ذلك، فإن الاقتراح يمكن أن يحمي الشركات الباعثة لتلك الغازات من المناهضين للتغير المناخي «من الغضب الشعبي المتزايد تجاه ذلك النوع من اللامبالاة».

تبدأ خطة مجلس قيادة المناخ بفرض ضريبة تعادل 40 دولاراً على كل طن ينتج من ثاني أكسيد الكربون ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز 36 سنتاً «وهذا سيتم تحصيله من المستهلك أي: أنهم سيدفعون الضريبة من جيوب مستهلكي وقودهم»، وسينتج بالمقابل عائدات تتجاوز 200 مليار دولار سنوياً «أي: أنهم رابحون على الجهتين»، ثم سيزداد المعدل الضريبي تدريجياً، وسينخفض الطلب على مصادر الوقود الأحفوري بصورة طبيعية كنتيجة طبيعية لقوى السوق، ويسوقون أن العوائد الكربونية للعائلة المتوسطة المتكونة من أربعة أشخاص في العام الأول ستبلغ 2000 دولار، لكنهم لا يقدمون أرقاماً عما سيتم دفعه نتيجة زيادات الأسعار الناجمة عن رفع أسعار النفط، ووفقاً للمجلس: ستقل هذه الخطة من الانبعاثات الأمريكية للكربون مهما كان موقف البيت الأبيض من اتفاق باريس، أي: سواء بقي مشاركاً، أم أعلن انسحابه. بغض النظر عن سيدفع فاتورة ذلك.

عبرت شركة إكسون موبيل سابقاً عن دعمها لمبدأ ضريبة الكربون حتى وإن دلت أعمال الشركة على غير ذلك، فوفقاً لاتحاد العلماء المهتمين: تبرعت الشركة خلال السنوات الماضية بأموال لأعضاء الكونجرس المعارضين لضريبة الكربون أكثر مما تبرعت للأعضاء الداعمين لها، بالإضافة إلى أن المدير التنفيذي السابق للشركة ريس دبليو. تايلرسون والذي يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكي حالياً، كان مؤيداً لضريبة الكربون عام 2013 على الرغم من إنكاره وجود أي أسباب مؤكدة وراء التغير المناخي، أو الدور البشري فيه. أي: أنهم كالعادة يقولون ما لا يفعلون.

جيوش الاختلاق والبروباغندا..!



بعيد انهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت أول الأصوات «بالداخل الأمريكي» المطالبة باحتلال العراق، كان الدافع الأساسي هو الهروب إلى الأمام من الأزمة الاقتصادية القادمة، بمحاولة قصر مرحلة الركود والذهاب إلى مرحلة الانتعاش مباشرة

وجرت في الداخل الأمريكي حملة من الضغط الممنهج بغرض كسب الموازين لأصحاب المصلحة من احتلال العراق، في هذا المقال نستعرض جزءاً منها مع توضيح اللغة المستخدمة في هذه الحملة، ولكن يجب التنويه إلى أن الأساسي في كسب الموازين لداعمي هذه الحملة هو موازين القوى في الداخل الأمريكي في تلك المرحلة مع عدم إغفال الأهمية التي لعبتها هذه الحملة في تسريع فعل الاحتلال المباشر.

في بداية العام 1998 وجه القائمون على «مشروع القرن الأمريكي الجديد» رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون، تحثه على القيام بهذه الخطوة، تستخدم الرسالة لغة تضخيمية في مفرداته مثل: «ذلك يحتاج ليصبح من ضرورات السياسة الخارجية الأمريكية»، وتستعمل في بنيتها منطق المفاضلة الرياضية بين شئين «إن

أمن العالم في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سيتقرر إلى حد كبير من خلال الكيفية التي سيعالج بها هذا التهديد» فإما الشروع باحتلال العراق، أو أمن العالم في القرن الجديد، كما تكرر الرسالة عدة مرات «الإطاحة بنظام صدام حسين» يستخدم الإلحاح هنا للدلالة على ضرورة استعجال هذا القرار.

وفي حديث بين ريتشارد أي. كلارك، مسؤول مكافحة الإرهاب في إدارة بوش، ودونالد رامسفيلد، بعد أيام من

11 سبتمبر، دار حول ضرب العراق. ولاحظ كلارك عدم وجود أية صلة بين القاعدة والعراق. وطبقاً لكلارك، اشتكى رامسفيلد من افتقار أفغانستان للأهداف ذات القيمة العالية، قائلاً: «لا أريد أن أطلق صاروخاً بتكلفة مليون دولار على خيمة بقيمة خمسة دولارات». فأجاب كلارك: «لا. لا. القاعدة في أفغانستان، نحتاج لقصف أفغانستان». ويدل الحوار على عمل متواتر، بخفاء حيناً وبعلائية حيناً آخر، من أجل إيجاد الرأي العام.

صلة غير واقعية بين العراق والقاعدة، أي: صلة للاستهلاك اللغوي الإعلامي، تبرر الخطط المطلوب تنفيذها. منذ الأيام الأولى لاستلام مكاتبهم في البيت الأبيض، تداول أركان إدارة جورج دبليو بوش موضوع العراق بصفته «عملاً خطيراً لم ينجز» في عام 1991 من قبل بوش الأب. ومنذئذ بدأ صقور الإدارة في التحضير للغوي والإعلامي لغرس خطورة العراق وضرورة استهدافه عسكرياً، في أذهان الرأي العام.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



رحل في قيط شهر تموز قبل ثلاث سنوات، تاركاً وراءه تراثاً يضم أكثر من 115 عملاً، توزع بين المسرح وسينما الأفلام القصيرة والطويلة، والأعمال التلفزيونية، لقبه البعض بـ «تشارلي تشابلن العرب»، عن دوره أسعد خرشوف في مسلسل ضيعة ضايعة. كتبت زوجته في رسالة بحلول عيد ميلاده الثاني بعد رحيله قائلة: «من زمان كنت ناوية خلي هاليوم يمرق عادي، وهيك تناسيت إنو عيد ميلادك اليوم، بس ما راحت من عيني صورتك وأنت فايت وعم تمشي قدامي بالصالون وتقلي: نص الكرة الأرضية عايدوني اليوم إلا مرتي». صورة تجمع الفنان الراحل نضال سيجري مع عائلته.



اختتام مهرجان أيام التراث الشعبي الرابع

اختتمت فعاليات مهرجان أيام التراث الشعبي الرابع 13 تموز 2017 بنودة عن الأغنية الشعبية الدمشقية، وأمسية موسيقية في المركز الثقافي العربي في أبي رمانة. قدمت خلالها لمحة عن الأغنية الشعبية الدمشقية وخصائصها وأنواعها، على أنها خلاصة للذاكرة الشعبية، وتتصف بالبساطة مما ساعد على تداولها وانتشارها، وأغلب أغانيها جاء على شكل الطقطوقة، حيث تتضمن جملة موسيقية واحدة وتتألف من كوبليه «مطلع الأغنية»، ومقاطع غنائية، كانت النساء تؤدي هذه الأغاني في أغلب الأحيان في جلساتهن ونزهاتهن، بمرافقة آلات بسيطة كالعود والربكة والصاجات، إضافة إلى أداء النسوة خلال الغناء للرقصة الشعبية الشامية المعروفة.



عرض مسرحي وموسيقي في حمص

قدم مجموعة من الأطفال المتميزين باللغة الروسية عرضاً مسرحياً بعنوان «الصيد والسمة الذهبية» للكاتب الروسي ألكسندر بوشكين 10 تموز 2017 على مسرح دار الثقافة بـ حمص، وحفلاً موسيقياً لفرقة «روسيا» بإشراف رئيسة الفرقة مارينا بوهائيتشوك. كما قدم الأطفال مجموعة من القصائد باللغة الروسية ومجموعة أغاني مترجمة إلى العربية مثل أغاني الأرجوحة المجنحة، وكاتينوشا. حسب وسائل إعلام فإن هذه النشاطات والفعاليات التي أقامتها مديرية الثقافة بـ حمص تأتي لتعريف السوريين بالثقافة الروسية. ويذكر أن اللغة الروسية قد دخلت مؤخراً إلى مناهج التدريس السورية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 14 / 07 / 2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

رحلة البحث عن اللاشمولية



الشمولية، عند سماع هذا المصطلح يتبادر إلى الذهن مشهد معين، قد يكون على سبيل المثال مجموعة من الأشخاص يلبسون الثياب نفسها ويقومون بأفعال رتيبة وبطيئة وبحالة من البؤس كالروبوتات، أو قد تكون الصورة أشد تطرفاً فتصور مجموعة من العسكر يجبرون الناس بقوة السلاح للمشي على الرصيف والالتزام بالإشارة المرورية، وقد تكون أوسع وتصور جحافل من الناس يركب قانداً لبلدهم وتزاد في الحزن عليه، ولكن هل تكفي هذه الأنماط من الصور اليوم للتعبير عن هذا المصطلح؟

■ هامون علي

تعرف الشمولية أو الكليانية عادة بأنها المحاولة من قبل جهاز الدولة للسيطرة على مختلف جوانب الحياة الشخصية والعامة، سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو أخلاقية، أو حتى ذائقة فنية، وفرض إيديولوجيا رسمية وضخها في فروع البلد المعني كافة، ويتم عادة التمييز بين مصطلح الشمولية والسلطوية بأن السلطوية هي سيطرة نخبة صغيرة على السلطة السياسية واحتكارها، ولا تنتسب السلطوية إلى فروع الحياة الشخصية والعامة، وإنما تبقى حبيسة دائرة السلطة، وعليه تعتبر الشمولية أكثر تطرفاً وأشد وطأة على المجتمع وأفراده.

تطور المصطلح

تطور مصطلح الشمولية مع تطور الحاجة والغرض منه، والقوى المهيمنة التي تستخدمه، حسب المرحلة التاريخية، استخدم هذا المصطلح قبل الحرب العالمية الثانية، لدم أو تعظيم كل من الحركة النازية والفاشية حيث يسجل أول تطور لمفهوم الشمولية في عالم السياسة بالعام 1927 من قبل المحامي الألماني النازي كارل شميت في كتابه «مفهوم السياسة» في محاولة منه لتقديم الأساس القانوني لمفهوم الدولة البالغة القوة، وقبل ذلك كانت هناك محاولات لشحنة هذه الأنظمة، فعلى سبيل المثال قام المنظر للفاشية الإيطالية المعروف جيوفاني أمندولا بالعام 1923، بصياغة مفهوم الشمولية بأنها «شمول» السلطة السياسية من قبل الدولة وأن النظام الفاشي يختلف نوعياً عن الأنظمة الدكتاتورية، لاحقاً إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها ربط هذا المصطلح مع النظامين النازي والفاشي، كمنظومة رمزية مغلقة، وأصبح ذكر المصطلح يستدعي إلى المخيلة النظام النازي

ومنظومته، واستخدمت هذه المنظومة المغلقة أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، في الهجوم على الاتحاد السوفيتي على أنه تجسيد للنظام الشمولي خلال تلك المرحلة، ومحاولة ربطه من خلال هذا المصطلح بالنظام النازي والفاشي. بتنظيم التصورات عن النظام النازي على النظام السوفيتي، وتحوير الصورة عن النظام السوفيتي إلى دكتاتورية عسكرية، تعمل على طول الخط الزمني على قمع الحريات الشخصية بالعنف المجرد، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد، عالمياً. تم استخدام هذا المصطلح بتطورات حسب مصلحة وهوى القطب المهيمن، فتم احتلال العراق بتهمة ساذجة منها القضاء على الدكتاتور الشمولي، وتفكيك الأنظمة الشمولية، بالاعتماد على المنسوب المنخفض من الرضى الاجتماعي في هذا البلد، وأضحى هذا المصطلح كترت أحمر يرفع بوجه الأنظمة التي لا تصطف وفق مصالح الولايات المتحدة، واليوم بات مصطلح الشمولية يحمل مخزوناً عالياً من التهم والتصورات المسبقة ويعتبر مناقضاً لمفهوم الحضارة العالمية، ولكن هذا الطرح يولد تساؤلاً مهماً: أين يوجد النظام اللاشمولي؟

ماذا عن النمط الغربي؟

إذا كانت «تهمة الشمولية» تخص معظم بلدان الشرق والأنظمة التي لم تتخندق كما يجب في خندق الهيمنة الغربية، فماذا عن الغرب نفسه؟ هل المواطن في تلك البلدان بجوانب حياته الشخصية كافة، بمعزل عن أجهزة مركزية ما؟ وهل يملك إرادة حرة فيما يملك؟ هل جوانب الحياة الثقافية والفنية والاقتصادية والأخلاقية... إلخ بعيدة كل البعد عن المركزية والتحكم؟ يعتبر العديد من الدارسين في مجال التأثير بالوعي الاجتماعي «سيرغي قره مورزه

النمط التقليدي تكون حدود التأثير على الأكثر هي حدود البلد نفسه، في النمط الغربي تنتسج الحدود نتيجة اتساع جهازه المركزي «الميديا» ليشمل بلداناً أخرى وقد تتبنى نخب البلدان ذات النمط القديم النمط الغربي بسبب جاذبيته وتأثيره فيها.

إذا فأين البديل؟

لصياغة البديل اليوم لابد أولاً من فهم الغرض من تهمة «الشمولية» ومحاكمتها بموضوعة والقدرة على استنباط جوهر المسألة. أضحى مصطلح «الشمولية» خلال تطوره يحمل مخزوناً واسعاً من التهم والتصورات الجاهزة يراد فيما يراد منه اليوم تعطيل مركزية جهاز الدولة، وإلغاء دورها وخاصة التنظيمي الاجتماعي والوطني منه، أي: إلغاء الجانب الذي يعزز دور هذا الجهاز كجامع لوحدة البلاد واستقرارها، لكن لا يكفي فقط وجود هذا الجهاز لقيامه بهذا الدور وإنما الجوهري هو وجود هذا الجهاز بيد الطبقة المنتجة ولخدمة مصالحها ضد المصلحة الفردية الضيقة، وتكمن المشكلة في أن جهاز الدولة في معظم دول العالم يملك من قبل الطبقة الضيقة المستفيدة من علاقات الإنتاج القائمة، والتي تسعى إلى السكون الاجتماعي المطلق لإدامة حياتها كطبقة إلى ما لانهاية، فالمشكلة تكمن إذاً بمن يملك الجهاز المركزي، وعندما يراد ضرب مصطلح الشمولية لتقديس الحرية، والمصلحة الفردية «يقصد بها حرية الأفراد من عالية القوم فقط» نقول الحرية والمصلحة العامة هي المقدسة، فلا وجود للفرد الحر دون مجتمع حر، لسنا ضد الحرية الفردية، ولكن تنتهي حدود الحرية الفردية عند حدود الحريات العامة حرية الطبقة المنتجة.

نموذجاً»، بأن هناك نموذجاً شمولياً في الغرب أكثر تطوراً، ويؤثر في جوانب أكثر بكثير مما هو عليه النظام الشمولي الموصوف عادة، يعتبر الجهاز المركزي الأساسي فيه هو الميديا من فضاء الكتروني «تلفزيون، إذاعة، فضاء التواصل الاجتماعي... إلخ» ويعتبر القائمين على هذا الجهاز من الأشخاص المتحكمين بالوعي الاجتماعي والأمثلة كثيرة وقد لا تنتهي، من إقناع المواطنين الأميركيين بضرورة احتلال العراق إلى نمط الحياة «لايف ستايل» الأميركي المعمم عالمياً، حيث يؤكد العلماء الدارسون بأن من يملك التحكم بمجالين هما مجال الوصول إلى المعلومة ومجال التواصل يملك التحكم جزئياً، ولفترة نسبية بالوعي الاجتماعي، ويتم التقريب بين النمط الشمولي المتطور والنمط الدكتاتوري التقليدي بالعديد من الجوانب نذكر منها: في النمط التقليدي، هناك محاولة لمنع المعلومة المختلفة والمتناقضة مع المنظومة، لذلك يتم محاولة حجب بعض المواقع والقنوات الإعلامية والإذاعية، أما في النمط الغربي فهناك محاولة لتعريض الأفراد بالقدر المتاح للميديا بحيث تصبح فترة أساسية من حياة كل شخص. في النمط التقليدي تكون الطبقة المستفيدة غالباً في رأس السلطة، أما في النمط الغربي الطبقة المهيمنة متحركة والموظفين في جهاز الدولة من الرئيس وحتى أصغر الموظفين عبارة عن أجراء لديها. في النمط التقليدي يكون التحكم مباشر ومكشوف، ويسهل التفكير بعقلية خارج إطار العقلية المهيمنة، أما في النمط الغربي فيكون التفكير خارج إطار العقلية المهيمنة أصعب بكثير مما يجعل الكثير من العلماء يصنفون النمط الغربي من الهيمنة الفكرية بالخطر على الوعي الاجتماعي.